بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كُلِّيَّةُ الآدابِ والعُلوم الإنسانيَّةِ
قِسْمُ اللغةِ العَرَبِيَّةِ وآدابِهَا

عفيفُ دِمَشْقِيَّةَ و جُهُودُهُ النَّحْوِيَّةُ في سياق حَرَكَةِ إحْياءِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ

Afif Demashqia and his Syntactic Efforts in the context of Arabic Syntax Renovation Movement

إعْدادُ الطَّالِبَةِ : إيْمان مُحَمَّد فُلَيِّح العُمُوش
٠٥٢٠٣٠١٠٠٢

إشْرافُ الدُّكْتُور :محمود الديكي

الفصلُ الدراسيُّ الثاني

١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م

عفيفُ دِمَشْقِيَّة و جُهُودُهُ النَّحْويَّةُ في سياق حَرَكَةِ إحْياءِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ

Afif Demashqia and his Syntactic Efforts in the context of Arabic Syntax Renovation Movement

إعْدادُ الطَّالِبَةِ :

إيْمان مُحَمَّد فُلَيِّح العُمُوش

٠٥٢٠٣٠١٠٠٢

إشْرافُ الدُّكْتُور :محمود الديكي

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. محمود الديكي	مشرفا ورئيساً	.....
أ.د حنّا حداد	عضوا	.....
د.عمر خزاعلة	عضوا	.....
د. كمال مقابلة	عضوا	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها، تعديلها، رفضها بتاريخ:

الإهداء

إلى الأعزاء على قلبي إلى نور عُيوني، إلى ينابيع الحُبِّ والسعادةِ، إلى مَنْ وَقَفَا إلى جانِبي في كلِّ لحَظاتِ الحياةِ حُلوهَا ومُرِّهَا، وخَفَّفا عَنِّي لِعَطفِهِمَا وَحُبِّهِمَا الكَثيرَ مِنْ ظروفِ الحياةِ القاسيَةِ التي مَرَرْتُ بِهَا، إلى والِدِيَّ إلى أبي وأمي اللذين يرضاهِمَا أنارَ اللهُ تعالى السُّبُلَ أمامِي.

و إلى روح زَوْجِي الطاهِرَةِ، المُهَنْدِسِ ناجِح العموش مَعَ الدُّعاءِ لَهُ بالرَّحْمَةِ.

إلى شَقِيقِي الحَبيبِ أحْمَد الذي وَقفَ إلى جانِبِي وَقَدَّم لِي يَدَ العوْنِ والمُساعَدَةِ، وإلى أُخْتِي الحَبيبَةِ أسْماءَ التي دَفَعَتْنِي إلى الأمام بِتَشْجِيْعِهَا المُتَواصِلِ، و إلى ابْنِي الحَبِيبِ أُسامَة قُرَّةِ عَيْنِي في هَذِهِ الحَياةِ، وإلى كُلِّ أخواتِي العزيزاتِ وأبنائِهنَّ وَكُلِّ مَنْ ساعَدَنِي أهْدِي هَذَا الجُهْدَ المتواضِعَ.

شُكْرٌ وتَقْديرٌ

أحْمَدُ اللهَ تَعالى حَمْدَ الشّاكرينَ على أنْ أعانَني وَوَفّقني في إعْدادِ هَذِهِ الرسالةِ وإنْجازِهَـا، رَغْمَ الصعوباتِ والعَوائِقَ التي تَخَطّيْتُها بعَوْنِ اللهِ تَعالى وَتَوْفيقِهِ.

يَطيبُ لي أنْ أتَقدَّمَ بالشُّكْرِ وَخالِصِ العِرفانِ والتقديرِ الكَبيْرين مِنْ أستاذي الفاضِلِ الدُّكْتُور محمود الدّيكي الذي تَكَرَّمَ بالإشْرافِ على رسالتي هَذِهِ، كَمَا أشْكره عَلى مَا قدَّمَـهُ لِـي مِـن تَوْجيهاتٍ وإرْشاداتٍ في كُلِّ مَراحِلِ الرِّسَالَةِ، ويُسْعدُني أنْ أخُصَّ بالشُّكرِ والعِرْفانِ الأسـاتِذَةَ الأجِلاءَ الأفاضِلَ أعضاءَ لجنَةِ المُناقشَةِ على ما بَذَلوهُ مِن جُهْدٍ وَتعب في قراءتِهَا، وتفحصِهَا، وتقديمِ ملاحظاتِهم، ونصائِحِهم، وتوجيهاتِهم الكريمَةِ، جزاهُمْ اللهُ عنّي خيْرَ الجزاءِ.

وأتَقدَّمُ بالشكرِ والعِرْفانِ إلى السيدةِ هبة دمشقيَّة ابنَة الأستاذِ الدُّكتور عفيفِ دمشقيَّة على ما قدَّمَتْ ليَ مِنْ معلوماتٍ عنْ حياةِ والِدِهَا الراحِلِ الدُّكتور عفيفِ دمشقيَّة.

وأخيراً كلُّ الشكرِ والتقديرِ لِكلِّ مَنْ قدَّمَ لي رأيًا، أوْ مشوْرَةً، أوْ معلوْمَة كانَ فيْهَا عـوْنٌ لِي على إنْجاز هَذا العمل، والذي أرجُو أنْ يكونَ في المُـستوى المطلـوبِ والحَمْـدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء .	ت
الشكر والتقدير .	ث
فهرس المحتويات .	ج
الملخص بالغة العربية.	ح
المقدمة .	١-٤
التمهيد :	٥-٣٣
أولا :التعريف بعفيف دمشقية:	
مولده ووفاته،آراء المعاصرين فيه،مؤلفاته،نشاطات أخرى.	
ثانيا : تجديد النحو وإحياؤه	
-الفصل الأول :حركة تجديد النحو العربي	٣٤- ٦٤
أولا :بدايتها	
ثانيا :أسبابها .	
ثالثا :اتجاهاتها .	
الفصل الثاني :أشهر أعلام حركة التجديد في العصر الحديث .	٦٥-١٠٣
أولا :إبراهيم مصطفى .	
ثانيا :شوقي ضيف .	
ثالثا : مهدي المخزومي .	
الفصل الثالث :آراء عفيف دمشقية في تجديد النحو العربي .	١٠٤-١٥١
الفصل الرابع :آراء عفيف دمشقية التي خالف بها النحاة القدامى .	١٥٢-١٨٠
الخاتمة .	١٨١-١٨٣
فهرس المراجع والمصادر .	١٨٤-١٩٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	١٩٤-١٩٥

مُلخَّصُ الدراسَةِ في اللغةِ العربيَّةِ

هَدَفَتْ هَذِهِ الدراسَةُ إلى الكَشْفِ عَنِ الجُهودِ النحويَّةِ التي بذَلَها الدكتورُ عفيفُ دمشقيَّة في مجالِ النَّحوِ العربيِّ ضمْنَ سياقِ حركةِ إحياءِ النَّحوِ العربيِّ، وذلكَ منْ خلالِ الوقوفِ على آرائِهِ في نشأةِ النَّحوِ العربيِّ ومحاولةِ تخليصِهِ مِن الغموضِ الذي كانَ يلفُّ هذهِ النشأةِ، وكذلكَ البحثِ في آرائِهِ في تجديدِ النَّحوِ العربيِّ وكيفَ عالجَ المسائلَ والقضايا النحويَّة التي تعرَّضَ لها، وبحثَ فيها محللاً ودارساً، وكيفَ أخذَ منْ آراءِ النُّحاةِ المتقدمين دونَ تعصُّبٍ لفريقٍ معيَّنٍ، وكيفَ خالفَ بعضهم للإبقاءِ على ما هوَ مفيدٍ، طلباً لتسهيلِ النَّحوِ وتيسيرِهِ على الطلبةِ منْ أبناءِ العربيَّةِ.

قامتْ هذهِ الدراسَةُ على الاستقراءِ والتتبعِ و الرصدِ لآراءِ دمشقيَّة منْ خلالِ الرجوعِ إلى مؤلَّفاتِهِ التي عرضَ فيها آراءَهَ في تجديدِ النَّحوِ العربيِّ، ثم مناقشتِها وتحليلِها، فجاءتْ الدراسةُ في مقدمةٍ و تمهيدٍ وأربعة فصولٍ و خاتمةٍ، أمّا التمهيدُ فبحثَ أوّلهُ في التعريفِ بعفيف دمشقية: مولده ووفاته وآراء المعاصرين فيه و مؤلفاتِهِ، و بحثَ ثانيهُ في حركةِ تجديدِ النَّحوِ العربيِّ و إحيائِهِ، أمّا الفصلُ الأولُ فتناولَ حركة تجديدِ النَّحوِ العربيِّ، بدايتَها وأسبابَها و اتجاهاتِها، و تحدثَ الفصلُ الثاني عنْ أشهرِ أعلامِ التجديدِ في العصرِ الحديثِ، وتناولَ الثالثُ آراءَ دمشقية في تجديدِ النَّحوِ العربيِّ، و كانَ آخرِ الفصولِ الفصل الرابع الذي درسَ آراءَهُ التي خالفَ فيها النُّحاةَ المتقدمين، ثمَّ الخاتمة وقدْ ضمَّنْتُ فيها ما توصلتْ إليها الدراسةُ منْ نتائجَ.

وخلصتْ الدراسةُ إلى أنَّ عفيفَ دمشقية كانَ شخصية علمية عملية، أحبَّ لغتَهُ العربيَّة حتى الثمالة وحملَهُ هذا الحبُّ إلى حبِّ نحوها، حيثُ توصَّلَ في تفكيرِهِ النَّحويِّ إلى ضرورةِ تيسيرِهِ و تبسيطِهِ خدمة للطلبةِ منْ أبناءِ العربيَّةِ.

كما توصلتْ الدراسةُ إلى أنَّ محاولاتِ التجديدِ في النَّحوِ العربيِّ على اختلافِ مسمياتِها لمْ تكنْ عندَ المحدثينَ دونَ المتقدمين، بلْ أشارَ غيرُ واحدٍ من المتقدمين إلى صعوبةِ النحو ولجأوا إلى تبسيطِهِ و تجديدِهِ، ولكنَّ معظمَ محاولاتِ التجديدِ عندَ المحدثينَ لم يكتبْ لها النجاحُ، لأنَّها لمْ تكنْ تنطلقُ منْ رؤى منهجيَّة واضحة.

وبيَّنتْ الدراسةُ أنَّ الجهودَ النحويَّة التي قدّمَها دمشقيةُ كشفتْ عَن الدراسةِ المعمقةِ للنحوِ العربيِّ، و ما لديهِ منْ آراءٍ و أفكارٍ في التجديدِ النحويِّ، و بيَّنتْ استنادَهُ في آرائِهِ وأحكامِهِ إلى آراءِ النحاةِ المتقدمين دونَ التعصبِ لفريقٍ على الآخرَ.

كما بيَّنتْ الدراسةُ أنَّ محاولةَ عفيف دمشقية تختلفُ عما سبقَهَا منْ محاولاتٍ في قضايا نحويةٍ متعددةٍ، وكانتْ محاولتُه أقربَ إلى روحِ اللغةِ ونابعةً منْ غيرتِهِ على لغتِهِ العربيّةِ التي أحبَّها.

المُقدِّمَة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمدٍ – صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم وعلى صَحْبِهِ أجمعين،و مَنْ تَبِعَهُم بإحْسانٍ إلى يوْمِ الدين– وبَعْدُ:

فقد شَهِدَتْ الأمةُ العربيَّةُ نهضة ثقافية فكرية حضارية في أوائلِ القرن العشرين، لأسبابٍ وعواملَ متعددةٍ، كانَ في مقدِّمتها الحاجةُ الملحّةُ إلى اليقظةِ والتقدُّم من جديدٍ في مجالاتِ الحياةِ المختلفةِ، وكانَ من بين هذهِ المجالات مجالُ التأليفِ، و الدراساتِ، والأبحاثِ، وقامت جهودٌ فرديةٌ وجماعيةٌ في عملياتِ البحثِ والتأليفِ خدمة للغتنا العربيةِ، وإيماناً مِنهم بأنَّ الأممَ لا تتقدَّم إلا بالعلمِ، ولا تُدوّن في سجلّ الخالدينَ إلا بقدَرِ ما تُسهمُ بهِ في مجالاتِ المعرفةِ والإبداعِ والفكرِ.

ومِنْ هذهِ العلوم التي حظيتْ باهتمام العلماءِ، علوم اللغَةِ العربيَّةِ فانْصبَّتْ الدراساتُ على اللغةِ وعلومِها ليكونَ لها الأثرُ الفاعلُ في النهضةِ الحضاريةِ والثقافيةِ، وبُذلتْ فيها جهودٌ مؤسسيةٌ وفرديةٌ أدَّتْ إلى تفعيلِ وجودِها، وتنشيطِ حركتها وتداولها، والبحثِ فيها ودراستها بطرائقَ وأساليبَ تواكبُ روحَ العصرِ وتلبي احتياجاتِ طلبةِ العلمِ والمتخصصين.

و ظهرَ عددٌ منَ المؤلفينَ وقفوا أنفسَهم على تعليمِ اللغَةِ العربيَّةِ، وتدريسِها، انطلاقاً مِنْ حبِّهم العميقِ للغتِهم العربيَّةِ فكانَ منْهُم العلماءُ الذينَ قاموا عليها خيرَ قيامٍ، وقدَّموا للغَةِ القرآن العظيم ما وَسعَهُم مِنْ عنايةٍ وبحثٍ، وجهدٍ دَؤُوب.

مِنْ هُنا جاءَتْ دراسَتي لأحَدِ هؤلاءِ العلماءِ، وجُهودِه التي بُذِلتْ في سبيلِ النَّحْوِ العربيِّ بحثاً وتَعْليماً وتَجديداً وتَيْسيراً بما عادَ على العربيَّةِ وأبْنائِها بالخيْرِ و الفائِدَةِ، ألا وهُوَ الدكتور عَفيف دمَشقيَّة، أحَد عُلماءِ اللغَةِ العَرَبيَّةِ والنَّحْوَ العَربيِّ، لأقِفَ على جهودِهِ في مُؤَلَّفاتِهِ في دراسةِ النَّحو العربيِّ، على اعتبار أنَّهُ عَلَمٌ مِنْ أعْلامِ العَرَبيَّةِ لهُ الفضلُ الكبيرُ في خِدْمَةِ هذِهِ اللغَةِ العظيْمَةِ، وقَدْ جاءَتْ هذِهِ الدِّراسةُ بعنوان: (عفيف دمَشقيَّة وجُهُودُهُ النَّحْويَّةُ في سِياق حَرَكَةِ إحياءِ النَّحْوِ العَرَبيّ).

وَقَدْ هَدَفَتْ هذِهِ الدِّراسَةُ إلى البَحْثِ في الجُهودِ النَّحْويَّةِ التي قَدَّمَها عفيفُ دِمَشْقِيَّةُ ضمن مُؤَلَّفاتِهِ في مَجالِ النَّحْوِ العَرَبيِّ، وكَذلِكَ الوقوف على آراءِ دمَشْقِيَّةُ في نَشْأةِ النَّحْوِ العربيِّ ومُحاوَلَةِ تَخليصِهِ مِن الغموضِ الذي كانَ يلف هذِهِ النَّشأةَ، وفي آرائِهِ في تجديدِ النَّحْوِ العرَبيِّ وكيفَ عالجَ المسائلَ والقضايا النَّحويَّةَ التي تعرَّضَ لها، وبَحَثَ فيها مُحلِّلاً ودارساً لها، وكيفَ أخذَ مِن آراءِ النحاةِ القُدامى دونَ تَعَصُّبٍ لفريقٍ معيَّنٍ، وكيْفَ خالَفَ بَعْضَهُم لأخْذِ ما هُوَ مفيدٌ لتسهيلِ النَّحْوِ على الطلبةِ مِنْ أبناءِ العربيَّةِ.

وقَدْ هدفَتْ هذِهِ الدراسَة إلى الوقوفِ على حَرَكَةِ تَجْديدِ النَّحْوِ العَرَبيِّ وإحيائِهِ، لمَعْرِفَةِ المعاني الاصطلاحيَّةِ للتَيْسيرِ والتَّجديدِ والإحياءِ، وهَلْ مِنْ فارقٍ بينَ هذِهِ المصطلحاتِ، وهَلْ عمليةُ إحياءِ النَّحوِ تعْني أنَّ النَّحوَ مات، ونريدُ أنْ نبعثَ فيهِ الحياةَ، كما وَقَفَتْ هذِهِ الدراسةُ على بداياتِ التجديدِ في النَّحْوِ، وعلى أسْبابِهِ واتِّجاهاتِهِ، ومعرفةِ أشْهَرِ الأعلامِ الذينَ سَبَقُوهُ في حركَةِ إحياءِ النَّحوِ العَرَبيِّ، ومعرفةِ آرائِهِم التجديديَّةِ في النَّحوِ خدمةً لطالبِ العربيَّةِ، وأزالتْ التعقيْدَ من النَّحوِ العربيِّ، وجعلِهِ ميسَّراً وسهلاً.

ولاشكَّ في أنَّ لهذِهِ الدراسَةِ أهميتها، والتي تتمثل في أنَّها تتناول موضعاً نحويِّاً لعالمٍ عربيٍّ أحبَّ لغتَهُ حباً عظيماً، فانكبَّ على نَحْوِها دراسة و تحليلاً، طلباً لتسهيلِ النَّحوِ على طلابِهِ مُنْطلقاً مِنْ مبدأ نخلِ التراث والإبقاءِ على ما فيهِ مِنْ زبدةٍ تكونُ نواةً طيبةً لنحوٍ عربيٍّ جديد،وتناولت جهودَ ذلك العالمِ العربيِّ الذي قدَّم أعمالاً تستحقُّ الوقوفَ عندَها، ودراستَها الدراسة المعمَّقة التي تكشفُ عن الآراءِ المختلفةِ في تجديدِ النَّحوِ العربيِّ، والتي تميزَ بها عَنْ غيرِهِ مِن النُّحاةِ المجددينَ مِن أبناءِ عصرِهِ.

وقد تبيَّنَ لي بعدَ البحثِ، أنهُ لمْ يتقدمْ أحدٌ لدراسةِ هذا الموضوعِ دراسة علميةً وافيةً تجمعُ ما قدَّمهُ في كتبِهِ المختلفةِ التي ألفَهَا في سياقِ حركةِ تجديدِ النَّحوِ العربيِّ وإحيائِهِ، ولكن بعض الدراساتِ تعرَّضتْ لآرائِهِ إلا أنَّها جاءَتْ في صورَ جزئيةٍ، أو مبحثٍ فرعيٍّ في سياقِ الحديثِ عندَ تجديدِ النَّحوِ العربيِّ وإحيائِهِ، فلم تكنْ غايتها الدراسة المستوعبة، بل كانت تهدفُ إلى تقديمِ رأيه حولَ موضوعٍ معيَّنٍ وليسَ التعمقَ في جزئياتِهِ وقضاياه، ومن هذه الدراساتِ التي يمكنُ أنْ يشارَ إليها في هذا المجال :

١-رسالةُ ماجستيرٍ قدمَها يوسفُ شاهينَ في جامعةِ اليرموكِ بعنوان:(محاولات التجديدِ في النَّحو، اتجاهات، وتفسير، ونتائج، لعام ١٩٨٩م، عرضَ فيها لبعض آراءِ دمشقية في دراسةِ النحو العربيِّ وتجديدِهِ.

٢-رسالةُ ماجستيرٍ قدمَتْها عبيرُ محمودٍ شريف داودَ في جامعةِ آلِ البيتِ بعنوان:(دور شروح الألفيةِ في تيسير النحو العربيِّ (ابن الناظم ٦٨٦هـ ،و المرادي٧٤٩هـ، وابن هشام٧٦١هـ، وابن العقيل٧٦٩هـ) نموذجاً. لعام٢٠٠٢م ،عرضتْ فيها لآراءِ دمشقية في نظريةِ العامل.

وقدْ قامَتْ هذهِ الدراسةُ على تتبع آراءِ دمشقية في تجديدِ النحو العربيِّ، واستقراءِ هذه الآراءِ ورصدِها منْ خلالِ الرجوع إلى مؤلفاتِهِ التي عرضَ فيها آراءَه في تجديدِ النحو العربيِّ ثمَّ مناقشتَها وتحليلها.

وجاءتْ هذهِ الدراسةُ في مقدمةٍ وتمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ، أمّا التمهيدُ فكانَ أولهُ يبحثُ في التعريف بعفيف دمشقية:مولدة ،وفاته،آراء المعاصرين فيه، مؤلفاته، حيثُ وضَّحتُ فيه آراء المعاصرين في صفاتَهُ وأخلاقَهُ، وحبهُ الشديدَ للغةِ العربيَّةِ، وثانيهِ يتناولُ تجديدَ النحوِ العربيِّ و إحياءَه، وبينتُ فيهِ المعانيَ الاصطلاحية للتجديدِ والتيسيرِ والإحياء، و أنَّ النحوَ العربيَّ لمْ يمتْ، ويبحثُ الفصلُ الأولُ في حركةِ تجديدِ النحوِ العربيِّ وبداياتِها وأسبابِها واتجاهاتِها، أمَّا الفصلُ الثاني فيتحدثُ عن أشهرِ أعلامِ التجديدِ في العصرِ الحديثِ، حيثُ عرَضَ لأهمِّ آرائِهم ومناهِجِهم في تجديدِ النحوِ العربيِّ، و يبحثُ الفصلُ الثالثُ في آراءِ دمشقية في تجديدِ النحوِ العربيِّ، وبين كيفَ دعا دمشقيةُ إلى التَّحررِ من كثيرٍ من الآراءِ و الأحكامِ التي تبعثُ على الخلافِ بينَ الأحكامِ و إثارةِ الجدلِ الذي لا نفعَ فيهِ ولا فائدة، كما بينتُ كيفَ تميزَ دمشقيةُ في آرائِهِ التجديديَّةِ عن غيرِهِ من المجددينَ، وأمَّا الفصلُ الرابع فيدرسُ آراءَه التي خالفَ فيها النحاةَ القدامى حيثُ تمَّ ذلكَ منْ خلالِ التفحُّصِ الدقيقِ لآرائهم وبيَّنَ أنَّ آراءَ النُّحاةِ المتقدمين تقومُ معظمُها على كثرةِ التأويلاتِ والتعليلاتِ التي لا فائدةَ منها، وطالبَ أنْ لا نحمِّلَ المسألةَ النحويَّة ما لا تحتمل، وأخيراً جاءَتْ الخاتمةُ التي اشتملتْ على النتائج التي توصَّلتْ إليها هذهِ الدراسةُ.

وأخيرا،فاللهُ أسألُ أن أكونَ قد أصبتُ بعضَ التوفيقِ فيما قصدتُ إليهِ في رسالتي هذهِ ،وأرجو اللهَ أن يكونَ هذا العملُ خالصا لوجههِ تعالى، والتمسُ العذرَ على التقصيرِ إن كنت

قصرت في الأداءِ والعطاء،وعلى النقص في العملِ نفسِه،إذ لا كمالَ إلاّ للهِ تعالى،وما توفيقي إلاّ باللهِ العلي العظيم ،هو نعمَ المولى ونعمَ النصيرُ.

التمهيد:

أولا : التعريف بعفيف دمشقية :

١- مولده ووفاته :(١٩٣١_١٩٩٦)

إن الأخبار التي توافرت عن حياة عفيف دمشقية قليلة، وقد تمكنت من الحصول على بعض المعلومات من المقالات والدراسات التي تناولت جوانب من حياته بعد البحث الطويل والمحاولات الكثيرة، كمعرفة أسرة عفيف دمشقية أو أيّ معلومات عنه،و لم أحصل عليها إلا بعد عناء وتعب شديدين.

ولد في الثامن من تشرين أول عام ألف وتسعمائة وواحد وثلاثين في بيروت ، " احتضنه قلب أبيه الصحافي أحمد دمشقية فقبس من أبيه حب الحياة ، ويوم فتحت مدرسة جمعية المقاصد بابها تستقبله تلميذا يتعلم في رحابها ، عانقته اللغة العربية ميزة للوجود والمصير ، فعرف كيف تكون اللغة فعل حياة ونهج عيش ، ولذا أصرّ أن يكون في عيشه إنسان حياة ورجل لغة ، ولم يكن ليحقق هذا الكيان إلا بوجوده في الحياة ممارسا للتعليم بل معلما للغة العربية". (١)

وكان لظروف الحياة أن تضغط على دمشقية ،" فيسافر إلى الكويت مربيا يعلم اللغة العربية، حيث قضى فيها سنين عديدة قبل أن يعود إلى بيروت للعمل في مكاتب الجمعية ". (٢)

ثم يعود إلى بيروت ، وفي" مدرسة عثمان ذي النورين التابعة لجمعية المقاصد الإسلامية، بدأ دمشقية يمارس التعليم لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وانكب دمشقية على دفاتر الفروض يصوب بصرامة المعلم الحاذق، ما فيها من هفوات تعبير ويشير برفق العربي الحنون إلى ما فيها من أخطاء الإملاء والقواعد ". (٣)

---

(١) وجيه فانوس، "عفيف دمشقية عاشق الاثنين اللغة العربية والحياة"، **ثمرات المقاصد**،بيروت،١٩٩٧ ص١٣ .

(٢) محمد أبو لبن ،" عفيف دمشقية يؤنس القلوب والعقول"، **ثمرة المقاصد** ، المرجع نفسه ، ص١٥.

(٣) محمد أبو لبن ، نفسه ، ص ١٥.

وقد شهد لدمشقية الكثيرون في تميّزه وقدرته التعليمية والتربوية حتى بعد أن أصبح أستاذا جامعيا ، منهم محمد أبو لبن زميله في المدرسة حيث قال: " فإذا بي أمام عملاق تربوي من الطراز الرفيع جدا يمارس مهنته ببساطة وعفوية نادرتين "[١]

وأكدّ مصطفى الجوزو أن دمشقية" من أفضل الأساتذة في الجامعة اللبنانية وأنجحهم وحتى من نفسه – أي جوزو – ووصفه بأنه محاضر من الدرجة الأولى ، ليس في الجامعة فقط بل على كل المنابر ، وأنه كان يقول كل ذلك ارتجالا ولم يمسك بيده ورقة مكتوبة ، ولم تكن محاضراته عادية بل كان يأبى إلا أن تكون أبحاثا معدة للنشر ، لذلك لم يؤثر عنه أنه تلجلج أو تردد في شيء "[٢] فهو أستاذ في اللغة ،ونحوها ، بل مرجع ، ورائد من الرواد الإبلاغيين (المعبرين) أمثال عبدالله البستاني، وعبد الرحمن سلام، ومصطفى الغلاييني، وواسطة عقدهم عبد الله العلايلي " [٣]

ووصفه روحي البعلبكي الأمين العام لاتحاد الكتاب اللبنانيين قائلا :" عفيف دمشقية أنموذج فذ للمفكرين الكبار الهازئين بالبديهيات الساخرين بحرية القابضين على الأيام قبضة البحار على الشراع". [٤]

وكان دمشقية يعشق مهنة التعليم ولا يأبه بالمناصب، لذلك حاول أن يتفرغ لمهنة التعليم لأكثر من مرة لأنه كان يشغل منصبا إداريا حيث كان (أمين السر) للمفتش العام في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت الدكتور أحمد مكي ، فعند ما جاءت الفرصة السانحة له بعد أن انتقل أحمد مكي إلى الجامعة اللبنانية طالب بإعفائه من مركز أمانة السر لكي يتفرغ للتعليم فكان له ما أراد ".[٥]

ويبدو أن دمشقية منذ نعومة أظفاره نشأ عصاميا، وخطّ طريقه نحو التربية والتعليم، والتبحر في اللسان العربي وبيانه تبحرا بزّ فيه نظراءه الكبار من أرباب التربية والتعليم حتى

---

(١) محمد أبو لبن ، مرجع سابق ، ص ١٥

(٢) النهار، لبنان، الأربعاء ١٩٩٦/١٠/١٦،ص٨

(٣) النهار،المرجع نفسه،ص٩

(٤) السفير،لبنان،١٩٩٦/١٠/٣٠،ص٣.

(٥)،ينظر ، محمد أبو لبن ، "عفيف دمشقية يؤنس القلوب والعقول" ، **ثمرات المقاصد** ، مرجع سابق ،ص ١٥

غدا فيها مرجعا علما ،"وفي سنة ألف وتسعمائة وتسع وستين حاز دمشقية على الإجازة التعليمية في اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية ثم حصل على منحة دراسية من الجامعة اللبنانية لدراسة الدكتوراه في السوربون في باريس ،هو وزميله مصطفى الجوزو "[١] وفي سنة ألف وتسعمائة واثنتين وسبعين (١٩٧٢م) نال شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها" [٢] وعاد ليعمل أستاذا متفرغا في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية ومع كلّ هذا كان " عفيف دمشقية يعيش فعل كفاح وصراع ، وكم عاندته الحياة ، وكم أوجعته، بل كم أدمته لكنه كم انتصر على عنادها ، وتغلب على أوجاعها وبلسم جراحه منها، ومسح من تلك الجراح الدماء النازفة بحبه لتلك الحياة بل بعشقه الأخاذ لها "[٣] ويمكن القول إن عفيف دمشقية عاش حياته مناضلا وعصاميا، علم نفسه بنفسه ، وفي ظروف غاية في الصعوبة حتى أنجز دراساته العليا ". [٤]

أما محطات عمله فقد كانت متنوعة ، حيث عمل معلما في مدارس الكويت ثم عين أمينا للسر في جمعية المقاصد ومعلما للغة العربية في مدراس جمعية المقاصد الإسلامية ، وأستاذا جامعيا متفرغا في الجامعة اللبنانية لتدريس قواعد اللغة العربية ،فدرّس مادة (المدارس النحوية) وكذلك الإشراف على الرسائل الجامعية " [٥] ومن سنة ألف وتسعمائة وخمس وثمانين إلى سنة ألف وتسعمائة وسبع وثمانين شغل منصب الأمين العام لاتحاد الكتاب اللبنانيين "[٦] في زمن عز فيه القراء واحتجب الكاتبون " [٧] وعلى المستوى الإذاعي كان لعفيف دمشقية أثر بارز في إذاعة صوت الشعب إعدادا للأصوات الإذاعية والبرامج اللغوية المختلفة والتي تحمل عنوانا واحدا (من قضايا اللغة)". [٨]

---

(١) وجيه فانوس ، مرجع سابق ، ص ١٤.

(٢) اسكندر داغر،" عفيف دمشقية:الهم الأول عافية اللغة العربية"،**الأسبوع العربي** ،لبنان،١٩٩٦، ص ٤٢ .

(٣)وجيه فانوس ، مرجع سابق ، ص ١٤.

(٤)اسكندر داغر،" دمشقية:الهم الأول عافية اللغة العربية"، مرجع سابق ، ص ٤٢.

(٥) النهار،لبنان،١٩٩٦،ص٨.

(٦)المرجع نفسه،ص٩.

(٧) الأسبوع العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٢

(٨) النهار،مرجع سابق ، ص٩

كما عمل منذ سنة ١٩٨٧م في" مجلة الآداب مترجما ومصححا للكتب وضابطا للغة وكان يقول في هذا الصدد: " إن دوري الأساسي في هذه الدار أن لا تخرج الكتب وفيها أخطاء لغوية ، وأن أدقق في الكتاب لأتأكد من صحة اللغة وسلامتها ". [١]

٢- آراء المعاصرين فيه:

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر بعض ما ذكره من يعرفون دمشقية عن كثب من أخلاقه وصفاته ، في اليوم الذي أطلق عليه (يوم الوفاء والتقدير) الذي أحياه الفرع الأول في كلية الآداب و العلوم والإنسانية في الجامعة اللبنانية ، وهم كثر ولكنني سأكتفي بأقوال بعضهم ، حيث وصفه عبد الأمير دكروب باسم أساتذة الجامعة اللبنانية بصفات كثيرة منها :" رجاحة عقله وكبرياء نفسه وبراءة وجهه وصلابة مبدئه ، نموذج للأساتذة في الجامعة" [٢] ووصفه يوسف فرحان باسم اتحاد الكتاب اللبنانيين حيث بين أكثر ما لفت في شخصية دمشقية "زهد دمشقية بالمناصب والإباء ، وصفه بنموذج للضمير الواعي والكرم والعزة "[٣] أما هدى عدرة* فتحدثت عنه ليس فقط عن وفاء رجل العائلة بل ورسالة وطن وقيم ، حيث ، قالت : " كان رجلا لا يقبل الخطأ يقاوم الاعوجاج في اللسان والنهج ، ومعلما وطنيا ، صادقا اتجاه قضية فلسطين والجنوب ، ابن بيروت الذي لم يغادرها خلال الأحداث ، معلم فنان يعرف كيفية التواصل ، ورجل سلك طريق الآلام من دون أن يلين " [٤] وتناول ناصيف ناصر عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية قيمة الوفاء في شخصية دمشقية بقوله : " فنبعت من إيمان بالديمقراطية وجاءت ممارستها حرة أما الدافع فكان الإيمان بالتقدم " [٥] ثم تحدثت بهية الحريري* قائلة:" بأنه أنار دروب المعرفة في سبيل بناء وطنه ، وتجلت فيه روح العلم والتعليم قضية وطنية وقضية قومية " [٦] أما محمد أبو لبن زميل دمشقية في مدرسة عثمان ذي النورين فوصفه قائلا : " لم يكن يهتم بالأمور

---

(١) النهار ، مرجع سابق، ص٨.

(٢) جريدة السفير ، بيروت ، الجمعة ١٩٩٧/٣/٧، ص٢.

(٣) نفسه ، ص ٢.

* هي زوجة الدكتور عفيف دمشقية وأستاذة الأدب الفرنسي في الجامعة اللبنانية .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢.

(٥)المرجع السابق ، ص ٢

* نائب في البرلمان اللبناني ، وشقيقة الشهيد وزير خارجية لبنان الأسبق رفيق الحريري

(٦) المرجع السابق ، ص ٢.

الغامضة لأنه يحب الوضوح والصراحة ، ولم ترقه المراكز أيضا؛ لأنه كان يعد نفسه من صميم الشعب الذي أحبه بكل جوارحه " [١] .

ويصفه مصطفى الجوزو قائلا ومخاطبا: كنت " خلوقا عفيف اللسان واليد لم يخطئ أحمد دمشقية حين اختار لك هذا الاسم ، كنت شعبة من العلم فأنت لم تذكر زملاءك بسوء ولا حتى خصومك ، وما أقلهم " [٢] أما عبد اللطيف فاخوري فيقول " إذا كان لكل امرئ من اسمه نصيب فإن لعفيف دمشقية من اسمه النصيب الأكبر فهو عفيف النفس كريم الخلق ، يستعف عما لايجمّل به ، يذكر أن البيارتة اعتبروا الدال دخيلة على شهرته ، فقال : دمشقية ، من مشق (استقام) وامتشق (أزال العقد والعجر) فامتشق سيف اللغة يجرد الكتب الصفراء مما علق بها ويرد عاميها إلى الفصيح ". [٣]

لم يعرف اليأس يوما ، دائم التفاؤل والابتسام في وجوه الآخرين حتى في أقسى اللحظات التي يصارع فيها المرض كان مبتسما ، ويقول في هذا الصدد زهير هواري " تزوره في المستشفى أو في البيت يبتسم ، لا يتصرف وكأنك تأتي لوداعه ، بل يمارس نحوك كل طقوس اللقاء من الترحاب والضيافة إلى الحديث الذي لا ينقطع ، وفي كل نبرة من نبرات صوته تجد تلك المعرفة الواسعة باللغة أداة الكلام والتواصل والتعبير". [٤]

لقد نشأ عفيف دمشقية محبا للغة العربية مكبا على البحث فيها وفي علومها ، فقد عشق اللغة حتى الثمالة ،لم يدخل دنيا اللغة إلا من باب عشق ولم يعشق الحياة إلا فعل إبداع للغة ، فاللغة عند عفيف دمشقية للحياة ، ولا يمكن للحياة أن تكون صحيحة إلا بلغة سليمة " [٥] وكان إذا وقع على خطأ لغوي في مقالة أو كتاب شعر كأن إساءة وجهت إلى شخصه ، ولكنه لم يكن يتصرف إلا تصرف المشفق والذي لا يهمه إلا صون اللغة، مصححا لها من الخطأ ما استطاع ". [٦]

---

(١) محمد أبو لبن ، "عفيف دمشقية يؤنس القلوب والعقول "، **ثمرات المقاصد** ،مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) النهار،لبنان، ١٩٩٦،مرجع سابق،ص٢.

(٣) النهار،لبنان، ١٩٩٦،ص٨.

(٤)، المرجع نفسه، ١٩٩٦،ص٨.

(٥) وجيه فانوس،" عفيف دمشقية عاشق الاثنين اللغة العربية والحياة"، **ثمرات المقاصد** ، مرجع سابق،ص ١٣.

(٦) السفير ، لبنان،١٩٩٦/١٠/٣٠ ، مرجع سابق ، ص ٣.

ويظهر هذا الحب لهذه اللغة العظيمة ، " يوم قررت المقاصد أن تمارس تعليم العلوم والرياضيات في مدارسها باللغة العربية ، وقف دمشقية إلى جانب هذا القرار ودعمه ، بل أكدّ عبر دعمه له أن لا وسيلة لتكون الحياة عربية ،حياة إبداع علمي إلا بممارسة تعليم العلوم لأبنائها باللغة العربية "[١] وحمل دمشقية هذا الحب العظيم للغته العربية إلى أبنائه الطلبة بأسلوبه الواضح وطريقته المنظمة في عرض المعلومات فبعد " أن كان الطلاب ينفرون من الدرس اللغوي لما فيه من جفاف وبعد عن المعاصرة أصبحوا يتوافدون إلى صفه كالسائرين في تظاهرة ، تأييد ، فهذا النجاح يغبطك عليه الكثيرون بل يفرحون به ؛لأنه كان تحولا لمصلحة اللغة والأدب "[٢] وهذا الحب هو الذي دفعك إلى النظر في النحو العربي ، ومحاولة إحيائه في نفوس طلبة العربية بتجديده وتنقيته مما علق به من الشوائب ، والدعوة لاختيار ما هو أسهل وأنفع للطلبة .

ولذلك" لم يعد نفسه أستاذا للغة فحسب ، بل المعبر عن آمال الأمة ، المدافع عن تراثها وحضارتها ، الغيّر على كل من يتعرض للغتها ، وكأني به يقوم بدور المدعي العام اللغوي قياسا على المدعي العام العدلي وكل من المدعين العامين "[٣] ،فقد "حمل على عاتقه شؤون اللغة وشجونها في حياته اليومية وفي كتاباته،ومحاضراته،حتى شكل من كيانه حصنا لحماية اللغة العربية في وجه ما تعرضت له من تعديات".

وبلغ من حبه للغة العربية أيضا أنه وفي لحظات الوداع لهذه الحياة كان بالمرصاد لمن يلحن من الأقارب والأهل والزوار بحضرته مشيرا بسبابته اليمنى حيث يقول عبد الفتاح الزين ،وهو تلميذ دمشقية وزميله الجامعي_: " كثيرا ما خُيّل إلي أنه كان يقول وهو يرفع تلك السبابة الشاهد : السلام عليك أيتها اللغة، السلام على أبنائك الصالحين ، أشهد أني ولدت من أجلك ، وعشت من أجلك ، وسأموت من أجلك " [٤]

---

(١) وجيه فانوس ، **ثمرات المقاصد** ،مرجع سابق، ص ١٤.

(٢)النهار،لبنان،١٦تشرين أول١٩٩٦،ص٨.

(٣) النهار،لبنان،١٦تشرين أول١٩٩٦،ص٩.

(٤) عبد الفتاح الزين ،" من حديث الذاكرة"،**ثمرات المقاصد** ، مرجع سابق ،ص ١٥.

استطاع عفيف دمشقية أن يمتلك مهارات اللغة بكل ما تعني الكلمة من معنى ، وأحبها حبا عظيما لا يماثله حب ، والى جانب إتقانه للغته العظيمة التي أحبها كثيرا أتقن لغات أخرى استطاع من خلالها أن يوسع ثقافته إلى جانب اهتمامه بلغته ، ومن هذه اللغات اللغة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية واللغة المتداولة في تشيكوسلوفاكيا .

أما الفرنسية فهي لغة الدراسة لنيل درجة الدكتوراه حيث أكد مصطفى الجوزو- زميله في الدراسة – امتلاك دمشقية للغة الفرنسية وإتقانها حيث قال :" لقد كنت تملك الفرنسية كأهلها وقد هيأك هذا لتجاوز مشكلة كتابه الأطروحة بها ، ولأن تصبح من بعد من أفضل المترجمين ، وهل أنسى أنك كنت تساعد بعض الفرنسيين الذين يدرسون الأدب الفرنسي في كتابة أبحاثهم ، وأنك كنت تصحح لهم لغتهم أحيانا وأنهم كانوا يحسبون لك ألف حساب ؟ لقد كانوا يدركون أنك تتحدث مثلهم تماما كلاما ولفظا " [١] .

لم يكتف بامتلاك المهارة في أداء لغته وحبها والحفاظ عليها، بل أتقن لغات أخرى فأصبحت كأنها جزء منه، وأصبح يصحح الأخطاء للطلبة من الفرنسيين في لغتهم فإذا امتلك دمشقية القدرة والمهارة العالية في إدراك أخطاء الآخرين من لغات أخرى ، فكيف في لغته التي وصلت إلى شغاف القلب، فمن الأولى إذا أن يبدع في هذه اللغة العظيمة حيث كان يزداد حزنه إذا سمع تلك الأخطاء المختلفة من هنا وهناك في لغته لغة البيان .

هذا ما أمكن التوصل إليه من حياة عفيف دمشقية الذي عده الكثيرون ممن عرفوه أنه من علماء اللغة ومفكريها الأفذاذ ، وقد كانت وفاته في الثاني عشر من تشرين الأول عام ألف وتسعمائة وستة وتسعين ميلادية عن عمر ناهز (٦٥) عاما في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت بعد صراع طويل مع مرض السرطان .

وما إن سمع الأحبة من علماء، وأدباء، ومفكرين، ورجالات دولة ،وطلاب علم وغيرهم بخبر وفاته حتى سالت أقلامهم معبرة عن مصابهم الجلل ، وفقدهم العظيم ، وأقيمت الاحتفالات التأبينية من قبل اتحاد الكتاب اللبنانيين ، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية ،

---

(١)النهار لبنان،١٦تشرين أول١٩٩٦،ص٨.

الذي كان على يومين ، أطلق على اليوم الأول (يوم الوفاء و العرفان) واليوم الثاني (عفيف دمشقية لغويا) برعاية النائب بهية الحريري .

وتحدث في احتفال التأبين، الذي أشير إليه سابقا عدد من الأصدقاء، وراعية الحفل بهية الحريري ،وألقى الشعراء والطلبة قصائد تحدثوا فيها عن أعمال دمشقية وصفاته وأخلاقه ومكانته العلمية ، ومنهم الشاعر جوزيف حرب حيث ذكر فيها أن دمشقية " النص الأعظم من النصوص قد أبدع في النصين نص الحبر ونص اللحم من الدم) وألقى أحد طلابه قصيدة وصف فيها دمشقية " بسيد الواصلين إلى الحياة ومنار الحيارى ". [١]

ولكن دمشقية سبق مكرميه لهذا التكريم ،" فأوصى في مقدمة ما أوصى به تقديم مكتبته الكبيرة إلى طلاب الكلية بكل محتوياتها ، وربما كرمهم بأكثر من ذلك بكثير "[٢] وهذا العمل دليل من الأدلة التي لا تنتهي على حبه للغته العربية .

أما اتحاد الكتاب اللبنانيين فقد أقام حفلا تأبينيا لأمينه العام الأسبق الدكتور عفيف دمشقية بحضور عدد من النواب حتى السابقين منهم وأساتذة الجامعة ، وأصدقاء الراحل، وطلابه، مدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي، ونقيب الصحفيين، وأمين عام اتحاد الكتاب اللبنانيين حيث تحدث مدير عام وزارة الثقافة قائلا :" إن دمشقية كان أديبا، ومربيا، وأستاذا، وباحثا لا يعرف الكل حيث طالب بتخصيص مجال لإحياء ذكرى الراحل عبر مسابقة للأبحاث باسم عفيف دمشقية ، وتخصيص منحة مالية للمتفوقين في كلية الآداب باسم دمشقية وتخصيص تكريس يوم الأحد ،الأول من كانون الأول كعيد للكاتب، والكتاب اللبنانيين ". [٣]

ولم يقتصر رثاء دمشقية على النثر كما ذكرت سابقا – بل هناك من رثاه شعرا ، وقد وجدت من المناسب في هذا المقام أن أورد بعضا من أبيات القصيدة التي قالها صديق عفيف دمشقية الشاعر فيصل المطر ، وتتكون من اثنين وسبعين بيتا، وتحت عنوان (دمعة وفاء):

كلُّ يومٍ مودّعٌ لي حبيبا ورجاءٌ هَيهاتَ منه لقائي

---

(١) السفير ، لبنان ، ١٩٩٧/٣/٧،ص٥.

(٢) السفير ،لبنان، نفسه ،ص٥.

(٣) السفير ،بيروت ، ١٩٩٦/١٠/٣٠،ص٣.

فكـــأنَّ الحيـــاةَ ســـاحاتُ نـــوح ... وكـــأنَّ الحـــدادَ فيهـــا ردائـــي

يا حبيبي العفيف مـــا خِلـــتُ أنـــي ... أقـــفُ اليـــومَ مجهـــشا بالبكـــاءِ

بين عبدِ الفتـــاح ينزفُ حزنـــا ... وعـــصامٍ فـــي محنـــةٍ وشـــقاءِ

مستجيرا ، ولاتَ حـــينَ مجيـــرِ ... مـــن همـــومي ونكبتـــي وبلائـــي

كـــم تمنيـــتُ أن تكـــونَ المعـــزي ... بارتحـــالي وأن تقـــولَ رثـــائي

يا ابنَ بيـــروتَ والمقاصـــد منهـــا ... كفـــؤادٍ مـــن ســـائر الأعـــضاءِ

يا ابنَ أمّ الأمجـــادِ بيـــروتَ منهـــا ... خالـــدات منابـــت العظمـــاءِ

قد أخذتَ القـــديمَ مـــن مجـــدٍ بيـــدٍ ... وعـــزاء الأحبـــةِ الأوفيـــاءِ[1]

ثالثا: مؤلفاته

لقد ترك عفيف دمشقية عددا من المؤلفات والأبحاث والدراسات منها ما هو في مجـال النحو ، ومنها ما هو في اللغة ، أما مؤلفاته في النحو فكانت كلها تقوم على مبدأ تجديد النحـو وتيسيره وفيما يلي أسماء مؤلفاته :

- تجديد النحو العربي ، وقد فرغ من تأليفه في (١٩٧٦/١٢/٣٠) في الثلاثين من كانون أول سنة ست وسبعين وتسعمائة وألف ميلادية في بيروت ، وتـمّ طبعه طبعة جديدة سنة إحدى وثمانين وتسعمائة وألـف ميلاديـة (١٩٨١) الصادرة عن معهد الإنماء العربي فرع لبنان ويقع الكتاب في (١٧٦) صفحة

(١) فيصل المطر ،" دمعة وفاء" ، **ثمرات المقاصد** ، عدد ، ص ١٦، ١٧.

تعرض في هذا الكتاب إلى نشأة النحو العربي ، و يعده دمشقية من أهم المباحث في النحو العربي؛ لأن في ذلك إزالة للغموض الذي يلف نشأة علم النحو ، لينطلق منها "لمحاولة تيسير النحو لطلاب العربية من الناطقين بها ". (١)

- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي : وقد صدرت طبعته الأولى سنة (١٩٧٨م) ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين ميلادية ، عن معهد الإنماء العربي فرع لبنان ، وهو كتاب يقع في (٢٢٨) صفحة .

بحث فيه دمشقية المنطلقات التي انطلق منها النحاة لإقامة علم النحو العربي ويرى دمشقية" أن دراستها من أجدر المعالم على درب تاريخه الطويل بالدرس والتدبر من قبل أي باحث طامح إلى إعادة النظر في هذا العلم الخطير الجليل ومحاولة تناوله بالتجديد والتيسير".(٢)

ويدور الحديث في هذا الكتاب على نوعين من المنطلقات ، كما سماها دمشقية ، الأولى التأسيسية ، وهو ما يتعلق بمنهجية البحث وأطلق عليها دمشقية هذا الاسم؛ " لأن علم النحو اتخذ منها الأسس التي ارتكز عليها صرحه الذي تطاول شامخا على مدى عصوره الطويلة ". (٣)

أما الثانية فأطلق عليها الفنية؛ " لأنها تتعلق بالوسائل التي استخدموها أي النحاة القدامى* في أثناء درسهم وبحثهم لتطبيق منهجيتهم ". (٤)

- أثر القراءات القرآنية في تجديد النحو العربي : ويقع هذا الكتاب في (٢٠١) صفحة ، صدرت الطبعة الأولى سنة (١٩٧٨) عن معهد الإنماء العربي فرع لبنان ، وبين دمشقية في هذا الكتاب أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ؛ لأن"خير ما ينطلق منه الباحث إذا أراد لبحثه أن يكون علميا هو النصوص المتعارف على ثبوت صحتها المتفق على أن الباطل لا

---

(١) دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٦.

(٢) دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٧٨، ص ٥

(٣) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ،مرجع سابق, ص ٥.

* هذه العبارة للتوضح وليست للؤلف

(٤) دمشقية ، المرجع السابق ، ص ٥.

يأتيها من بين يديها ولا من خلفها ، وأي نص خير من القرآن الكريم؟ فهو في طليعة النصوص التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة في كل مستند علمي إن لم نقل بأنه النص الوحيد نظرا لإجماع الأمتين الإسلامية والعربية على استبعاد أي شك في صحته قراءة ،وكتابة".[١] حيث قدم دمشقية في هذا الكتاب مقترحات " لتجديد النحو العربي وتيسير أمره على طلبته من أبناء الضاد ". [٢]

– خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش ، الكوفيون) وهو كتاب يقع في (٢٠٣) صفحات وصدر منه طبعتان الأولى سنة (١٩٨١) ألف وتسعمائة وإحدى وثمانين ميلادية ، والثانية في سنة (١٩٨٢) ألف وتسعمائة وإثنين وثمانين ميلادية ، عن دار العلم للملايين في بيروت حيث يدور هذا الكتاب حول آراء الأخفش والكوفيين إذ إن هذا الكتاب " ليس من شانه أن يبحث عن طبيعة العلاقة بين الأخفش الأوسط وسيبويه ولا بعلاقته مع الكوفيين و لا التاريخ لنشأة المدرسة الكوفية ولا أي شيء آخر) [٣]،وإنما" اقتصر هذا الكتاب على إبراز أهم الآراء التي شاءها الأخفش والكوفيون معالم جديدة على طريق النحو ، وبيان مدى جدتها ومبلغ فاعليتها – إيجابا أو سلبا – في تطور الدرس النحوي " [٤] ، لأن الهدف الآخير، كما يرى دمشقية، من هذا كله هو "تسهيل النحو على طلابه، انطلاقا من مبدأ نخل التراث والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد ". [٥]

– الانفعالية والإبلاغية في بعض أقاصيص ميخائيل نعيمة :" صدر سنة (١٩٧٥م) ألف وتسعمائة وخمس وسبعين ميلادية عن دار الفارابي في لبنان ، وهذا الكتاب هو أطروحته في الدكتوراة ، حيث تناول الناحيتين الانفعالية والإبلاغية في قصص ميخائيل نعيمة ، حيث قال مصطفى الخوزو عن هذه الأطروحة: " فإنك اندفعت نحو دراسة اللغة باهتمام واضح وأتت

---

(١) دمشقية ،**أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ،معهد الإنماء العربي،لبنان،ط١ ،١٩٧٨ ، ص٥

(٢)دمشقية ، نفسه ، ص١٩٥.

(٣) ينظر ، دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون)** ،مرجع سابق ،ص٥

(٤)دمشقية ، **المرجع نفسه** ،ص٦.

(٥)دمشقية ،المرجع نفسه ، ص٦.

أبحاثك قيمة مفيدة ، وإن اختلف عمقها فلا جدال في تحديثها للبحث اللغوي العربي ولعلها أول الأبحاث اللغوية العربية في المجال التطبيقي الحديث والمعول في الوقت نفسه على المصادر القديمة ومنها القراءات القرآنية خاصة ". (١)

– دراسة في اللهجة البيروتية : نشرت هذه الدراسة سنة (١٩٨٠م) في مجلة الفكر العربي ، وقد أثبت فيها دمشقية " إمكان إعادة تفصيحها – أي اللهجة البيروتية – واستخدامها في الكتابة استغلالا لطاقتها الإبداعية ، مظهرا توافق ألفاظ هذه اللهجة مع ما جاء في معجم جمهرة اللغة لابن دريد ". (٢)

– الإبلاغية في القرآن الكريم ، بالإضافة إلى الكثير من أبحاثه في اللغة ، ومنها الأبحاث التي كان يقدمها على شكل حلقات تلفزيونية في إذاعة صوت الشعب بعنوان (من قضايا اللغة) .(٣)

– أما في مجال القصة القصيرة ، فقد ألف دمشقية قصة بعنوان (على الدرب) صدرت في صيف عام(١٩٥٧م)ألف وتسعمئة وسبعة وخمسين، ونشرت في جريدة السياسة الصفحة الأدبية ، التي كان يشرف عليها الأستاذ أسعد المقدام ، حيث نشر عبد اللطيف فاخوري نقدا لهذه القصة زعم أن فيها أخطاء – كما يقول عبد اللطيف فاخوري – كاستخدام كلمة طبقة بدل كلمة طابق في العمارة ولكن تمر الأيام ويعرف عبد اللطيف أن ما زعمه ليس صحيحا حيث يقول:" فإذا هو أستاذ في اللغة ونحوها بل مرجع ورائد من الرواد الإبلاغيين المعبرين ". (٤)

٤– نشاطات أخرى :

وانطلاقا من محبة دمشقية للغة العربية ، لم يقتصر علمه على البحث في اللغة و التأليف والتعليم، بل "امتد إلى نشاطات وإبداعات أخرى، إلى ميدان من أصعب الميادين هو ميدان الترجمة الأدبية ، وهل أجدر منك بها واللغتان طوع يديك " (٥)

---

(١)النهار،لبنان، ١٦تشرين أول ، ١٩٩٦، ص٨.

(٢)النهار،لبنان، نفسه ، ص٩.

(٣)النهار،لبنان، نفسه ، ص٨.

(٤) النهار،لبنان، نفسه ، ص٩ .

(٥) الأسبوع العربي ، بيروت ، ١٩٩٦/١٠/٢٨، ص٤٢.

وقد ذكر دمشقية سبب إقدامه على الترجمة ، حيث قال:" لما كنت أستاذا للغة العربية التي أحبها وأعتز بها اعتزاز كل وطني بلغته القومية ، وكانت الترجمات التي تقع بين يدي كثيرا ما تشعرني بالإساءة إلى هذه اللغة لوقوع أصحابها في صيغ وتعابير تفوح منها رائحة الترجمة الحرفية من غير أن تمت بصلة إلى التركيب العربي ونظام الكلام كما يحدده أحد لغوبينا الكبار عبد القاهر الجرجاني ، فقد صرفت جزءا كبيرا من وقتي في خوض ميدان الترجمة خدمة للعربية وحرصا عليها من التشوه على يد من ينهضون إلى الترجمة من غير أن يكونوا قد تمرسوا بأسرار اللغة المترجم إليها ". (١)

وأكد دمشقية أن الترجمة يجب أن تراعي أصول العربية ، فهو عندما يترجم يخدم لغته العربية حيث قال :" عندما أتحدث عن الترجمة المتقنة فإنني أضع نصب عيني ما عبرت عنه(التعريب) لأن الترجمة أن لم تراع أصول العربية في نظم الكلام وأداء العبارات فإنها لا تخرج عن أن تكون صيغا مكتوبة بحروف عربية ". (٢)

ويطالب دمشقية " المترجم أن يعود من حين إلى آخر إلى بعض الموسوعات لاستطلاع معلومات تساعده على سبر غور النص الذي يتعامل معه ، فيتمكن من تأدية الترجمة بشكل أفضل وأكثر اتقانا مما لو غابت عنه الاستزادة " (٣)

إذا لم تكن الترجمة عند دمشقية عملا عاديا أو هدفا ماديا أو إظهارا للقدرات ، بل كانت عملا إبداعيا هدفه الأولى خدمة اللغة العربية ، اللغة التي يغار عليها ، لغة القرآن الكريم قبل كل شيء .

وقد ترجم دمشقية إلى اللغة العربية الكثير من الكتب والدراسات و الأبحاث الأجنبية والروايات الهادفة ، كروايات أمين معلوف من مثل : سمرقند وليون الإفريقي ، والحروب الصليبية كما رآها العرب ،وكما ترجم لإسماعيل كداريه رواية(الجسر) ،ومن الكتب المترجمة كتاب(إنسانية الإسلام) لمرسيل بو ازار ، و(كيف تفهم الإسلام) للمؤلف فريتجوف شيوت و(نقد

---

(١) مرجع سابق ، ص٤٢.

(٢)نفسه ، ص٤٢.

(٣) الأسبوع العربي ، بيروت ، ١٩٩٦/١٠/٢٨، ص٤٢ .

العقل السياسي)للمؤلف ريجيس دوبريه، وغيرها الكثير،وكان دمشقية محبا لعمله في الترجمةمخلصا له، وعندما سأله الصحفي اسكندر داغر عن أفضل الكتب التي ترجمها إلى اللغة العربية ، قال : " لعلي لا أغالي إذا قلت بأن كل ما ترجمته عزيز على قلبي، و السبب في ذلك ، أنني يستحيل أن أقدم على ترجمة عمل ، ما لم أكن مقتنعا بقيمته الأدبية والفنية والفكرية ". (١)

من هنا يظهر حب دمشقية للغته العربية ، لأن الكتاب المترجم عنده يجب أن يكون ذا قيمة أدبية وفنية وفكرية،وقد أبدى إعجابه بما ترجم " (كإنسانية الإسلام) لمرسيل بوازار، أو (ليون الإفريقي) لأمين معلوف، أو (قصة مدينة الحجر) لإسماعيل كاداريه، و(مذكرات أدريان) لمرغريت بورسنار، وغيرها الكثير .

وقد شهد الكثير لدمشقية بإبداعه في الترجمة ، كلطيف زيتوني حيث قال:" وكان دمشقية من القلة الذين يمارسون هذا العمل المضني بكل صدق وأمانة وإبداع ، وكان يدرك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المترجم وعلى أصحاب دور النشر". (٢)

وأما عبد اللطيف فاخوري فيقول :" أما عن تأنق عفيف دمشقية في اختيار الكلمات ورهافة ذوقه فتتجلى في ما عرّب من الكتب والقصص ، وتقرأ ليون الإفريقي، وسمرقند والحروب الصليبية، فيختلط عليك الأمر، هل هي من تأليف عفيف دمشقية ترجمها أمين معلوف إلى الفرنسية، أم هي من تأليف أمين معلوف نقلها عفيف دمشقية إلى العربية ". (٣)

أما داغر فيقول : " فإن الدكتور عفيف دمشقية كان يدرك تماما مدى دور الترجمة في مجال الثقافة ، ومدى تأثرها الفعال في انفتاح وتقارب الشعوب بين بعضها، بالإضافة إلى إدراكه لمسؤولية المترجم في هذا الميدان من هنا ينبغي أن تكون الآراء التي كان يؤمن بها من الثوابت الأساسية بالنسبة إلى كل مترجم صادق وناشر مسؤول وقارئ يبحث عن الثقافة الحقيقة ". (٤)

---

(١) الأسبوع العربي،مرجع سابق ، ص٤٢.

(٢)نفسه ، ص٤٢.

(٣)النهار،لبنان، ١٦تشرين أول ، ١٩٩٦، ، ص٩ .

(٤)الأسبوع العربي ، المرجع السابق ، ص٤٢.

ويبدو أن ترجمات دمشقية تميزت عن غيرها من الترجمات بجمال اللغة، وحسن اختيار العبارة المناسبة ، وسلامة اللغة ، وتنوع موضوعات الترجمات فمنها الدينية والتاريخية والروايات ،والأبحاث والدراسات الأجنبية.

ثانيا–تجديد النحو وإحياؤه:

أراد الكثير من علماء العربية تجديد النحو، وتبسيطه، وجعله محببا لدى طلبة العلم؛ لاعتقادهم أن النحو العربي القديم لا يخلو من صعوبة تجعل من قواعد النحو مادة عسيرة على الفهم والتمثل.

ويقولون –أي علماء النحو – إن الأمة العربية عانت من مراحل جمود وتخلف قبل قيام النهضة الحديثة، ولكن أصالتها فرضت عليها بأن تفيق " وقد أفاقت فاتجهت إلى النحو العربي، لأنه أحد مسائل الحضارة، ولأنه عمل خدمة لهذه اللغة ، لكن الجدل والقياس العقلي جعلا الانتفاع به قليلا، فهو مقصور على بعض المعاهد العلمية هنا وهناك، لا علاقة له بالناس – والناس هم أبناء هذه اللغة النقية، وهذا ما جعل الشعور يزداد مع قيام النهضة بحاجة النحو إلى التيسير والتجديد، إذ حاجة الناشئة أصبحت ملحة إلى تأليف الكتاب العصري في النحو، لأن تلك الكتب القديمة أضحت غير ملائمة في العصر الحديث، وذلك لثقلها بالحواشي والشروح والتقارير والردود، زيادة على عقم أساليب التدريس التي كانت سائدة آنذاك، وقد ازداد هذا الشعور بتأثر بعض النحاة المجددين بالنظريات التي درسوها خارج البلدان العربية " [١].

ولذلك نجد في أيامنا هذه الكثير من الكتب في المكتبات تحمل عنوانا من مثل: الميسر أو المبسط، أو الجديد، أو السهل، أو الواضح، في النحو، وغيرها الكثير من العنوانات، ولا غرو أن مؤلفيها يعتقدون أنهم جعلوا من قواعد النحو مادة سهلة و ميسرة ، وقريبة من نفوس الدارسين...وفي الحقيقة ما هي إلا تكرار لما ثبت من قواعد النحو.

---

(١) إبراهيم زبيدة ، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية**، ، ط١، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، ليبيا ، ٢٠٠٤، ص٣.

وبالإضافة إلى الكتب المؤلفة ظهرت " آراء وانتقادات موجهة للنحو والنحاة ، من خلال نشرها بالمجلات الفكرية والثقافية، في حين أن هذه المؤلفات قد تباينت من خلال النقد والعلاج لقضية النحو وما اتسمت به قواعده من الصعوبة، واختلفت نظرة المجددين في ذلك، بين متمسك بمنهج النحاة ومدافع عما قعدوه من قواعد، وبين ناقد هادف يحاول الاستفادة من القديم لتطوير الجديد، وبين داع إلى التحلل من هذه القواعد، أو حتى من هذه اللغة الفصيحة، وإحلال العامية محلها في جميع ميادين المعرفة،وترجع هذه النظرة عموما" للأسباب الآتية :

أولا : تأثر كثير من النحاة المعاصرين بدعوة ابن مضاء القرطبي ، التي تدعو صراحة-في جرأة لم تعهد عند من سبقه-إلى هدم نظرية العامل وما تجره من علل وأقيسة، منذ أن نشر كتابه " الرد على النحاة " .

ثانيا : ما شهده النصف الثاني من القرن الحالي من اندفاع سريع نحو التطور الشامل في مختلف ميادين المعرفة، وشهد كذلك تداخلا واضحا بين بعض الميادين المعرفية، ولعل من أبرزها التداخل بين الدراسات الإنسانية وفي مقدمتها الدراسات اللغوية .

ثالثا : وجود اتجاه يحاول القضاء على هذه اللغة وتفتيتها، وتمزيق أواصر الناطقين بها، و أصحاب هذا الاتجاه لا يفترون – دائما – عن القول بصعوبة اللغة وعسر قواعدها، إذ بات من المستحيل تيسيرها وتبسيطها – حسب زعمهم – بل لا يتحقق ذلك إلا بالتخلي عنها والاتجاه إلى تشجيع اللهجات المحلية .

رابعا : الشكوى من عسر مادة النحو، وذلك لوجود الصعوبة- كما لا يخفى – في بعض القواعد النحوية مثل أبواب التنازع ، والاشتغال وصورها المعقدة التي كان سببها التمسك بنظرية العامل، وعدم جواز تقدم الفاعل وتعدده ..... الخ "[1].

وقبل التعرف على أشهر المحاولات التجديدية في هذا العصر ، وأوائل الكتب المؤلفة لإحياء النحو ،والتي- كما ذكر سابقا – تحمل عنوانات مختلفة كتجديد النحو أو إحيائه أو تيسيره أو تبسيطه ، علينا التعرف إلى الفارق بين هذه المحاولات من حيث المضمون، ولا يكون ذلك

---

[1] إبراهيم زبيدة، مرجع سابق،ص(٢٩-٣٠).

إلا بمعرفة المعاني اللغوية ثم الاصطلاحية لبعض هذه المحاولات وذلك أن المصطلح يستبطن فكراً وفلسفة وراءه.

أولا : المعاني اللغوية :

بالرجوع إلى" معاجم اللغة"([1]) يمكن معرفة المصطلحات الآتية:

أ-الإحياء: إحياء الليل:السهر فيه بالعبادة،وترك النوم،والحياة نقيض الموت والحيّ من كل شيء: نقيض الميت والجمع أحياء .(لسان العرب.

أحيا الله فلانا ، جعله حيا وأحيا الله الأرض :أخرج منها النبات (المعجم الوسيط).

ب- التجديد: تجدد الشيء صار جديدا، وأجده وجدده واستجده أي صيره جديدا ...والجدة :نقيض البلى، يقال شيء جديد،والجديدان الليل والنهار (لسان العرب).

جدد الشيء صيره جديدا . (المعجم الوسيط).

أ- التيسير : يسر الشيء : سهله و جعله يسيرا وميسورا . (المعجم الوسيط).

واليسر : اللين والانقياد يكون ذلك للإنسان والفرس.واليسر ضد العسر...ويسره :سهله (لسان العرب).

ثانيا : المعاني الاصطلاحية .

أ- الإحياء : إذا كان المعنى اللغوي يقول : أحيا الله فلانا ،جعله حيا والحياة نقيض الموت والإحياء لليل بالسهر فيه للعبادة فكيف أحيا علماء العربية النحو ؟ وهل كان النحو ميتا؟ لأن الإحياء لا يكون إلا للميت .

يقول إبراهيم مصطفى في كتابه" إحياء النحو" وهذا أول كتاب ظهر في العصر الحديث تقريبا- "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا

([1]) ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، مادة(ح،ي،ي)و(ج،د،د)و(ي،س،ر)،دار صادر ، بيروت، ١٩٩٠.وينظر، **المعجم الوسيط**،مادة(ح،ي،ي)و(ج،د،د)و(ي،س،ر)،مجمع اللغة العربية،قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى،وأحمد حسن الزيات وآخرون.

النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها" (١).

وأمّا طه حسين– الذي قدّم للكتاب بمقدمة طويلة – فإنه يرى إحياء النحو من " وجهين: أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ،و يتمثله ، ويجري عليه تفكيره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب. والآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه " (٢)

ويؤكد طه حسين أن إبراهيم مصطفى وفق إلى إحياء النحو "لأنه لا يعرض علما ميتا، و إنما يعرض علما حيا ويبعث الحياة في الذوق، ويضيف أيضا أن الكتاب يحيي النحو لأنه يصلحه، ويحيي النحو لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى الغفلة وحسبك بهذا إحياء (٣).

إذن المقصود بالإحياء عند إبراهيم مصطفى كما يفهم من دعوته أن يغير منهج البحث النحوي، وهذا التغير الذي يجعل مادة النحو سهلة ، ويسيرة تقرب المتعلمين من لغتهم العربية.

لذلك يرى طه حسين أن إحياء النحو هو تقريبه من العقل الحديث لكي يفهمه وبذلك يستخدمه في أقواله، وفي أعماله، لأنه فهم النحو، واستساغه، وإحياء النحو عنده أيضا الإصلاح كما ذكر ذلك، وتنبيه من اطمأنوا إلى الغفلة عن هذا العلم، فهذا هو الإحياء كما يرى طه حسين.

ويقول الدكتور نعمة العزاوي:"ومن هنا وجدنا إبراهيم مصطفى لا يسمي عمله تيسيرا، وإنما كان يراه إحياء للنحو،أو بعثا للحياة في أوصاله،ووجدناه كذلك يتنصل من أن يكون عمله تيسيرا خالصا،فيقول :"ونحن لم نرد تيسير هذه القواعد في ذاتها،ولا قصدنا التخفيف في

---

(١) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو**،مطبعة كتب التأليف والترجمة،القاهرة، ١٩٣٧،ص(أ).

(٢) إبراهيم مصطفى ،مرجع سابق، ص (س)المقدمة .

(٣) ينظر، المرجع نفسه،ص (س،ع).

درسها،بل نحن نريد أن نستزيد من درس قواعد العربية ،وفقها والتدقيق في فهم قواعدها...أما الذي نريد تهوينه، وتقريبه، فهو تعليم الناشئة ما ينبغي أن يأخذوا من هذه القواعد([1]).

أما حمزة قبلان المزيني فقد خالف طه حسين وإبراهيم مصطفى في عملية الإحياء للنحو، فهو يؤكد موت النحو، لأن الإحياء لا يكون إلا للميت ، ويقول " محصلة القول إن النحو العربي لم يعد حيا منذ أواخر القرن الرابع الهجري على أكثر التقدير، أما اللغة العربية فقد ظلت حية تتمثل في نصوصها الخالدة التي يأتي القرآن الكريم في مقدمتها " ([2])

ولم يكتف بقوله بموت النحو، وأن النحو لم يعد حيا منذ أواخر القرن الرابع الهجري، بل يورد عدة أسباب وأدلة-كما يزعم- أنها تؤكد موت النحو العربي منها:

" أولا – وقف الاحتجاج باللغة والنحو ، وهو الذي قطع الصلة – كما يقول بين النحو واللغة العربية .

ثانيا : القول الشائع الذي يقضي بأن النحو طبخ حتى احترق،(أي لا يمكن أن يقال فيه غير ما قيل).

ثالثا : القول الشائع الذي يقضي بأن من أراد أن يؤلف شيئا في النحو بعد سيبويه فليستح. وهو يعني توقف البحث الجدي في النحو عند سيبويه .

رابعا :إن بعض النحويين كان ينظر إليه على أنه ميت :وأقرب هؤلاء إبراهيم مصطفى الذي ألف كتابا أسماه " إحياء النحو " ولا يمكن أن يقول أحد بإحياء الأحياء .

خامسا : وقد رأى بعض المهتمين بأنه بحاجة إلى تجديد : ومن هؤلاء الدكتور شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو " ولا يمكن أن يخضع للتجديد إلا الشيء البالي .

---

(١) نعمه العزاوي،**في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث** ،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ١٩٩٥ ،ص١٢٤.

(٢) حمزة قبلان المزيني،**موت النحو**، جريرة الرياض ،الرياض،١٤١٩هـ،ص٧٠.

سادسا: إن أكثر الذين يكتبون في النحو وبالأخص الآن ، لا ينتجون جديدا البتة ،إذ يقتصر معظم المعاصرين اهتمامهم على تحقيق المخطوطات ، وكثيرا ما يهربون من الصعب منها "([1]).

ولا أتفق مع ما جاء به المزيني، لأن عملية الإحياء للنحو لا تعني أن النحو مات، ولم يعد له وجود بين أبناء العربية، وإنما الإحياء يكون في نفوس أبناء العربية، لكي يتمثلوا هذا العلم في كل مجالات الحياة، ويبذلوا المزيد من الاهتمام والعناية به .

وأما قوله :" والمشاهد في الجامعات العربية أن معظم أبحاث الماجستير والدكتوراه أصبح الآن على البحث في آراء بعض النحويين القدماء في بعض الكتب .وهو أوضح دليل على الفقر المعرفي"([2]).فلا أظنه دليلا على الفقر المعرفي ، ومن ثمّ موت النحو كما يدعي ، بل هذا دليل على أن النحو حي ،لأن ذلك يؤكد أن أصول هذا العلم ثابتة لا تتغير ، ومحافظ عليها ، فهو حي لا محالة.

ويؤكد المزيني موت النحو قائلا :"فالقول بموت النحو ليس غريبا، بل لا يعدو أن يكون من باب تسمية الأشياء بأسمائها"([3]).

وأقول وأي تسمية هذه التي يقصدها المزيني ؟! فما أراه إلا طالبا من الآخرين أن يسلموا بموت النحو ، بل إسكاتهم أمام هذه القرارات، فلا مجال للنقاش . ومما يؤكد ذلك قوله :" وأرجو ألا يبادر أحد بالاحتجاج على قولي بموت النحو"([4]).

وأما قوله: "وأرجو ألا يبادر أحد بالاحتجاج على قولي بموت النحو. إذ يجب على الذين يتحفزون للاحتجاج على هذه المقولة أن يتأملوا أوّلا ما فعله النحو بنا. وسوف يجد هؤلاء حين ينعمون النظر أن النحو هو الأحق باللوم. كما سيتبين لهم أيضا أن قولي بموت النحو لا يعد أمرا خطيرا إذا قيس بمزاعم النحو عن العربية ومتكلميها منذ أقدم العصور.

([1])حمزة قبلان المزيني ، موت النحو، ص٧٠.

([2])المزيني،المرجع نفسه ،ص٧٢.

([3]) المزيني،المرجع نفسه ، ص٧٢.

([4]) المزيني،المرجع نفسه ، ص٧٢.

فنحن نعرف جميعا أن النحو سبق أن زعم، منذ بداياته الأولى، أشياء عن العربية ومتكلميها أشنع وأبعد خطرا مما أقوله هنا.

ومن أهم تلك المزاعم أن اللغة العربية دخلها الفساد وهي في بداية أعظم فترات الازدهار التي مرت بها في تاريخها كله. فقد عُلّمنا منذ الصغر أن النحو لم يقم في الأساس إلا بحجة أن اللغة العربية فسدت، ومعنى الفساد التغير نحو الأسوأ، وهو نذير الموت"([1]).

وحتى هذا الدليل الذي جاء به المزيني خال من الصحة ، لأن الفساد الذي دخل العربية، ليس له علاقة بالعربية نفسها ، بل بالذين دخلوا إلى العربية ، ولم يتقنوها كالعربي فتصدى لهذه القضية النحاة ، وحاولوا عن طريق النحو معالجة ذلك الفساد،فليس الفساد هنا نذير الموت ، بل هذا هو الذي نبه العربي بأن يجعل غير العربي يعرف العربية ، ويتقنها ، وهذا ما يؤكد أن العربية مازالت وستبقى حية في نفوس أصحابها.

واتهم المزيني النحو بالفشل ، ومن بين هذه الاتهامات " أنه فشل في العصر الحديث في أبرز المهمات التي يزعم أنه جاء من أجلها. وهي تعليم اللغة. فنحن نشهد فشلا ذريعا في تعلم اللغة العربية، وذلك على الرغم من تعليم النحو بكثافة أحيانا في مختلف المراحل الدراسية. بل إن كثيرا من الطلاب في أقسام اللغة العربية لا يجيدون استعمال قواعده، بل إن أكثرهم لا يجيدها حتى في المستويات المتقدمة من سلم التخصص.

ويضاف إلى ذلك أن الأكثرية من المبدعين في اللغة من كتّاب وشعراء وروائيين لا يتذكرون من قواعده شيئا. حتى إن كثيرا من المثقفين لا يحسنون القواعد الأساسية فيه. أما التمكن من اللغة الذي تشهد به إبداعات هؤلاء، وهو ما يشهد باكتسابهم القواعد الأساسية للغة اكتسابا طبيعيا، فقد جاء من قراءة الآثار الأدبية لا من النحو"[2].

ويمكن الرد على ذلك الاتهام للنحو بأنه فشل ، وهذا الفشل كما يرى المزيني دليل الموت – بأنه ليس صحيحا ، لأن ما ذكره المزيني ، كما أعتقد، يثبت أن النحو حي ، ومن ثمّ ينقض ما جاء به بنفسه ، فالأسباب التي ذكرها تنبع من طالب العربية، ومن ابن العربية

([1]) حمزة قبلان المزيني،المرجع نفسه، ص٧٢.

([2]) حمزة قبلان المزيني،المرجع نفسه ، ص٧٣.

المقصر، تجاه هذا العلم ، وليس للنحو ذاته ، لأنه ذكر أن الكثير من الطلاب لا يجيدون استعمال قواعد النحو ، حتى في المستويات المتقدمة من التخصص .

ولهذا أتساءل كيف يبدع الطالب العربي في تعلم الرياضيات ،وما فيه من براهين وحجج وتعليلات ، وكذلك كيف يبدع في دراسة قواعد اللغات الأخرى كالإنجليزية ، والفرنسية وغيرها، ولا يبدع في قواعد لغته اللغة العربية؟! ، فالسبب كما أعتقد واضح جدا ، هو تقصير طالب العربية وإهماله لغته ونحوها ، فالعيب فينا،لا بلغتنا ولا بنحوها .

وأعتقد أن المزيني في تعميمه بأن الأكثرية من المبدعين في اللغة لا يتذكرون من قواعد اللغة شيئا ، ولا يحسنون القواعد الأساسية – قد بالغ كثيرا .

ولعل الأمر يهون لو اقتصر المزيني على طلبة العلم والناشئة ، في عدم معرفتهم بقواعد اللغة ،بل اتهم المتخصصين والمبدعين ، فهذا مما يتنافى مع الواقع الملموس .

وأسارع إلى القول بأن النحو لم يمت ، وإنما هناك ترهل في اللسان ،وهذا "الترهل في اللسان العربي لا يعود إلى اللغة وقواعدها – وإن كان في القواعد بعض الصعوبة- وإنما يعود إلى صاحب اللغة أولا ، وإلى طرائق التدريس ثانيا " ([1]).

وينتقد إبراهيم الشمسان المزيني وغيره من الذين اطلعوا على المنجزات الغربية بأنهم لم يقوموا بمعالجة النظام النحوي ولم يتعاونوا مع التراثيين لكي يجمعوا بين القديم والحديث حيث يقول:" ولكن المزيني وأمثاله من الزملاء الذين أتيح لهم الاطلاع على المنجزات الغربية ملومون هم أنفسهم للاكتفاء بالنعي أو بوصف النحو أو النحويين بالموت؛ لأنهم معنيون باللغة أصواتها وصرفها ونحوها، فكان عليهم أن يقدموا لغيرهم مثالا يحتذونه في معالجة النظام النحوي، وكان يمكنهم أن يتعاونوا مع غيرهم من التراثيين في أعمال مشتركة تجمع بين القديم والحديث. وما لم يحدث هذا سيأتي اليوم

([1]) منيف موسى،"في سبيل النحو العربي"، **مجلة الفكر العربي**،عدد ٧٥ ، ١٩٩٤ ،ص١١٩.

الذي يمكن القول فيه (موت اللغويين)؛ لأن العبرة بما تؤول إليه المعرفة وتنتجه، فلا خير في معرفة غير منتجة"[١].

وقد أثارت مقالة المزيني (موت النحو) ضجة كبيرة بين أبناء العربية الغيارى على لغتهم ونحوها ، مما دعا المزيني _ فيما أعتقد_ بالتراجع عن تسمية مقالته من موت النحو إلى موت النحويين ، حيث يقول معللا لهذه التسمية :" كان مقال (موت النحو) موجهًا لنقد التكرار الذي لازم ما يسمى (الدراسات النحوية) العربية في العالم العربي في العقود الماضية. وكنت أنعى على هذه (الدراسات) عدم استفادتها من الدراسات اللسانية الحديثة التي وصلت إلى مستوى عال من التطور. كما لحظت أن (النحويين العرب) المعاصرين لم يستفيدوا، وربما لم يطلعوا على الدراسات الجادة التي ينجزها بعض المتخصصين في الدراسات النحوية العربية من الغربيين ... ربما كان العنوان الأوفق لذلك المقال هو (موت النحويين) بدلا من (موت النحو)"[٢].

ولكنني لا أعتقد أن المزيني يقصد موت النحويين كما زعم ، لأن المزيني تناول في مقالته النحو ، ولم يتناول النحويين ،بل كان حديثه منصبا على النحو ، وعلى ذكر الأدلة التي تدل على موته ، دون أن يتحدث عن النحاة المحدثين وموتهم.

فما أظن تراجعه هذا إلا تأكيدا على أن النحو مازال حيا ، وأن التقصير منا نحن أبناء العربية.

فإذا كان المعنى اللغوي : إحياء الليل : السهر فيه بالعبادة وترك النوم، فإن هذا يؤكد أن النحو لم يمت ،وإنما هو بحاجة إلى من يهتم به ويرعاه ويقربه ويسهله على الطلبة.

ولعل إبراهيم مصطفى لم يوفق في هذا العنوان لكتابه ؛لأن إبراهيم مصطفى لم يرد المعنى الحرفي لكلمة (إحياء) التي تعني بعث الحياة في الميت ،ولكنه أخطأ في الاختيار،والأمر الذي جعل حمزة قبلان وغيره يتخذون هذا الكتاب دليلا لإثبات دعوتهم أن النحو قد مات.

---

(١)إبراهيم الشمسان، "المزيني وموت النحويين"، **مجلة الجزيرة**، عدد٢٦٣، ١٤٢٩، ص١.

(٢) ينظر، لمعرفة المزيد حول هذه المقابلة ،**مجلة أحوال المعرفة**، عدد ٥٣ ، ٢٠٠٨، ص ٧٤.

ومما يؤكد أن المعنى المراد ليس الموت الحقيقي للنحو هو أن الإحياء عند إبراهيم مصطفى لا يعني بعث الأموات هو قول طه حسين في المقدمة: "أن إبراهيم مصطفى لا يعرض عليك علما ميتا، وإنما يعرض عليك علما حيا ،يبعث الحياة في الذوق"([١]).

وكذلك يبين أن الإحياء عند إبراهيم مصطفى بمعنى الإصلاح لأن طه حسين يقول:"يحيي النحو ؛لأنه يصلحه، ويحيي النحو ؛لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى الغفلة عنه ،وحسبك بهذا إحياء"([٢]).

ويقول محمد حسين الصغير عن كتاب إحياء النحو :"فالكتاب دعوة إلى الإصلاح،ولكن دعاة الإصلاح قليلون([٣]).

فهو يرى أن عملية الإحياء للنحو دعوة للإصلاح ،وهو يؤكد ما قاله الدكتور طه حسين.

أما أحمد عبد الستار الجواري فيرى :"أن إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو "فتح مغاليق هذا الباب ،وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه"([٤]).

فالنحو موجود، ومازال حيا ، ولكننا نحن –العرب— تقاعسنا عن خدمة لغتنا ، فالإحياء للنحو يكون ببعث الحياة في أنفسنا لنتذوق هذا العلم ،ونبدع فيه ونطور.

ب) **التجديد في النحو:** إذا كان التجديد لغة صير الشيء جديدا ،ونقيض البلى ، فما الجديد الذي جاء به علماء النحو الذين انبروا لإعادة النظر فيه في هذا العصر .

يقول شوقي ضيف : " كان نشري لكتاب الرد على النحاة ... باعثا لي منذ تحقيقه على التفكير في تجديد النحو ، بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصقية، وتروقه، وتجعله داني القطوف للناشئة "([٥]).

([١]) إبراهيم مصطفى ،مرجع سابق ،ص(ع).

([٢]) إبراهيم مصطفى ، نفسه،ص(ع).

([٣]) محمد حسين الصغير,**نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري**,مطبعة المجمع العلمي العراقي,بغداد,.١٩٩٠, ص ٢٤.

([٤]) أحمد عبد الستار الجواري,**نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**, , مطبعة المجمع العلمي العراقي,بغداد,١٩٨٤، ص٢٣.

(٥)شوقي ضيف ، **تجديد النحو**، ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٣.

فالتجديد عند شوقي هو عرض النحو عرضا حديثا ، وتصنيف النحو تصنيفا جديـدا ، وقد جاء تجديده من خلال تصنيفه للنحو على أسس محددة، سأعرض لها في الفصل الأول –إن شاء الله – بكثير من التفصيل .

ويرى محمد حسين الصغير أن التجديد هو " فك الحصار عن التراث النحـوي ليعـود طليقا بعد الأسر ، ويبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضا طريا بعد الجفاف، في محاولـة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية ومن المعالجات الكلامية والتقـسيمات المنطقيـة التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النحو في معانيه ومراميـه الأخرى "[١].

إن التجديد عند محمد حسين الصغير يكون ببعث الحياة في المنهج النحوي وكذلك البعد عن المعالجات الكلامية ، والتقسيمات المنطقية التي طرأت على النحو حين تأثر بالفلسفة ممـا جعل من النحو مادة عسيرة الفهم .

ج) **التيسير** : التيسير في اللغة يعني السهولة واليسر،فكيف جعل علماء النحو مادة النحو ميسورة وسهلة الانقياد؟

يرى الجواري أن التيسير يعني ، بالإضافة إلى التسهيل والاختصار وتذليل الصعب من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه – " إعداد الذين يقومون على تدريسه وتعليمه، إعـدادا يشمل على فقه ومعرفة واعية بالنحو، وبسائر علوم العربية ، حتى لا يبقى النحو مادة غريبـة على الأفكار لا تسيغها ولا تهضمها ولا تنتفع بها ...ولا بد لهذا أن يتسع موضوع التيسير حتى يشتمل على تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين،تغيير يصل بين علومها وينتهي إلى فهم واع عميق، وتذوق صحيح سليم "[٢].

---

(١)محمد حسين الصغير، مرجع سابق، ص١٠.

(٢)أحمد عبد الستار الجواري،**نحو التيسير**،مطبعة المجمع العلمي ،العراق، ١٩٨٤،ص١٥.

أما عفيف دمشقية فيرى أن الغاية الأخيرة من الأبحاث التي يقوم بها هو تيسير النحو العربي، وجعله "أكثر وظيفيّة ورده إلى ما كان يرجى منه في بدء نشأته، وهو الأخذ بيد الناشئة من الناطقين بالضاد لضبط لغتهم وتقويم ألسنتهم " (١).

فهو يركز على جعل النحو أكثر وظيفيّة من حيث منهج عرضه وطريقة تدريسه،والعودة إلى الأصول لتسهيله على الناشئة والأخذ بأيديهم لكي يستطيعوا أن يضبطوا لغتهم، ويقوموا ألسنتهم .

وتيسير النحو مطلوب في مسيرتنا اليوم؛ لأننا أحوج ما نكون اليوم إلى اللغة، إلا أنه يجب ألا نستخرج تلك القواعد والأحكام على الأسس التي وضعها علماؤنا الأوائل، ،وأن نعنى بالطرق التي تقدم هذا العلم للدارس، ويستغني عن كل ما أثقله، فالتغيير يجب ألا يمسّ الأصول، و إنما يتعلق بالتخلص من القليل و الضعيف والشاذ، وبطريقة عرض هذا العلم للدارسين، وبغير ذلك ينسف التراث، وتضيع جهود الأئمة السابقين (٢).

والمشتغلون بالحقل التربوي يرون أن (التيسير) هو الذي يضمن لنا نحواً جديداً ، أما الدارسون المجددون فيرون أن (التيسير) بمفهومه السابق لا يحل مشكلة النحو ،ولا يقضي على مصادر الصعوبة فيه ، لذا يشترطون أن تسبق (التيسير) خطوة جريئة تتوخى (إحياء) النحو أو (إصلاحه) أو (تجديده) فإذا تمت هذه الخطوة ، أعقبتها خطوة ثانية هي انتخاب ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم ، وهؤلاء ينظرون إلى (الإحياء) و(الإصلاح) أو (التجديد) على أنه مهمة لغوية عامة ، أما (التيسير) فهو في رأيهم مهمة تربوية خالصة . وكأنهم يرون أن (إحياء) النحو أو (إصلاحه) أو (تجديده) لا بد أن يفضى إلى (التيسير) أو يعين على بلوغه ؛ لأن سبيل النحو شاقّ موحش فإذا أحيي هذا الدرس أو نفخت فيه روح جديدة ، ثم عولج معالجة تربوية سليمة ، عاد يسيراً غير عسير ، وممهداً ... غير وعر ولا موحش(٣).

---

(١)عفيف دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ط١ ، معهد الاتحاد العربي ، بيروت ، ١٩٧٨، ص١٥ .

(٢)أحمد خطاب العمر، يسروا النحو للمعربين،**مجلة العربي**،عدد٢٩٩، ١٩٨٣، ص٣٩.

(٣) ينظر :نعمة رحيم العزاوي ،مرجع سابق،ص١٢٣،١٢٤.

وأما مهدي المخزومي فقد فرّق بين مفهوم التيسير والإصلاح وأكد أن النحو بحاجة إلى الإصلاح الذي يسبق حاجته إلى التيسير، وبهذا يتفق مع أستاذه إبراهيم مصطفى فهو يعنى " بالتيسير " تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتفق وذهن المتعلم البسيط ولذا اشترط أن يسبق التيسير إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته ، أصولاً ومسائل بتخليصه من الدخائل الفلسفية ..."[١].

من خلال النظر في ما أراده دعاة (الإحياء والتجديد والتيسير) يمكن الخلوص إلى الآتي:

١. الإحياء لا يعني بعث الميت فالنحو ليس ميتاً ، وإنما يكون الأحياء للمادة النحوية بإصلاحها ، وتنبيه من اطمأنوا إلى الغفلة عن هذا العلم العظيم لكي يصبح ميسوراً وسهلاً فصفة الإحياء تكون لنا نحن أبناء العربية ، كي نعيد النظر في علوم العربية عامة .
٢. التجديد لم يقصد به دعاته أن النحو شيء بال ،وإنما المادة المعروضة بين أيدي الناس قد تقل الحاجة إليها في وقت من الأوقات، ولسبب من الأسباب إما لشعور الناس بصعوبة هذه المادة التراثية ، وإما لتراكم المواد النحوية عبر مسيرة التأليف وما لحقها من إضافات عقدت النحو فيميل الإنسان بطبعه إلى طلب السهولة واليسر ، وهذا يجعل أمر تجديد المادة النحوية أمراً حتمياً .

وهذا التجديد لا يعني أن الجديد ليس له علاقة بسابقه أي بالقديم،بل على العكس يرتبط به أشد الارتباط،وينبع من روح القديم ،فجوهر النحو ثابت، إنما يجد عليه ما يجد على أشياء الحياة بعامة.

ومن أوائل الذين مهدوا سبيل البحث في إحياء النحو العربي في العصر الحديث، وأنار طريقه للباحثين ، إبراهيم مصطفى – رحمه الله – في كتابه " إحياء النحو " الذي صدر عام

([١]) ينظر،مهدي المخزومي،**قضايا نحوية**،ط١،المجمع الثقافي،أبو ظبي،٢٠٠٢،ص٣٨.

١٩٣٧م . ثم سار على خطاه الكثير من العلماء،من أشهرهم شوقي ضيف،ومهدي المخزومي،وأحمد عبد الستار الجواري وآخرين.

ويذكر إبراهيم مصطفى الدافع من وراء تأليف كتابه : (إحياء النحو) حيث يقول : كنت " أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها " [١]

إذن نجد أن إبراهيم مصطفى أراد من عمله هذا أن يجعل النحو مادة سهلة وهينة للمتعلمين ، ومن ثم يقربهم بذلك من لغتهم العظيمة لغة القرآن الكريم .

ويؤكد إبراهيم مصطفى في كتابه أنه وجد الكثير من الطلبة يتبرمون من النحو ويضجرون من قواعده ، وتضيق صدورهم بتحصيله ، وذلك ليس في معهد علمي فحسب ، بل يقول في كل المعاهد التي يدرس فيها النحو بمصر، وكذلك في مدارس الناشئين، التي نشأت خصومة – كما وصفها – هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ، وبين منهاج النحو والقائمين عليه ، مما جعل التلميذ يتململ بحفظها ويثور على المنهاج وأصحابه([٢]).

وبعد ذلك بدأت الصيحات تنطلق لإحياء النحو وتجديده ، وإزالة ما علق به من شوائب،والعودة به إلى منابعه الأولى الصافية ، وذلك بعد أن نادى إبراهيم مصطفى بهذه الفكرة.

ثم جاء شوقي ضيف ونادى بتجديد النحو ، وعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة ، حيث يقول في مقدمة كتابه:" بعد أن انتهيت من تحقيق كتاب ابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧م، ونشره الذي كان باعثا لي – منذ تحقيقه – على التفكير بالنحو يعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصقيه وتروّقه وتجعله داني القطوف للناشئة "[٣]

وأعتقد أن شوقي ضيف يؤكد أن النحو أصبح مادة صعبة ، وعسيرة لدى الدارسين سواء من خلال كثرة العلل والأقيسة أو العوامل المحذوفة وتقديرها ، حيث يقول : " وظللت بعد

([١])ينظر،إبراهيم مصطفى،مرجع سابق،ص(أ).

([٢]) إبراهيم مصطفى،مرجع سابق،ص(ب،ج،د).

(٣)شوقي ضيف ، **تجديد النحو** ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٢، ص٣.

ذلك أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو ، وأقربه من دارسه بحيث يصبح مذللا سائغا لهم " [1] .

وبعد ذلك ظهرت محاولات جديدة لإحياء النحو ، وتجديده ، وبذلت جهود كبيرة لجعل النحو مادة ميسرة ، وسهلة للدارسين والمعلمين على حد سواء،ومن بين هذه المحاولات:

– محاولة مهدي المخزومي في كتابه : " في النحو العربي – نقد وتوجيه " أصدره عام ١٩٦٤م .

– ومحاولة أحمد عبد الستار الجواري في كتابه : " نحو التيسير " صدر عام ١٩٦٢، وكتابه" نحو القرآن" ، صدر عام ١٩٧٤، وكتابه آخر : " نحو المعاني " عام ١٩٨٧م.

– ومحاولة عفيف دمشقية وهو موضوع هذه الدراسة في كتابه " تجديد النحو العربي " والذي صدر عام ١٩٧٦، وكتاب آخر له بعنوان : " خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي " الذي صدر عام ١٩٨٠م.

مما تقدم أستطيع القول إن فكرة إحياء النحو ، وتجديده كما جاء بها علماء النحو لم تكن فكرة عابرة ، و إنما كانت نتيجة للدراسة والتأمل وإعمال الفكر ، والعمل الدؤوب ، بحيث يقرّب النحويون مادة النحو من العقل الحديث ، وتجعل الدارسين يقبلون على دراسته ، واستخدامه في مجالات الحياة المختلفة ، ولكن هل كان التجديد عند المحدثين دون القدامى ؟ وإن كان هناك محاولات للتجديد من الذي بدأها ؟وما الجديد الذي جاء به ؟ وما أسبابه واتجاهاته ؟
هذا ما يحاول الإجابة عليه الفصل الأول من هذه الدراسة إن شاء الله .

---

(١)شوقي ضيف ، المرجع السابق ، ص٥.

الفصل الأول

حركة تجديد النحو العربي بداياتها و أسبابها واتجاهاتها.

أولا –بداياتها:١– بداياتها في تاريخ النحو

كان علماء النحو القدماء يحسون بصعوبة النحو، واضطراب منهجه ، وبعثرة فصول مادته، حتى إنهم كانوا يقولون لمن يريد أن يقرأ كتابا ككتاب سيبويه "هل ركبت البحر " استصعابا لما فيه ، وكذلك تعظيما" لهذا الكتاب ، فهو وإن كان صعبا لكنه عظيم في علمه .

وأعتقد أن عملية تجديد النحو وإحيائه لم تكن في أذهان المحدثين دون القدامى ، فقد أحسوا– القدامى– بصعوبة النحو العربي ، فهذا خلف الأحمر (ت١٨٠هـ) في كتابه المنسوب إليه " مقدمة في النحو " وهو من أقدم ما ألف في النحو من المختصرات حيث يقول فيها : "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية ، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل عقله ، ويحيط به فهمه ، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا، ولا أداة ، ولا حجة ، ولا دلالة إلا أمليتها فيها ، فمن قرأها وحفظها ، وناظر عليها، علم أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده أو خطبة أو رسالة إن ألفها "[١].

ولعل هذه المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر أن تكون من أقدم الكتب المؤلفة في النحو من المختصرات ، ولم يتعرض المؤلف لآراء النحاة ، والتخريجات ، مما يدعم غرضه من تأليفه لهذه المقدمة ،وأنه يريد أن يعرض لأصول النحو في سهولة ويسر وإيجاز وغرضه من وراء

---

(١) خلف الأحمر،(في نحو ١٨٠هـ)، **مقدمة في النحو**، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م، ص ٣٣.

ذلك أن يفهمها المتعلم ، ويقيس عليها ، فقد قال في خاتمة مقدمته : " فقد اختصرنا الأبـــواب ، وبينا العلل والأسباب ، وجمعنا لك الأصول كلها في هذا الكتاب فاستعمله وقس عليه "[١] .

ويطالعنا القرن الرابع الهجري بمجموعة من العلماء الأفذاذ ألفوا كتب النحو المبـــسطة، وألفوا الكتب الجامعة في العلل والشرح والتحليل ، واستنباط الأحكام والقياس، ولما كان هـــدفي من هذه الدراسة ليس استقصاء كل ما ألف في هذا المجال ، فإني ســـأقف فقـــط عنـــد بعـــض المؤلفات لإظهار وإثبات أن أصحابها أحسوا بصعوبة النحو وعسره، فأرادوا تبسيطه، وتجديده، ومن هؤلاء العلماء المبرد(ت٢٨٥ هـــ)مؤلف كتاب (المقتضب . وقد شرح ووضح فـــي هـــذا الكتاب وذلك طلبا للتسهيل ومزيدا من التوضيح لمادة النحو، وقد اعتمد المبرد في تصنيفه تبسيط المادة النحوية ،وتقريبها إلى أبسط صورة ،مما جعل محقق الكتاب المرحوم محمد عبد الخـــالق عضيمة يصفه بأنه "أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأســـلوب الواضـــح ،والعبـــارة المبسوطة "[٢].

وقد تتبع المبرد في كتابه بعض المسائل بالشرح، والتوضيح وقد خـــرج فـــي بعـــض الأحيان عن الأساليب المتبعة في الكلام ، وغيرها من المسائل ، وكان مقصده من ذلك الزيـــادة في التوضيح .ومن أمثلة ذلك:"وتقول:سرّ دفعك إلى المعطي زيدا دينارا درهما القائمَ فـــي داره عمرو"[٣].

ولعل الزيادة في التوضيح والشرح التي قام بها المبرد كان يهدف من ورائهـــا تيـــسير النحو وتسهيله على المتعلمين ، وجعل مادة النحو مادة ميسرة ،وسهلة الفهم .

وكذلك كتاب الأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـــ) يمكن وصفه تحت محاولات التجديد، لأن صاحبه ذكر في مقدمته أن غرضه الاختصار حيث قال: "فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعا يحصره وفصلته تفصيلا يظهره ، ورتبت أنواعه وصـــفوفه علـــى

---

(١) خلف الأحمر ، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٢)أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـــ) ، **المقتضب** ، مقدمة المحقق، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٢،ط٢،عالم الكتب ،بيروت، ،ص٦٦.

[٣])المبرد،المرجع نفسه،ج١،ص١٥٨.

مراتبها بأخصر ما يمكن من القول ، وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه ، ويسهل علـى متعلميـه حفظه "[١] .

ويعد كتاب " الجمل في النحو " للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) من الكتب المهمة في تيسير النحو، حيث قدم الزجاجي للمتعلم نحوا سهلا ، وبسيطا بعيدا عن التعقيد ، والتعليلات الفلسفية، وأكثر من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة ليصل لمناقشتها ، بيسر وسهولة إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل، ليجعل مادة النحو مادة محببة للمتعلمين .

ولو مضينا بعد هذا الكتاب إلى الكتب التالية لابن جني (ت٣٩٢هـ) ككتاب الخصائص، واللمع، وسر صناعة الإعراب ، لوجدنا أن في كتاب سر صناعة الإعراب ميزة الشمول، ولكن مع هذه الميزة هناك قدرة عجيبة على التحليل والتعليل والاستنباط والترجيح وكان ذلك بأسلوب سهل ممتنع .

ويظهر من خلال النظر في كتاب اللمع في العربية لابن جني انه أراد أن يضع كتابا سهلا ميسرا في النحو والصرف ، لكي يناسب الناشئة من المتعلمين حيث اقتصر على عرض المسائل والأساليب الأساسية الضرورية ، مبتعدا عن استطرادات العلماء في عرض المسائل ، واستقصاء الآراء ، وكان يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا بصريا كان أو غير بصري .

وتعد الشروح والاختصار لكثير من الكتب نوعا من التيسير، والتجديد، كشروح كتاب سيبويه الذي وضعها العديد من العلماء، وشرحوا مسائله وشواهده، فضلا عن الذين اختصروه من العلماء، واختصروا شروحه ، واعترضوا عليه ، أو ردوا على تلك الاعتراضات .

وقد أورد المرحوم عبد السلام هارون بحثا بأسماء خمسة وخمسين من العلماء في المشرق والمغرب قد اختصروا كتاب سيبويه. وذكر في مقدمة الكتاب أن أول من اختصره هو

---

(١)أبو بكر محمد بن سهل ابن سراج(ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، ج١، ط١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت ، ١٩٨٥ ص ٣٨.

الجرمي صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ)، حيث قال الجرمي : "أنا لم أضع كتابا في النحو، إنما اختصرت كتاب سيبويه "[١].

واختصر الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) كتابه (المفصل في علم العربية)، " ويذكر أنه أنشأه في الإعراب ، محيطا بكافة الأبواب مرتبا ترتيبا يبلغ الأمد البعيد بأقرب السعي، مقسوما أربعة أقسام : الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال، والثالث في الحروف، والرابع في المشترك من أحوالها ، وجمع فيه من الفوائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل "[٢].

والزمخشري بهذا الترتيب المنظم لكتابه ، والفوائد العظيمة التي قدمها بصورة موجزة دون أن يخل ، والتلخيص غير الممل، كان فيه خير للدارسين، لأن ذلك يجعل مادة النحو في هذا الكتاب مادة سهلة، وقابلة للفهم، مما يجعل المتعلمين يقبلون عليه، ويتذوقون جمال هذا العلم فهذا لاشك نوع من التجديد، والتيسير لمادة النحو العربي .

ومن الشروحات التي قام بها العلماء لبعض الكتب العظيمة أو أمهات الكتب إن جاز لي التعبير لكي يجعلوها سهلة ، وفي متناول الدارسين ، غير التي ذكرت سابقا ، كتاب شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فقد شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)في عشر مجلدات.

وكذلك شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ). والتي شرحها رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٨ هـ) .

أما كتاب مغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) فقد تميز هذا الكتاب من بين كتب العربية بالطريقة الخاصة التي اتبعها ابن هشام في تصنيفه ، إذ لم يلجأ – كعادة النحاة – إلى تقسيم موضوعات النحو أبوابا ، ولكنه جمع الحروف أو الأدوات فتحدث عن كل واحدة على

---

(١) ينظر:سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر ، **الكتاب**، ج ١،تحقيق عبد السلام هارون،ط٣،مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨،ص٤١.

(٢) ينظر,أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ،**المفصل في علم العربية**، ط٣،دار الجيل,بيروت،ص٥.

حده، وجمع كل ما يتصل بالأداة من قواعد وأحكام وما يمثل لها من شواهد ، ثم أفـرد أبوابـا أخرى لأحكام عامة تتصل بالجمل وأشباه الجمل .[١]

ويعرّف صاحب المغني بكتابه بقوله " فدونك كتابا تشد الرجال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ، ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج على منواله ".[٢]

فهذا الكتاب يعدّ من المختصرات ، إذا ما قيس بما احتواه هذا الكتاب من الموضوعات المهمة في النحو ، حيث يقول ابن خلدون : "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور، ديوان مـن مصر ، منسوبا إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكـام الإعـراب مجملـة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكـرر فـي أكثر أبوابها ... وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها ، وضبطها بأبواب وفصول ، وقواعد انتظم سائرها ".[٣]

وابن هشام يصرحّ بأنه أتى بشيء جديد ، لم يأتي به غيره -كما ذكرت سابقا – ولعل ماجاء به هو بقصد التسهيل على المتعلم ، وإزالة التعقيد والصعوبة من النحو ، وما علق به من شوائب .

وفي مجال الشرح والتفصيل الذي سهّل وبسّط النحو يذكر مصنفان مهمان للسيوطي (ت ٩١١ هـ) وهما همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ويقع في سبعة مجلدات ، قام المؤلف بشرح كتابه الموسوم بجمع الجوامع ، ويضم أبواب النحو مبسوطة ، مع إيراد أراء من سبقه من علماء في هذا المجال .

---

(١) ينظر ،جمال الدين بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط٥، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ،دار الفكر ،بيروت، ١٩٧٩م،ص٦.

(٢)ابن هشام، المرجع السابق، ص ١٢.

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق علي عبد الوافي واحد،لجنة البيان العربي،١٩٦٠ ص ١٠٥٨.

والكتاب الآخر هو " الأشباه والنظائر في النحو " للسيوطي الذي يقول فيه إنه : " كتاب طريف لم أسبق إلى مثله ، ديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله " [١] .

وأعتقد أن السيوطي في قوله السابق يؤكد أنه جاء بشيء جديد؛ لأنه لم ينسج ناسج على شكله، وهذا الجديد يجعل المتعلم يقبل على مادة النحو ، ويفهمها ويتذوقها عندما تعرض له بأسلوب واضح ومبسط .

إن ما ذكر آنفا من أسماء لعلماء ومؤلفات في النحو لم يكن حصرا للعلماء ، ولا لمؤلفاتهم ولكن كان على سبيل التمثيل والاستشهاد على حركة التأليف في هذا العلم في مختلف العصور لما لهذه المؤلفات من أثر في تجديد النحو وتيسيره وجعله محببا للدارسين .

يمكن القول إن التيسير والتجديد في النحو عند العرب كان محاولة جادة ، ولكن لم تبدأ هذه المحاولة إلا على يد أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة) .

ذكر ابن مضاء الغاية من تأليفه كتابه "الرد على النحاة " إن النحاة قد ضلوا وأضلوا الناس في شعاب النحو بكثرة ما فرعوا فيه من فروع ، وما أقاموا من حجج وعلل ، وبرعوا إلى تخليص النحو من ذلك .

يقول أحمد مطلوب عن هذه المحاولة :" ولعل أعظم صوت ارتفع قديما مطالبا بتيسير النحو وتجديده ، صوت أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي الذي كان ثائرا على المشرق كثورة سيده يوسف بن عبد المؤمن . وقد صبّ ثورته على النحو المشرقي وعلى نحاة البصرة بصورة خاصة في كتابه (الرد على النحاة) وأهم آرائه فيه ، إلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث ، والقياس والتمرينات غير العملية "[٢].

---

(١) جلال الدين السيوطي ، **الأشباه والنظائر** ، ج١ ،ط١،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١٤٠٥-١٩٨٤،ص ٦.

(٢) أحمد مطلوب ،" نحو التيسير" ، **مجلة المعلم الجديد** ، الجزءان الأول والثاني ، مطبعة العارف ، بغداد ، كانون ثاني، حزيران، ١٩٦٣،ص٢٣ .

ويتحدث مهدي المخزومي عن دعوة ابن مضاء من خلال مقارنة هذه الدعوة مع ما جاء به الجواري في كتابه " نحو الفعل " حيث يقول معجبا بهذه الدعوة – أي دعوة ابن مضاء القرطبي – " وكان لابد من صرخة لها قوة الصرخة التي أطلقها ابن مضاء ، فدوت في نحاة الأندلس في القرن السادس "(١).

ويرى الدكتور محمد حسين الصغير " أن ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في محاولته هذه قد أسس الخطوط العريضة لنظرية التيسير في ثلاثة مراحل جديدة ومتطورة في وقت واحد وهي:-

أولا : إلغاء نظرية العامل التي أقام القدامى من النحويين المشارقة أصول النحو عليها، فجاء صوته ممثلا لآراء النحويين المغاربة في التيسير .

ثانيا : متابعة ابن مضاء للعلل الثانوية ، والعلل الأخرى ، ومهاجمته لها باعتبارها تطبيقا غير عملي في التنظير النحوي .

ثالثا :وكما قال ابن مضاء بإلغاء نظرية العامل ، ومهاجمة العلل الأخرى دون الأصل، كذلك حمل على القياس النحوي ، واعتبر النحو سماعيا في كثير من الأبعاد ، وأخيرا دعا إلى تصنيف متوازن جديد يقوم عليه النحو في مناهجه " (٢).

ويقول محمد عبد اللطيف عن محاولة ابن مضاء: "أما المحاولة الوحيدة التي تتصف بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية ، ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى، ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ) في كتابه الرد على النحاة "(٣).

---

(١) مهدي ا لمخزومي ،" ملاحظات على كتاب نحو الفعل" ، **مجلة الرابطة** ،عدد٢،١٩٧٥،ص٢٧.

(٢) محمد حسين الصغير ، **نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري** ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٩٠م، ص ٢١،٢٢.

(٣) محمد عبد اللطيف ، " دعوات التجديد والتيسير في اللغة العربية" ،**إسلام أون لاين نت**،٢٠٠٤ ، ص٢٣.

إذن فقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل التي أسس عليها النحاة أصول النحو وسننه وأراد من هذا الهجوم إلغاء نظرية العامل وهدمها .

فهو يقول في بداية الفصل الأول من كتابه "الرد على النحاة" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا " ضرب زيد عمر " أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذي في عمر ، إنما أحدثه "ضرب " [١] .

وهذا الاتجاه الشائع في الإعراب مرفوض عند ابن مضاء ، وقد استند في رفضه على أساس عقلي ، إذ يقول : " أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فيما المقصود إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حيثما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم الفاعل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ مثل: الفاعل عن القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ...أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عامل لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع "[٢].

وقد كان لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) رأي في العوامل اللفظية قبل ابن مضاء بزمن حيث يقول :" العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، إنما هي أمارات وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء "[٣] .

---

(١) ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، تحقيق شوقي ضيف،ط٢،دار المعارف،مصر ,١٩٨، ص ٧٧.

(٢) ابن مضاء القرطبي ، المرجع نفسه ، ص ٧٨.

(٣) أبو البركات الانباري(٥٧٧هـ) ، **أسرار العربية** ، تحقيق محمد البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٥٧م ص ٦٧،وينظر، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١،الطلائع ،القاهرة،٢٠٠٥،ص٨٢.

فمن الواضح أن أبا البركات الأنباري لا يؤمن بتأثير العوامل في المعمول حقيقة ،كما قال به ابن مضاء، ومع ذلك لم يطالب بحذف العامل النحوي ، وإنما يراه ضرورة تعليمية ، لأن العامل -في رأيه- علامة أو أمارة يستدل بها على سبب النصب، أوالرفع أو الجر، أو الجـزم ليس غير .

أما ابن مضاء لم يكتف بما جاء به سابقا من حذف العوامل، بل اعترض علـى تقـدير العوامل المحذوفة وقد قسمها إلى" ثلاثة أقسام :-

الأول : محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف لعلم المخاطب به ، وهو مراد ، وإن أظهر تم الكلام به ، ومنه قوله تعالى:(وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً) سورة النحل (٣٠) ، يعني أنزل خيرا والمحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطب بها كثيرة ، وحذفها أوجز ،وأبلغ ، وهي في الكلام كثيرة أيضا .

الثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه ،بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيبا ، كقولـك (أزيدا ضربته ؟) فيقدر النحاة أن زيدا مفعول به لفعل مضمر مقدر تقديره أضربت زيدا ؟".[1] ويعلق ابن مضاء على تقدير هذا العامل فيقول : " هذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولابد لزيـد مـن ناصب ، إن لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار . وهذا بناء على أن كـل منصوب فلا بد له من ناصب ، ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم (أزيـدا مـررت بغلامه ؟) وقد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكليف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب "[2].

إن ابن مضاء في هذا المجال يردد ما ذكره الكوفيون ، فقد قالوا : " إن الاسم المنصوب المتقدم على الفعل، منصوب بالفعل الواقع على الهاء في مثل : " زيدا ضـربته "، وذلـك لأن

---

(١) ابن مضاء ، مرجع سابق ،ص ٧١،٧٢.

(٢) ابن مضاء ، المرجع نفسه ،ص ٧٢.

الضمير هو الأول في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا :" أكرمت أباك زيـــدا ، وضربت أخاك عمرا "[١].

والثالث : مضمر، حيث رفض ابن مضاء تقدير النحاة أن المنادى في مثل(يا عبد الله) هو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ، ورأى أنه إبعاد في الافتراض .

وبالرغم من المحاولات التيسيرية والتجديدية في النحو العربي كالتي بينت سابقا ، والتي بدأت قبل محاولة ابن مضاء بزمن طويل ، ولكنها لم تكن بصورة صريحة كالتي جاء بها ابـــن مضاء ، فابن مضاء يعد من أشهر الذين ثاروا على النحو العربي وحاولوا التجديد فيـــه حيـــث تعرض إلى قضايا نحوية كثيرة ذهب إلى فساد نظرية العامل في كتابه (الرد علـــى النحـــاة)، منها:

أولا : فاء السببية وواو المعية :

وقد نقد ابن مضاء النحاة في إضمار ناصب للفعل بعد هذين الحرفين ، فقال : " وممـــا قالوا فيه مما لا يفهم وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمـــت منها على باب الفاء والواو ، ليستدل بها على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب " [٢].

ثانيا :تقدير متعلقات المجرورات

ويعرض ابن مضاء لما يزعمه النحاة"في المجرورات التي تقع أخبارا، أو صـــلات أو أحوالا : في مثل (زيد في الدار) ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قـــريش ، ورأى زيد الهلال في السماء ، مستدلا بهذه ،الأمثلة على فساد العوامل .

فالنحاة يقدرون عوامل محذوفة تعلق بها هذه المجرورات ، وهو (مستقر، كائن، وكائنا) والذي دعاهم لهذا القول أنهم يفترضون أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليهـــا

---

(١) الأنباري(٥٧٧ هـــ) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المسألة الثانية عشرة ، دار الطلائع،ص٨٥.

(٢) ابن مضاء القرطبي ، مرجع سابق ،ص ١٢٣.

زائدة، لابد لها من عامل يعمل فيها ،إن لم يكن ظاهرا مثل (زيد قائم في الدار) كان مضمرا مثل (زيد في الدار)"[١] .

ويرى ابن مضاء "أن هذا كله تمحّل، فالكلام تام ومفهوم بدون تقدير ، وإن تلك المجرورات هي نفسها الأخبار والصلات، والصفات، والأحوال "[٢].

ثالثا: التنازع

رفض ابن مضاء باب (التنازع) ،ففي جملة مثل (أقبل وجلس أخوتك)" فالبصريون يرون أن الذي يعمل في الفاعل الثاني لقربه من المعمول ، وأما معمول الأول فيقدرونه ، ويرى الكوفيون أن الذي يعمل هو الأول ويقدرون الفاعل الثاني "[٣].

أما الفراء فلا يجيز التنازع و ذهب إلى أنه " إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو : تحسن ويسيء ابناك " [٤]

وكذلك ابن مضاء فأنه يرى عدم جواز التنازع في الأفعال التي تتعدى لمفعولين لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب [٥].

رابعا : الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث :

نادى ابن مضاء بإلغاء العلل ، التي لا تفيد معرفتها زيادة معرفة في اللغة ،ولاحظ في النحو عللا أولى وثانية وثالثة ، وقد سمى العلل الثانية والثالثة(بالعلل الثواني ، والثوالث) .حيث قال: " ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثوالث : وذلك سؤال السائل عن

---

(١) ابن مضاء القرطبي ، المرجع السابق،ص٧٩.

(٢) ابن مضاء القرطبي ، المرجع نفسه،ص٧٩.

(٣) الأنبا ري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،مرجع سابق ،المسألة الثالثة عشر،ص ٨٦.

(٤) ابن هشام(٧٩٩هـ)،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،ج٢،ط١،تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد،المكتبة الأزهرية للتراث، ص١٨٦.

(٥) ينظر : ابن مضاء،مرجع سابق ،ص١٠١.

زيد من قولنا : قام زيد : لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب : أن يقال له : كذا نطقت العرب " .([١])

"فالعلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالمنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر والعلل الثواني ، هي المستغنى عنها في ذلك " [٢].

وقد ارتضى ابن مضاء إبقاء العلل الأولى التعليمية التي تسوغ الحكم النحوي ، ورفض ما عداها ، ومثل للعلة الأولى بقول النحاة : إن كل فاعل مرفوع وهي علة توضح حكم الرفع في الفاعل وهي ضرورية. ولكن النحاة لا يكتفون بهذه العلة ويزيدون عليها علة ثانية لبيان السبب في رفع الفاعل فيقول النحاة إنه رفع للفرق بين الفاعل والمفعول ، ثم يزيدون علة ثالثة لبيان السبب في أن الفاعل رفع ولم ينصب ، وبعدها يأتون بعلة ثالثة لبيان السبب في أن الفاعل رفع ولم ينصب .

فالعلة الأولى التي تسوغ الحكم النحوي هي التي يحتاج إليها المتعلم ، أما العلة الثانية، والثالثة فهما من افتراضات النحاة .

يؤكد نعمة رحيم العزاوي أن ابن مضاء استفاد من تقسيم الزجاجي للعلل النحوية على علل تعليمية، وقياسية، وجدلية والذي كما يبدو من هذا التقسيم أن الزجاجي كان هدفه تيسيريا "لأنه كان يقصد ألا يشتغل المتعلم بغير الأولى " [٣] .

خامسا: الدعوة إلى إلغاء القياس :

دعا ابن مضاء إلى إلغاء فكرة القياس ، وبين فسادها ، مقدما لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة .

---

(١) ابن مضاء القرطبي،**الرد على النحاة** ،ص ١٥١.

(٢) ابن مضاء القرطبي ، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(٣) ينظر:نعمه رحيم العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث** ، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،١٩٩٥ ،ص(٣٨، ٣٩).

فالقياس في اللغة : " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" .وهو المعول عليه في النحو ،فقد قيل :إنما النحو قياس يتبع ،ولهذا القياس أربعة أركان هي : أصل مقيس عليه ، وفرع مقيس ، وعلة جامعة ، وحكم " (١)

أما القياس في العربية فعلى أربعة أقسام وهي : " حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد). (٢)

وبعد أن حاول ابن مضاء تبيين فساد القياس عند النحاة، قدم بعض الأمثلة من أقيسة النحاة.ومن نماذج القياس التي أوردها ما ذكره ابن جني في الخصائص كقولهم :

" يا أميمة ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أميم ، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم وإن كان الحذف فرعا .

ومنه قولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار : اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث ، الذي هو الفرع بحاله، فقيل اجتمعت أهل اليمامة " (٣)

ولكن ابن مضاء كان مسبوقاً في كثير من الآراء التجديدية في كتابه، كإلغاء نظرية العامل ، والتي نادى بها الأخفش قبله بزمن ومما يؤكد ذلك قول عفيف دمشقية: إن " من الإجازات الأخفشية إلغاء العامل ، وهذا ولا شك رأي جدير بالاهتمام لما فيه من ثورة على فكرة العامل ، إن لم يدفع بها الأخفش إلى غايتها المفترضة ، فهو لم يتورع على كل حال من الجهر بها على صعيد من الصعد ". (٤)

---

(١) السيوطي،**الاقتراح في علم أصول النحو**، ،ط١،تحقيق أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة،القاهرة،١٣٩٦-١٩٧٦ ، ص ٩٤.

(٢) أبو الفتح عثمان ابن جني(٣٩٢هـ) ، **الخصائص** ، ج١ ،تحت باب غلبة الفروع على الأصول ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ١٩٥٢، ص٣٠٩.

(٣) أبو الفتح عثمان ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ،تحت باب غلبة الفروع على الأصول ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ١٩٥٢، ص٣٠٩.

(٤)عفيف دمشقية، **خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون)** ،ط٢، دار العلم للملايين ، بيروت،١٩٨٢، ص ٧٥.

أما جلال شمس الدين فيذهب إلى ما ذهب إليه عفيف دمشقية وأحمد مكي الأنصاري من أن ابن مضاء كان مسبوقا بهذه النظرية ، ولكن الفرق بينهما أن عفيف دمشقية يرى أن السابق هو الأخفش، أما أحمد مكي الأنصاري " فيؤكد أن الفراء قد سبق ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل بعدة قرون ، وأنه هو الذي ألهم ابن مضاء بإلغاء نظرية العامل ، فقد ذهب ابن مضاء إلى نفس ما ذهب إليه الفراء في باب الاشتغال من جعل الاسم المتقدم في مثل قولك: " محمداً أكرمته " مفعولاً به للفعل أكرم دون الحاجة إلى تقدير عامل محذوف وجوباً يفسره المذكور كما قرر البصريون . (١)

ويبين شمس الدين أن ما جاء به الأنصاري فيه شيء من الحقيقة ، حيث يقول:" فربما كانت بعض آراء الفراء قد أوحت إلى ابن مضاء بإلغاء العامل، أما إن الفراء نفسه لم يأخذ بهذه النظرية فهذا ما لم يخطر على بال الفراء قطّ ، فكما سبق أن رأينا فان الفراء أخذ _ هو ورفاقه _ بهذه النظرية، بل زادوا بعض العوامل وكل ما هنالك أنه عدل بعض جوانبها شانه في ذلك شأن أي بصري يختلف مع رفاقه في إحدى النظريات النحوية . (٢)

نعت المخزومي محاولة ابن مضاء بأنها أول محاولة جادة لإصلاح النحو . (٣) ثم يعلل مهدي المخزومي سبب هذه الجرأة حيث يقول :" ولا بد أن يكون ابن مضاء قد ضاق ذرعا بما وقف عليه من تمحل النحاة ، وكان له من الجرأة أن وقف في وجه التيار الذي لا يعرف حداً يقف عنده ، وأن يتصدى لهؤلاء الدارسين فيدلهم على المنهج السليم الذي انتهجه الدرس النحوي قبل أن ينحرف "(٤)

إذن يتضح مما سبق أن محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي بدأت بأفكار متناثرة قبل ثورة ابن مضاء بزمن طويل – كما أوضحت في بداية الفصل – ولكن لم تكن تلك المحاولات في الجرأة التي جاء بها ابن مضاء ، وثورته على النحاة كإلغاء نظرية العوامل ، وفي إلغائها مفتاح للتيسير" كما يرى المخزومي . (٥)

---

(١) ينظر ، جلال شمس الدين ، **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤، ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) جلال شمس الدين ،المرجع السابق ، ص١٢٤.

(٣) ينظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق، ص ٢١.

(٤) مهدي المخزومي ، ص٢٣.

(٥) ينظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق، ص٢١.

وبالرغم من أن ثورته على النحو لم تجد مكاناً مناسباً، وأرضية ممهدة في عصره، حيث بقي النحو يسير على نفس الطريق الذي سار عليها سابقوه من العلماء ،لكن هذه الثورة كان لها مؤيدون في العصر الحديث، دفعت بهم إلى المطالبة بتخليص النحو مما علق به من إضافات عقدته، فقد أسهمت هذه الثورة " في تغذية محاولات التجديد والتيسير التي قامت استجابة لروح العصر. (١)

ثانيا:بداياتها في العصر الحديث:

تنوعت محاولات التجديد في العصر الحديث ما بين محاولات فردية اعتمدت التراث ، ومحاولات مؤسسات(رسمية) ، مطالبة بتخليص النحو مما علق به من إضافات عقدته،وأما هذه المحاولات فتقسم إلى قسمين:

أولا:محاولات فردية:

١- محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) : حيث وضع المرحوم إبراهيم مصطفى كتابه " إحياء النحو " في عام ١٩٣٧، وقدم له الدكتور طه حسين بمقدمة طويلة أشاد فيها بإبراهيم مصطفى ، وبأعماله وجهوده ،وقد عرض المؤلف في هذا الكتاب آراءه التيسيرية في النحو لخدمة الناشئة .

٢- محاولة شوقي ضيف : لشوقي ضيف محاولات في تجديد النحو وتيسيره وهي في كتابه (تجديد النحو) وكتابه الآخر (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده) .

٣- محاولة عباس حسن:أخذت دعوة عباس حسن إلى تيسير النحو وإصلاحه مكانتها بين دعوات علماء اللغة والنحو العربي،ودعوات المعلمين،"فجاءت على أسس ومبادئ نابعة من

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد ، **في إصلاح النحو العربي** ، ط١ ، ١٩٨٥، ص٥٠ .

فلسفته ومن تفكيره اللغوي والنحوي ، ومن ممارسته لمهنة التعليم، التي جعلته يضع الأبحـــاث اللغوية والنحوية منها كتابه (النحو الوافي)وكتابه(اللغة والنحو بين القديم والحديث) ".[١]

يعد يوسف شاهين " التأليف في النحو في العصر الحديث من التجديد والتيسير لاحتواء أكثر الكتب على مقدمات ،وتعريف بأسلوب المؤلف ومنهجه ومذهبه ،ولا سيما الكتب المحققـــة على أيدي علماء مشهورين من مثل : عبد السلام هارون ،ومحمد محيي الدين عبد الحميد،أحمد شاكر ،ومحمود شاكر وغيرهم .

وكذلك الفهارس المختلفة الحديثة من وسائل التجديد والتيسير في النحو العربي ، فهـــي تيسر على الدارس و الباحث ، وتوفر عليه الجهد والوقت ". [٢]

٤- محاولة عفيف دمشقية:حيث عرض دمشقية لآرائه التجديدية من خلال مؤلفاته التي انصبت على تجديد النحو وتيسيره "وجعله أكثر وظيفية ،ورده إلى ما كان يرجى منه في بـــدء نشأته وهو الأخذ بيد الناشئة من الناطقين بالضاد لضبط لغتهم وتقويم ألسنتهم". ومـــن مؤلفاتـــه (تجديد النحو العربي)و(المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي)و(أثر القراءات في تجديد النحو العربي)وغيرها.

ثالثا: محاولات مؤسسات(رسمية) منها:

١- محاولة وزارة المعارف المصرية :

إثر محاولة إبراهيم مصطفى ألفت وزارة المعارف المصرية لجنة هدفها العمل علـــى تيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، وضمت هذه اللجنة كلا من طه حسين عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) ، وعلي الجارم المفـــتش الأول للغـــة العربيـــة ، ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بوزارة المعارف ، وعبد الحميد الشافعي المـــدرس بـــدار العلوم ، وقدمت هذه اللجنة تقريراً سنة ١٩٣٨ م يشتمل على اقتراحاتها في تيسير قواعـــد اللغة العربية ، وهي تنقسم إلى قسمين أولها يتعلق بالنحو والصرف والثاني يتعلق بالبلاغة.

---

(١) إلهام عبد الرحيم الجدوع،**جهود عباس حسن النحوية دراسة وتحليل** ،رسالة ماجستير ، غير منشورة، الجامعة الأردنية،عمان ، ٢٠٠٦،ص١٤٢.

(٢) يوسف شاهين ،"محاولات التجديد في النحو العربي اتجاهات وتفسير ونتائج"،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك،إربد،الأردن،ص ٤٥.

ومن مقترحات هذه اللجنة تسمية ركني الجملة ب" الموضوع " والمحمول ": فالموضوع: هو المتحدث عنه في الجملة وهو مضمون دائماً ، إلا أن يقع بعد إن وأخواتها وجمعت تحته أبواب الفاعل ، نائب الفاعل ، المبتدأ ، خبر كان واسم إن، والمحمول : هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة ويكون اسماً فيضم ، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح ، كما يكون ظرفاً فيفتح ، أو فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة ، ويكتفي في إعرابه ببيان أنه محمول ، وجمعت في أبواب المحمول أبواب الخبر : خبر المبتدأ ، خبر كان ، خبر إن .

واعتبرت اللجنة كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول تكمله ، وحكمها الفتح أبداً ، إلا إذا كانت مضافة إليه ، أو مسبوقة بحرف إضافة ، وتأتي التكملة لبيان الزمان أو المكان أو لبيان العلة ، أو لتأكيد الفعل أو لبيان نوعه ، أو لبيان المفعول أو لبيان الحالة أو النوع وبذلك ضمت اللجنة للتكملة :المفاعيل الخمسة ، الحال ، التمييز ، وجمعت صيغتي التعجب والتحذير والإغراء، ورأت أن تدرس على أنها أساليب . (١)

وتعرضت هذه المحاولة لكثير من النقد والاعتراض ، فقد رأى فيها بعض المتمسكين بالنحو القديم نأياً عن الصواب ، وهدماً لكيان النحو ، ومن القضايا التي اعترضوا عليها اصطلاحي " الموضوع والمحمول " ورأوا أن اللجنة استبدلت مصطلحات مألوفة بأخرى مجهولة، واقتراحاتها شكلية لا تغني في علاج صعوبة النحو . (٢)

٢- محاولة مؤتمر مفتشي اللغة العربية للمرحلة الإعدادية (في مصر).

دعا هذا المؤتمر الذي عقد في أوائل يوليو عام ١٩٥٧م إلى تبني منهج جديد ، يقوم هذا المنهج على اعتبار الكلام العربي كله مكونا من : جمل ومكملات وأساليب .

أما الجملة فاتفقوا على أنها مكونة من ركنين أساسيين أحدهما المسند والآخر المسند إليه، أما المكملات فهي الألفاظ التي تضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله ، مثل

---

(١) ينظر :أحمد برانق ، **النحو المنهجي** ، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر ،١٩٥٩، ص١٣٠-١٤٨.
(٢) ينظر: أمين الخولي ، **مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والآداب** ،ط١،دار المعرفة،١٩٦١،ص٣٥-٤٠.

المفعول به والمفعول المطلق ، والتمييز، والحال ... الخ ، وأما الأساليب فهي تعبيرات خاصة نطق بها العرب على الصورة التي وصلت إلينا نحفظها ونقيس عليها مثل التعجب ، والمدح والذم ، والتوكيد وغيرها .

وكانت دعوة التجديد لهذا المؤتمر في تبويب مسائل النحو على أساس المعاني التي تدور حولها الأساليب المختلفة، فيجمع كل ما يتعلق بالمعنى الواحد من قواعد النحو في باب يسمى أسلوباً ، فالنفي بالحرف، والنفي بالفعل، والنفي بالاسم، والنفي بالزمن الماضي والحاضر والمستقبل كلها تجمع في أسلوب النفي ، وتدرس على هذا الأساس، ويبيّن معناها واستعمالها ويقاس عليها، أما إعرابها مثلاً (ما أحسن) صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح، و(أحسن) صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة، ومثل ذلك التحذير والإغراء ". (١)

وتعرضت هذه المحاولة للنقد الشديد من قبل كثير من العلماء ؛ لأن ذلك يجعل من التعليم عملية لا فائدة منها ولا تساعد على إحياء اللغة والنهوض بها .

فعبد المتعال الصعيدي يرى" أن إعراب صيغتي التعجب، كما رأتها اللجنة، إعراب ناقص ولا يبين معنى الجملتين ، فيختار إعراب النحاة؛ لأنه أقرب إلى الفهم ، وتصوير المعنى المراد من اللفظ ، فإعراب (ما أحسن زيداً) ، ما : مبتدأ بمعنى شيء ، وأحسن فعل ماض ، وزيداً مفعول به ، والمعنى على هذا الإعراب : شيء عظيم أحسن زيداً ، والجار والمجرور متعلقان بأحسن ، والمعنى على هذا الإعراب : أعجب بحسن زيد . (٢)

أما محمد الخضر حسين فيرى أن ما ذكرته اللجنة في إعراب هذه الصيغة لا يكفي بل هو إهمال لإعرابها، فعلى الأقل أن تبين اللجنة الموضوع والمحمول في الجملة وفي أسلوب التحذير والإغراء، يستدعي بيان معنى الصيغة، وإذا استبان المعنى كان من أسهل ما يلقنه التلميذ أن هذه الأسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل، جرت العرب على حذفها، لقيام ما يدل

---

(١)ينظر :لجنة وزارة المعارف في القاهرة، مجمع فؤاد الأول ، مجلد٦، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،١٩٥١م، ص١٩٠.

(٢)ينظر : عبد المتعال الصعيدي ، **النحو الجديد** ، دار الفكر ، القاهرة، ١٩٤٨م ، ص١٠٧.

عليهما . [١] وقال :" ولا أظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الإعـراب صـرف المعربين عن حديث تقدير مفرد ، أو جملة في الكلام ، ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجـد التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . [٢]

٣- محاولة مجامع اللغة العربية :

وكان لمجامع اللغة العربية مساهمة في تبسيط النحو العربي وتيسيره على الناشئة، فقـد عرضت مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية على المجمع بالقاهرة فعني المجمع بدارستها وأفرد لها في الدورة الحادية عشرة سنة ١٩٤٥ ثمان جلسات انتهت بإقرارها مع إدخال تعديلات عليها ، وصاغها المجمع في قرارات جاء في أولها " إن كل رأي يؤدي إلى تغيير في جـوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه ".[٣]

وأدخل المجمع تعديلات على مقترحات لجنة الوزارة منها :

١- يعدل في تسمية ركني الجملة عن الموضوع والمحمول إلى المـسند إليـه والمـسند بالترتيب ، مثل ما يصطلح عليه علماء البلاغة .

٢- يكتفي بألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، ويعدل عن ألقاب البنـاء، هي الضم والفتح والكسر والسكون .

٣- يكتفي في التكملة المنصوبة ببيان غرضها كما جاء في مقترحات اللجنة ما عدا المفعول به فينص عليه لكثرة دورانه في الكلام فيقال : مفعول به تكملة .

٤-**مجمع دمشق** : رفض مجمع دمشق المقترحات السابقة ورأى الإبقاء على الإعـرابيين التقديري والمحلي وعلى الاسمين القديمين المعروفين لركني الجملة وهما : المبتـدأ والخبـر ،

---

(١)ينظر : محمد الخضر حسين ، **دراسات في العربية وتاريخها** ، المكتبة الإسلامي ومكتبة الفتح ،ط٢، ١٩٦٠، ص٢٥٨.

(٢) ينظر :المرجع السابق ، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ينظر :شاهين، مرجع سابق ، ص٢١٩.

واسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها ، والفاعل ونائب الفاعل ، وذلك لوضوح تلك الأسماء، ورأى ضرورة الإبقاء على هذه مصطلحات المفاعيل وهي : المفعول به والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه ، والإبقاء على التمييز والحال .

٥- **مجمع العراق** : تابع مجمع العراق مجمع دمشق في رفضه الواضح لمشروع تيسير النحو العربي الذي أقره مجمع القاهرة سنة ١٩٤٥ م. فقد قرر المجمع الإبقاء على علامات الإعراب والبناء معاً ، وعلى المبتدأ والخبر واسم إن وخبرها، والفاعل، ونائب الفاعل، الإبقاء على إعراب متعلق الظرف والجار والمجرور، وعلى الضمائر المستترة والبارزة المتصلة، وعلى مصطلحات: المفاعيل ،واو الحال والتمييز ،على الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

وبالرغم من إجراء التعديلات السابقة من قبل المجمع إلا أن بعض النحويين خالفوا ما جاء به المجمع ، فقد رأى شاكر جودي" حذف كان وأخواتها و إلحاقها بموضوع الحال ، بحيث تعد كان وأخواتها أفعالاً تامة " (١) وعد ذلك من تيسير النحو على الناشئة .

أما مصطفى جواد فقد دمج بعض المواضيع النحوية مثل باب صيغتي التعجب ،حيث دمج منه صيغة ما أفعله في جملة الاستفهام التعجبي، أما صيغة(أفعل بـ)فتدمج في باب آخر ، ودمج باب الفاعل ونائبه في باب المبتدأ والخبر . (٢)

أي تيسير الذي يدعو إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات أو اعتماد اللهجات العامية في الكتابة الأدبية كدعوة سلامة موسى التي تريد القضاء على الفصحى حيث قال:" لست أحمل على اللغة الفصحى إلا لسببين أولهما : صعوبة تعلمها ، إننا نتعلمها كما نتعلم لغة أجنبية ....." (٣)

---

(١)عبد الجبار القزاز ، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين** ، جامعة بغداد ،١٩٧٩، ص١٦٢- ١٦٣.

(٢) مصطفى جواد ، **المباحث اللغوية في العراق ، مشكلة العربية** ، ،ط٢، مطبعة العاني ، بغداد ،١٩٦٥، ص١١.

(٣)نعمة العزاوي ، مرجع سابق ، ص٥٤.

ومن هذا الباب أيضاً دعوة أمين الخولي فقد عزا صعوبة العربية إلى أننا "نعيش بلغة غير معربة ، ولا واسعة ، ونتعلم لغة معربة واسعة الحظ والإعراب ، فكأننا نتعلم لغة أجنبية صعبة، كما إن إعراب هذه اللغة لا يسهل ضبطه بقاعدة بل يسوده الاستثناء ."[١]

فهذه دعوات تجاوزت الإصلاح أو التيسير إلى تغيير خصائص اللغة، ومس أصولها الأساسية والجوهرية ، والتيسير الحق الذي نريده،والذي يقره الدرس اللغوي لا يمكن أن يعني هدم اللغة أو القضاء على بعض نظمها الأساسية.

إن هذا الاتجاه اتجاه مغرض ؛لأنه بذلك يرى أن اللغة العربية لغة عاجزة عن مواكبة علوم العصر الحاضر وفنونه ، وهي ليست كذلك، وهذا لا يعد من التيسير الفعلي في شيء وإن تلبس بلباسه ولا يستحق أن يقف عنده أي باحث .

ثانيا:أسبابها

من خلال الاطلاع على وجهات النظر المتباينة، للنحاة القدامى والمعاصرين حول النحو العربي وقواعده ، أجد أن النحاة المتقدمين أدركوا الصعوبات التي تواجه المتعلم ، وسعوا إلى تجاوزها بشكل تطبيقي في مصنفاتهم ، من خلال تقريب المادة النحوية ومحاولة تبسيطها للمتعلمين باستخدام العبارة الواضحة، والسهلة، والاختصار والتقليل من ذكر العلل والخلافات بين النحاة واعتماد عدد محدود من الشواهد، والحد من كثرة المصطلحات وغيرها من التوجيهات .

فالتنبه إلى صعوبة النحو العربي لم يكن حديثاً ، بل إنه قديم قدم التأصيل لهذا العلم ، وتدريسه .

ولعل أهم أسباب تيسير النحو وتجديده هو شعور المعنيين بصعوبة النحو وتعقيده، وبخاصة أن بعض النحاة تأثروا بالعلوم العقلية، مما جعل بضاعتهم مصدر إزعاج أحيانا ، وهذه الصعوبة لم يشعر بها المتعلمون فقط ، وإنما المتخصصون من العلماء ، فأجد الجاحظ يتذمر من النحو إذ يقول لأبي الحسن الأخفش " أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك

---

(١)نعمة العزاوي ، مرجع سابق ، ص٥٤.

مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ ومالك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟"[١].

ويفهم من قول الجاحظ أن ما كان يقدمه الأخفش كان من التعقيد بحيث يصعب فهم بعضه حتى على المتخصصين والمعنيين بالأدب واللغة.

لذلك أجد بعض الدارسين يشخص صعوبات النحو وعيوبه بأنها تتمثل في " كتب النحو " و" مناهج النحاة " و" المادة النحوية " وهذا ما لاحظته أيضاً من خلال ما قدمت في بداية الفصل الأول من آراء للعلماء .

أما كتب النحاة فأبرز عيوبها :

- "الاضطراب ، ويقصد به عدم وجود خطة محكمة يقوم عليها بناء هذه الكتب، وتتصل بظاهرة الاضطراب هذه طول العناوين وغموضها ، مما زاد في غموض الكتاب ووعورته .
- ظاهرة عدم التطابق بين العنوان وما تحته من مباحث ، فتحت عنوان (هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به) حيث مسائل تخص البدل وأقسامه، أو شيئاً من ظاهرة القلب المكاني.
- ظاهرة التطويل ، ويراد بها (الاستطراد) والحشد في معالجة قضايا لا صلة لها بالنحو ومن مصادر صعوبة هذا العلم جمود اللغة والتواؤها في كثير من الكتب القديمة ، ففي هذه الكتب كانت اللغة مليئة بالإشارات والأحكام النحوية واللغة المغرقة في التجريد .
- ظاهرة الجفاف : ويعنى بها الاكتفاء بالقواعد مع عدد مكرر من الأمثلة والشواهد لا تفسح للدارس مجال الذوق ، ولا تسمح له بمحاكاة الكلام البليغ والنسج على منواله .
- والأمر الآخر من أسباب صعوبة النحو هو منهج النحاة في كتبهم ، فقد قامت على أسس باعدت بين النحو ووظيفته ، والغاية المتوخاة منه. ولعل أخطر ما أصاب منهج النحاة نتيجة الأخذ بالقياس والإغراق فيه كان مبدأ التعليل ، وإذا كان ثمة ما يسوغ الأخذ بالتعليل المنطقي في الدراسات العقلية والفقهية فليس هناك مسوغ للأخذ به في الدرس النحوي واللغوي عامة ، لما بين مباحث اللغة والمباحث العقلية والفقهية من

---

(١)عفيف دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق،ص١١٤.

اختلاف في الطبيعة والجوهر" [١] فهذا الخلط بين مسائل النحو ومسائل علوم أخرى أدى إلى صعوبة النحو.

-الإسراف في المصطلحات وافتقارها إلى الدقة أحيانا،وسوء توزيع المادة النحوية أيضا.

أما قواعد النحو التي وضعها النحاة فهناك من ينظر إليها أنها ظلت نفسها في جوهرها وصورتها على ما كانت عليه في الكتب الأولى والتي تأثر مؤلفوها بأصول الفقه ، أو تأثروا بغير ذلك من مؤثرات وجهتهم في صنيعهم ، بقيت جميعاً لم يفكر أحد في أن يمسها أو ينال منها شيئا ما قليلاً أو كثيراً . [٢]

وهناك من نظر إلى قواعد النحو على أنها مختلفة من حيث الفائدة وعدمها ، فمنها ما يحسن اتباعها ، ومنها ما يمكن التساهل في تطبيقه إذا كان في اتباعه إرهاق أو إمعان فكر ، ومنها مالا يفيد منه الكاتب أو القارئ، ومنها ما هو مفتعل افتعالاً . [٣]

لذلك وجهت بعض النقود لأساليب عرض المادة النحوية في الكتب القديمة ،" ومن أهمها

أولاً : عدم التدرج في ترتيب المسائل ، وتقرير القواعد .

ثانياً : عدم الموازنة بين مقدرة الطالب وما يحشد له من المسائل المختلفة .

ثالثاً : تراوح المادة بين الإيجاز المخل ، والإطناب الممل .

رابعاً : اعتماد شواهد جافة ومكررة ،وأمثلة مصنوعة .

خامساً : عدم الاهتمام بالجانب التطبيقي والوظيفي بالقدر الكافي "[٤].

وبعد تشخيص صعوبات النحو وعيوبه ، والتي ترجع إلى مناهج النحاة والأسلوب الذي تقدم فيه المادة النحوية ، تبين لي أن النحاة القدامى عانوا من صعوبة النحو ، ويظهر ذلك فيما قاله الجاحظ عن نحو الأخفش كما ذكرت سابقاً، ولكن النحاة المتقدمين لم يحددوا مشكلات النحو بشكل متكامل وإنما كانت نظرات مجتزأة، ومساعي متفرقة لم تشكل في مجموعها توجيهاً عاماً يبحث في حلول ناجحة للتخلص من هذه الصعوبات .

---

(١) نعمة العزاوي ، المرجع السابق،ص١٥-٢٥.

(٢) إبراهيم زبيدة ، **محاولات التجديد في النحو العربي اتجاهات وتفسير ونتائج**، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣)إبراهيم زبيدة ، المرجع نفسه، ص٣٣.

(٤)عبير محمود داود،"**دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي**" ،رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت،٢٠٠٢، ص٤٤.

فالخليل بن أحمد الفراهيدي يصرح بقدرته على التيسير منذ زمن ، حيث يقول : " من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي و الضعيف _ لفعلنا ، و لكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا " [١]

إذا قول الخليل يؤكد أن النحو بحاجة إلى التبسيط و التجديد ، و لكن التبسيط و التجديد كما ذكرت سابقاً عليه أن يكون خدمة للدارسين و ليس للمتخصصين ، و هذه المقولة تؤكد ذلك ، لأن المتخصص في مجال النحو عليه أن يلم و يتعمق و يغوص في بحر النحو ، و يعرف علله و أقيسته و أحكامه و غيرها الكثير .

أما في العصر الحديث فقد ازدادت الشكوى من صعوبة النحو ، وعلت الأصوات مطالبة بتيسير النحو وتجديده ، ولكنها لم تخرج أسباب الشكوى من النحو عن الأمرين السابقين : المنهج والأسلوب التي تقدم به المادة النحوية .

حيث يقول طه حسين :"إننا نعيش الآن في القرن العشرين ، أي في العصر الذي تغير فيه التاريخ،وتغيرت فيه الحضارة المادية تغيراً تاماً ، وتغيرت فيه الثقافة العقلية تغيراً يوشك أن يكون تاماً أيضاً ، وتغير فيه العقل نفسه بحكم ما طرأ على الحضارة والثقافة من تغيير ، وما زلنا نعلّم اللغة العربية في مدارسنا ومعاهدنا كما كان القدماء يعلمونها في معاهدهم ، ومدارسهم منذ أكثر من ألف عام "[٢]

ومقولة طه حسين تؤكد الحاجة إلى تجديد النحو وتيسيره ، لكي يستطيع المتعلم العربي أن يفهمه ويتذوقه .

وطه حسين ينادي بتجديد النحو العربي ، والتجديد يبدأ من الأسلوب في عرض المادة النحوية؛ لأنه يبين أن علماء النحو الآن يدرّسون النحو كما درّسه المتقدمون فما يناسب عقلية اليوم مع هذا الزخم الحضاري لا يتناسب مع ما جاء به المتقدمون .

---

(١)فيصل أحمد فؤاد ،"الاتجاهات النحوية الحديثة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،١٩٧٦م،ص٣٤.

(٢) طه حسين ،" يسروا النحو و الكتابة" ، **مجلة الآداب** ، السنة الرابعة ، عدد ١١، ١٩٥٦م، ص٤.

وهذا أحمد عبد الستار الجواري أراه يوضح الدافع لتيسير النحو العربي ،ويعزو صعوبة مادة النحو ، خاصة القديمة من استخدام المنطق والاستقراء والاستنتاج والقياس وغيرها إلى الأسلوب الذي تقدم فيه المادة حيث شعر عندما كان يدرّس في الجامعة مادة شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وكتاب مغني اللبيب لابن هشام وهو من الكتب القديمة ، والتي كان في أسلوبها شيء من العسر تنبو عنه أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء، والاستنتاج ، وأنهم لم يلموا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية، واستخدام القياس في استنباط الأحكام، وكان الطلبة يضيقون أحياناً بتلك الطريقة، ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة .(١)

ويؤكد أحمد عبد الستار الجواري أن الأسباب السابقة أدت إلى عزوف الطلاب عن مادة النحو، وأصبحوا يتبرمون منها بحيث أصبح الطلبة يحفظون هذه المادة حفظاً ليقطعوا " بها مرحلة من مراجل الدراسة ، ويقطعوا بها حاجة من حاجاتهم ".(٢)

وأعتقد أن ما ذهب إليه أحمد عبد الستار الجواري في غاية الدقة والأهمية لأن طلبة العلم عندما يحفظون هذه المادة بأحكامها وعللها وتقتحم أذهانهم دون قبولها ورسوخها ، وأيضاً دون استخدامها في مجالات العلم ، وإنما حتى يقطعوا بها مرحلة من مراحل الدراسة ، ويقضوا حاجة من حاجاتهم ، ومن ثمّ يزول النفع المطلوب من مادة النحو، والتي بالمقابل يجب أن يتوافر لدى طالب العلم القناعة العالية بقيمة هذا العلم .

ولذلك يقول أحمد عبد الستار الجواري" إن البداية في تيسير النحو تكون بالاجتهاد في تعليل قواعد النحو ، وأحكامه تعليلاً يقبله العقل ، ويسلم به حتى لا يكون الأمر قاصراً على حفظ تلك القواعد والأحكام ".(٣)

فالجواري يؤكد ما ذكره العلماء سابقاً من أن الدافع من وراء تيسير النحو العربي هو الصعوبة أو التعقيد في النحو ، حيث يقول :" ما زال نحو العربية عند أهلها عسيراً غير يسير

---

(١) ينظر : أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير** ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، العراق،١٩٨٤،ص٥.
(٢) الجواري ، المرجع نفسه ، ص٦.
(٣) الجواري ، نفسه، ص٦.

وعراً غير ممهد، منحرفاً إلى غير قصده لا يخلو من تعقيد ، ولا يسلم من انحراف ، وما زال هذا النحو مثار الشكوى من المعلِمين والمعلَمين على سواء ".[١]

ولهذا يوصي دمشقية بالاهتمام باللغة العربية والمحافظة عليها منذ الصغر، حيث يقول:"يجب أن نمرن أطفالنا على الأساليب الجيدة الصحيحة منذ الصغر، لكي تنمو معهم هذه اللغة،وإذا كان هناك من مسؤولية على العرب فهي أن يحسنوا تعليم اللغة القومية بإعداد المعلمين الأكفياء وتأليف الكتب تأليفا جيدا ، وحينئذ تظل اللغة بخير "[٢].

ويرى الدكتور ولويل " أن علم النحو يكون سهلاً ميسوراً إذا حافظ الكاتب أو الخطيب على العلاقة العضوية التي تربط النحو والحركة الإعرابية بالأفكار والمعاني ، وكان النحو في الدائرة ذاتها التي نشأ فيها منذ بدايته ، فالحركة لمعنى ، والمعنى نتاج لفظ وتركيب واللفظ مستقى من كتب اللغة وقواميسها ، والتركيب هو النحو، هذه العلاقة الحميمة يجب ألا تنفصل وإن إهمالها ينتج نحواً عسيراً فجاً ، ومعاني غير متناسقة"[٣]

يؤكد ولويل أهمية ربط النحو بالمعنى ،وأن الحركة لا تكون إلا لمعنى ، وبذلك يجب ألا تنفصل العلاقة بينهما لأنه يرى أن انفصالها ، ينتج نحواً عسيراً فجاً والمعاني غير متناسقة، فهو يضع يده على الأمر الذي يجعل النحو سهلاً ، ولا يحتاج إلى تجديد ويكون محبباً للمعلمين والمتعلمين .

أما الباعث الذي أدى إلى ظهور المؤلفات الحديثة التي تنادي بتيسير النحو ، وتجديده عند إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، "هو حاجة الناشئة الملحة إلى تأليف كتاب عصري في النحو ، لأن الكتب القديمة _كما يقول _ أصبحت غير ملائمة في العصر الحديث ، لأنها مثقلة بالحواشي، والشروح ، والتقارير والردود ، وكذلك يرجع السبب إلى عقم أساليب التدريس التي كانت سائدة آنذاك ". [٤]

---

(١)الجواري، مرجع سابق، ص٩.

(٢) وفيق غريزي،"عفيف دمشقية ونظرياته حول اللغة"،**مجلة الجيش**،عدد٢٤١، ٢٠٠٥، ص١٢٠.

(٣) ولويل ، **عودة للنحو العربي الأصل ،النحو والمعنى**،مرجع سابق، ص٩.

(٤) ينظر، زبيدة ، مرجع سابق ، ص ٣.

وكما يؤكد زبيدة من عرضه لوجهات النظر المتباينة للنحاة المعاصرين حول النحو وقواعده ، أن لا أحد ينكر " ما يوجد في بعض القواعد النحوية من صعوبة قد تصل أحيانا إلى حد الإرهاق لدى التلاميذ ، وربما لم تكن الصعوبة هذه في القواعد النحوية وحدها بل في طرائق التدريس التي لم تنل العناية الكافية ، وكذلك المنهج الذي تقدم به من خلال المفردات الدراسية ولاسيما للمرحلة الجامعية ، مع هذا تبذل الأمة الجهود في هذه الميادين لتيسيرها وإصلاحها . (١)

يرجع زبيدة أسباب صعوبة النحو في قوله السابق إلى ثلاثة أمور ، هي: صعوبة القواعد النحوية ، و طرائق التدريس ، و المنهج الذي تقدم به .

يذهب منيف موسى إلى ما ذهب إليه زبيدة حيث يقول إن "الإشكاليات ليست في النحو ، الإشكالية في طرائق التدريس ، والتي تركز على أصولية اللغة ، وأصالتها وسموها اللساني والحضاري العصري لتظل لغة عصر وحياة ، ومن هنا أيضاً ضرورة أن يكون منهج تيسير قواعد اللغة منهجاً متكاملاً شاملاً كل الطرائق والأساليب ، ملزماً الأمة جمعاء من أجل ثقافة لغوية عربية واحدة موحدة "(٢)

وهناك من يدافع عن اللغة العربية ، وعن نحوها ، وينفي الصعوبة عن النحو كما زعم الآخرون ، ولكنه يعزو الصعوبة إلى دارس اللغة العربية نفسه ، الذي أهمل لغته ، وهوّن من شأنها ومنهم جميل علوش حيث يقول :"إن التقصير الذي نلمسه في العربية ليس ناجما عن صعوبة النحو بل عن إجماع مطبق على إهمال العربية والتهوين من شأنها ، والاستهانة بعلمائها، والمبرزين في دراستها وإلا هل النحو أصعب من الرياضيات ، والفيزياء ، والكيمياء وغيرها من الموضوعات التي تفرضها مناهج الدراسة في مدارسنا وجامعاتنا ؟"(٣)

ويدافع إبراهيم زبيدة أيضاً عن نحو اللغة العربية ، وينتقد الذين يكثرون الشكوى من اللغة العربية، وصعوبة النحو، فيقول :" فليس العلاج بتقويض هذه اللغة كما ينظر البعض، لأن لكل اللغات الحية مثلاً نحوها الذي لا يخلو من غير شك – من الصعوبة والعسر، ومع ذلك لم

---

(١) زبيدة ، المرجع السابق ، ص٣٧.

(٢) منيف موسى ،"في سبيل النحو العربي"، **مجلة الفكر العربي** ، عدد ٧٥ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٤، ص١٢٢،١٢١.

(٣)جميل علوش ، **من جدل النحو والإعراب** ،ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٢، ص ١١٢.

نسمع بمثل هذا الهجوم الشديد على قواعد النحو في اللغات الأجنبية ، أضف إلى ذلك أن مـــادة النحو ليست في صعوبة المواد الأخرى التي يدرســـها الطالـــب كالرياضـــيات ، والفيزيـــاء ، والكيمياء".[١]

ويبدو أن ما قاله زبيدة و علوش في غاية الدقة ، لأن الطالب العربي _ طالب المدرســـة و الجامعة _ لم نسمع منه الشكوى من المواد السابقة كالرياضيات و الكيمياء و الفيزيـــاء و التـــي تحتاج إلى المزيد من الفهم ، و الاعتماد على الأدلة و البراهين و غيرها من الأمور ، كما يشكو من مادة النحو العربي .

إذن فالعيب ليس في اللغة العربية و نحوها _و إن كان في النحو العربي و قواعده بعـــض الصعوبة _ و إنما في ابن العربية ، صاحب اللغة نفسه ، الذي لم يتقن لغته ، و لم يحافظ عليها، ولم يتذوقها لكي يفهم نحوها و يقبل عليه .

ولعل الدافع الأساسي الذي جعل علماء النحو يقبلون على تأليف الكتب في تيسير النحـــو و تجديده و تبسيطه و غيرها هو خدمة لدارسي العلم، و ليس خدمـــة للمتخصـــصين مـــنهم، لأن المتخصص_ كما أرى _عليه أن يلم بمادة النحو، وما ورد في مؤلفات القدماء و كبار النحـــاة، ومعرفة أصوله وفروعه، و كيف نشأ و تطور، و معرفة علله و أحكامه، و كل صغيرة و كبيرة في هذا العلم .

ثالثاً : اتجاهاتها:

بناء على المحاولات التجديدية –التي ذكرتها سابقاً – الفردية منها والرسمية اتجهت جهـــود المحدثين لتجديد النحو العربي وتيسيره اتجاهين كما سيتضح فيما يأتي :

أولاً : الاتجاه (العملي التعليمي) ويقسم إلى قسمين :-

١- اتجاه الدراسات التعليمية (الكلي) :

وهذا الاتجاه يراعي الواقع الذي يعانيه دارسو النحو وحاجتهم الملحة إلى تبـــسيطه ، مـــن خلال وضع " كتب حديثة تتناسب مع مستويات الطلبة على أن تكون هذه الكتب قاصرة علـــى

---

(١) زبيدة، مرجع سابق ، ص٣٧.

المسائل التي لا يسع الطالب جهلها ، جامعة بين دقة التبويب والترتيب وسهولة العبارة ، سالكة أوضح الطرق العصرية في أصول التعليم . [١]

يعترف هذا الاتجاه بالنحو القديم ، ويدين له" ويعمد إلى إيجاد الكتاب الخالي – قدر الإمكان– من الصعوبات التي تحول بين النحو ودارسيه" [٢] ، ويسعى إلى تشذيب هذا النحو وتهذيبه .

ومن أعلام هذا الاتجاه مؤلفو بعض الكتب التعليمية الحديثة من مثل:

أولا– رفاعة الطهطاوي في كتاب (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)ألفه عام ١٢٨٥ هـ –١٨٦٨ م ،" وهو يعدّ من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث إذا قيس بكتب النحو المتداولة في ذلك الوقت ، فإن هذا الكتاب يعدّ قفزة إلى الأمام في مجال تبسيط النحو العربي. [٣]

ثانيا– حفني ناصيف ورفاقه حيث قدموا سلسة من الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية ، وقد ذكر إبراهيم زبيدة مجموعة من عناصر التجديد في هذه السلسة" منها :

١– أنها تجعل الطالب يرتقي فيها من دائرة إلى أخرى أوسع منها نطاقاً ، وأكبر إحاطة حتى ينتهي إلى هذا الكتاب .

٢– تثبت في ذهن الطالب ما فات من قواعد ، وتجعله يستدرك ما فاته من فوائد"[٤].

ثالثا– مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية،وهو كتاب عظيم الفائدة في مجال تيسير الكتاب النحوي ، وذلك بما اشتمل عليه من أمثلة ، عرضت بطريقة سهلة بعيدة عن الجفاف والتعقيد.

رابعا– علي الجارم ومصطفى أمين في(النحو الواضح) ، وسعيد الأفغاني في (الموجز في قواعد اللغة العربية)وعبده الراجحي في (التطبيق النحوي)، ومحمد عيد في(النحو المصفى) وغيرهم من مؤلفي الكتب التعليمية التي سعت لتذليل صعوبات تعلم النحو ، ومراعاة الأساليب والأسس التعليمية الحديثة في عرض مواد النحو .

---

(١)عبد الجبار القزاز ، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، جامعة بغداد، ١٩٧٩ ،ص١٦١ .

(٢) زبيدة ، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، مرجع سابق ، ص ٤.

(٣) زبيدة ، نفسه، ص ٤٥.

(٤) ينظر: زبيدة ، نفسه ،ص٤٥.

٢) اتجاه الدراسات التعليمية (الجزئي) :

يقصد بهذا الاتجاه إعادة النظر في النحو العربي ، فتحذف بعض أبوابه ، وتـزاد أبـواب أخرى، وتختصر بعض فصوله ، ويبسط بعضها ، وهذا الاتجاه اعتمد التـراث النحـوي فـي محاولاته ومن هذه المحاولات :

(أ)- محاولة وزارة المعارف المصرية .[١]

(ب) محاولة مجامع اللغة العربية ".[٢]

ثانياً : اتجاه الدراسات العلمية الشمولي .

يسعى هذا الاتجاه إلى الوصول إلى المشكلة ، ومنبع الصعوبات في النحو العربي فهـو لا يقنع بالتيسير الظاهري والمحدود ، وإنما يسعى إلى أن يتسع موضوع التيسير حتى يشتمل على تغيير دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين .

أمّا أعلام هذا الاتجاه فإنهم يؤمنون بأن التيسير ليس تبسيطاً،أو اختصارا فحسب ،بل يجـب أن يعاد النظر في موضوع الدرس النحوي وحدوده ، والوصول إلى جذور المشكلات ،ومنبـع الصعوبات .

ويقدم هذا الاتجاه رؤية منهجية جديدة يتم من خلالها إعادة النظر في النحو العربي وتنسيق مادته وتبويبها من غير مساس بأصول العربية ،ومن أعلام هذا الاتجاه :

إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)،و شوقي ضيف في كتابـه " تجديـد النحـو ومهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)،و عفيف دمـشقية فـي كتابـه :(تجديد النحو) وكتبه الأخرى التي عرض فيها آراءه في تجديد النحو، وهو موضوع هذه الدراسة،والجواري وغيرهم من المجددين في النحو العربي.

---

(١) ينظر: شوقي ضيف ، **تجديد النحو**، مرجع سابق،ص٣.

(٢) ينظر : شوقي ضيف،**نفسه** ، ص ٣، وينظر: إبراهيم زبيدة ، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث** ، مرجع سابق ، ص ١٤٩، وينظر: في **الفصل الأول** من هذه الدراسة،ص٥١.

ويمكن القول مما تقدم أن حركة التجديد في النحو العربي لم تكن عند المحدثين دون المتقدمين، بل شعر المتقدمون بصعوبة النحو ،حيث لجأوا إلى تبسيطه وتسهيل قواعده على الطلبة ،إذ هذه المشكلة قديمة حديثة.

لكن ليس بالإمكان تحديد كل الجزئيات في محاولات تجديد النحو العربي وذكر كل التفصيلات ، ولكن هناك جهود خيّره ، ومميزه أولت تجديد النحو وتيسيره اهتمامها البالغ ، منطلقة من جذور المشكلات، ومنبع الصعوبات بغية علاجها.

لذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض هذه الجهود المتميزة ، واهتماماتها وعرض مناهجهم من خلال آرائها التجديدية،وذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة الذي سيبحث هذه الجهود إن شاء الله، نجحت في ذلك أو لم تنجح .

الفصل الثاني
أشهر أعلام التجديد في العصر الحديث

يبحث هذا الفصل في أشهر أعلام التجديد في العصر الحديث ،والمحاولات الأولى لإعادة صياغة النحو العربي إحياء وتجديدا وتنقية وتطويعا كما يزعم أصحابها وعلى رأس هذه المحاولات:

أولاً : محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) .

وضع المرحوم إبراهيم مصطفى كتابه " إحياء النحو " عام ١٩٣٧م ، وقدم له الدكتور طه حسين بمقدمة طويلة أشاد فيها بإبراهيم مصطفى وبعمله ،و "هذا الكتاب هو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية "[١]، وقد أحدث هذا الكتاب ضجة واسعة ، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين حتى إن أحد الباحثين الذين شهدوا المعركة الحديثة تمنى لو كان الخليل وسيبويه أو الفراء حيا بيننا ، فيقرأ كتاب (إحياء النحو) ، ويرى ما ألصق به وبالنحاة، ...، فيدفع عن نفسه ، لأنه أعلم بمذهبه ، وأبصر بمواطن القوة فيه"[٢].

حدد إبراهيم مصطفى هدفه من هذه المحاولة فقال : " أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها لما رأى من تبرمهم بالنحو والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله "[٣].

والمحور الأساس الذي دار عليه كتاب (إحياء النحو)، ومنه انبعثت الأفكار التجديدية ، هو أن علامات الإعراب دوال على معانٍ ، في تأليف الجملة وربط الكلام ، وليست كما زعم النحاة أثراً يجلبه العامل.

---

(١) ينظر:عبد الرحمن أيوب ، **دراسات نقدية في النحو العربي** ،ج١ ،ط ١ ، القاهرة ، ١٩٥٧م،ص(د).
(٢) عوض بن حمد الفوزي ،" **الثقافة المعاصرة والنحو**" ، ١٤٢٩-٢٠٠٨ ، القاهرة ، ص٧.
(٣) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق ، ص أ .

ودعا إبراهيم مصطفى إلى" إلغاء فكرة العامل ، وذكر أن النحاة يطيلون في شرح العامل ووجهة عمله حتى تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله ، وأن النحاة في سبيلهم هذا متأثرون بالفلسفة الكلامية ، والتي كانت شائعة بينهم ، غالبة على تفكيرهم ."[١]

ويسعى إبراهيم مصطفى إلى تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، كما ذكر في خاتمة كتابه ، حيث قال : " وهو عندي خيرٌ كثيرٌ ، وغاية تُقصد ، ومطلبٌ يُسعى إليه ، ورشادٌ يسيرُ بالنحو في طريقه الصحيحة وبعدما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية .. "[٢]

ويتفق عباس حسن مع ما جاء به إبراهيم مصطفى في العامل حيث "حذر من الاعتماد على هذا العامل ، وإسباغ ألوان من القوة عليه ، وصنوف من المزايا تجعله يتحكم بغير حق في المتكلم ، ويفسد عليه تفكيره ، ويعوقه في الأداء ، ويتناول علامة الصحيح بالتشويه والتجريح ، ويفرض عليه طرقاً خاصة في التعبير ،وتستمد سلطانها مما أسبغ النحاة على هذا العامل مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخُلص".[٣]

وعلى هذا الأساس – أي إلغاء فكرة العامل – دعا إبراهيم مصطفى إلى وضع القواعد على أساس مستقر بين الإعراب والمعنى ، وهو يرى أن الإعراب الضمة والكسرة فقط ، وهما ليستا بقية من مقطع ، ولا أثر لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ، ونظم الكلام ، أما الفتحة فهي عنده ليست علامة إعراب ، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة ، المستحبة عند العرب [٤].

ويقف تمام حسان موقفاً وسطاً في دلالة العلامة الإعرابية على المعنى ، إذ يقول : " ولا أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون تظافر القرائن"[٥] .

---

(١)إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص٢٢ ، ٣١.
(٢)إبراهيم مصطفى ، نفسه ، ص١٩٥.
(٣)ينظر :عباس حسن ، **اللغة العربية والنحو بين القديم والحديث** ، ،، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ،١٩٧١، ص٢٠١.
(٤)ينظر: إبراهيم مصطفى ، **مرجع سابق ، ص٥٠.**
(٥)تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .

فالقرائن التي ذكرها تمام حسان هي التي في نظره أيسر وأشمل بالإعراب من عوامل النحاة ، والتي تُقسم إلى قسمين القرينة اللفظية وتفرعاتها ، والقرينة المعنوية وتفرعاتها .

بهذا يتفق تمام حسان مع إبراهيم مصطفى في أن الحركات تدل على معنى، ولكنها – كما يقول تمام حسان– لا تعين على المعنى وحدها وإنما بتظافر القرائن.

ويذهب إبراهيم أنيس إلى"أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد المعاني التي قال بها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، بل هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها عند وصل الكلام ولم تكن ملتزمة في كل الحالات ، وكانت هذه الحركات تتذبذب بين الفتح والضم والكسر والذي يعين الحركة طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى ، والأصل في كل الكلمات أن تنتهي بالسكون ولا يلجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ."[١]

فإبراهيم أنيس خالف مصطفى في أن الحركات تدل على المعاني؛ لأن إبراهيم أنيس يرى أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بالسكون، ولا يلجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل.

وقد سبق قطرب إبراهيم أنيس في هذا الرأي بزمن طويل ، فقد أكد الزجاجي صاحب كتاب الإيضاح في علل النحو فيما نقله عن قطرب أن حركات الإعراب ليست دلائل على المعاني [٢].

ولما كان الإعراب ، وضبط أواخر الكلمات هو الهم الأكبر ، والهدف الأسمى من قديم فقد انطلق إبراهيم مصطفى من هذا المنظور ، وسعى لتصنيف أبواب النحو وفق علامات الإعراب التي رأى فيها علما لمعان .

---

(١)إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٢٦٨ .

(٢)الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

ومن خلال هذه الرؤية – التي جعلت الفكرة الأساسية في كتابه هي صلة العلامات الإعرابية بالمعنى – خلص إلى النتائج الآتية :

أولاً : الضمة علم الإسناد ، وأن موضعها هو المسند إليه أو المتحدث عنه ، ويندرج تحت هذا الباب ، المبتدأ والفاعل ، ونائب الفاعل ، وأكد على جواز تقدم المسند إليه على المسند أو تأخره سواء كان المسند اسما أو فعلا، مثبتا توافق المبتدأ والفاعل في الأحكام النحوية ، وهو بذلك "يتخلص من خلاف أصيل بين نحاة البصرة والكوفة حول جواز تقدم الفاعل على فعله ، أو وجوب تأخره ، وما جر هذا الخلاف من إعراب تقديري ومحلي"[١] .

وقد خالف الأصل الذي قرره ، وهو أن الرفع علم على أن الاسم مسند إليه ، ففي باب إن وأخواتها المسند إليه منصوب ، فزعم – بلا تحرج – " أن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه "[٢] ، مدللا بورود اسم إن مرفوعاً أحياناً في القرآن الكريم وفي الشعر والحديث ، ومنها قوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) سورة طه آية ٦٣ ،وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) المائدة ٦٩ حيث عطف عليه بالرفع ، أما الحديث فمنه :(إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) .

أمّا ورود اسم (إن) منصوباً بكثرة فقد علله بإتباع (إن) عادة بالضمائر المتصلة حتى جعله العرب " ضمير نصب ، ووصلوا بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن المواضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا[٣]، وقد أدرج إبراهيم مصطفى هذه الظاهرة تحت ما أسماه النحاة (الإعراب على التوهم).

أشار الدكتور حنا حداد إلى أن (إن) في الآية السابقة "حرف جواب بمعنى(نعم)، وهي عند ذلك غير عاملة"[٤].

---

(١)ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل(٧٦٩هـ) ، **شرح ابن عقيل** ، جـ١ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٢)إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٣)إبراهيم مصطفى ، نفسه ، ص ٧٠ .

(٤) ينظر: حنا بن جميل حداد،**شذرات من النحو واللغة والتراجم**،دار حمادة للنشر والتوزيع،إربد،٢٠٠٦،ص٢٥٤– ٢٥٧.

لكن دمشقية يرجع في سبب رفع المثنى في قوله تعالى:(إن هذان لساحران)،إلى ظـــاهرة صوتية وليست إعرابية،حيث يقول:"ربما سمع بعض العرب ينطقون بالياء والحرف الذي قبلهـــا كما تنطق الإمالة، فاستقر في روع السامع أنهم يقولون:(إن هذان)"[١].

وكذلك اسم (لا) العاملة عمل (إن) إذ يأتي منصوباً وهو مسند إليه ، وفي رأي إبراهيم مصطفى انه ليس بمسند إليه ولا بمتحدث عنه ، وإن بدا كذلك لغير المتأمل ، وإنما هو مع (لا) جملة ذات ركن واحد أو ناقصة كما سماها ، فهو لا يحتاج إلى خبر بعده – كما يرى إبراهيم مصطفى – وما يليه فهو تكملة؛ لأن المعنى يتم من دونه ، فيقال : لا ريب ، ولا شك ، ويعلـــل لحرمانه من التنوين باستغراق النفي مما يعطي اسم (لا) ضرباً من التعريف يمنع تنوينه؛ لأن التنوين علم التنكير .

وخالف الجواري مصطفى إبراهيم في هذا المجال، فهو يرى أن الاسم بعد (لا) المفردة مبني شأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين ، حيث قال : " ولعلماء العربية في سبب بنـــاء الاســـم المفرد بعد (لا) مذهبان أحدهما : الاسم مضمن معنى (من) الاستغراقية ، فجعـــل تـــضمنه الحرف مستحقاً البناء ، كأن الأصل في (لا رجل في الدار) لا من رجل في الدار ، والمذهب الآخر : أن اسم (لا) المفرد غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف مركب مـــع (لا) تركيـــب خمسة عشر ، ومثل هذا التركيب يكون في بناء الاسم "[٢].

وأتفق مع ما جاء به الجواري في إعراب الاسم المفرد بعد (لا) أن يكون مبنياً شأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين ، وبهذا يكون ميسراً وواضحاً للطلبة والناشـــئة ،ولا ضـــرورة إلـــى تشعيب القواعد بكثرة الوجوه الإعرابية ، فالهدف هو التيسير على الناشئة .

ويرى إبراهيم مصطفى أن الاسم بعد (لا) المكررة حقه الرفع لأنه متحدث عنه ، وأما إن كان منصوباً بعد (لا) المفردة فإنه ليس متحدثاً عنه ، فلا يرفع ولا يخفض ، فلـــم يبـــق إلا الفتحة له ، وهي الحركة التي يستحقها الاسم حين يكون خارج نطاق هذين المعنيين .

---

(١)دمشقية ،**تجديد النحو** العربي ، مرجع سابق ،ص٤٦.
(٢)أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو المعاني** ، ط١ ، ١٩٨٧ ،ص١٢٨ .

أما المنادى فيرى إبراهيم مصطفى في سبب رفعه مع أنه ليس بمسند إليه" هو أن المنادى المعيَّن أو المعرّف يمنع التنوين لتعيينه ، فإذا بقي الاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ؛لأنها تقلب في باب النداء ألفا "[١] .

إذن المنادى عند إبراهيم مصطفى ليس بمسند إليه ، ولا بمضاف فحقه النصب على الأصل الذي قرره أي منصوب في كل أحواله إلا في حالة واحده يُضم فيها عندما يكون علماً مفرداً ،أو نكرة مقصودة .

إن محمد الكسار في (المفتاح لتعريب النحو) قريب الشبه بإبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) ، فالعمدة هو علم الإسناد ، والذي يدل على أن الكلمة يُتحدث عنها ومن حقه الرفع عند كليهما ، لكن محمد الكسار لم ينس أن ينبه إلى أن خبر(إن) هو العمدة ، عكس ما قرر إبراهيم مصطفى – كما وضحت سابقاً – لذلك استحق الرفع ، فإذا قلت : (إن الله واحد) فالتوكيد منصب على الوحدانية كما يفهم ، فكلمة واحد هي العمدة لذلك حقها الرفع[٢].

أما مهدي المخزومي فيقول : "الرفع حالة إعرابية تعرض للكلمة حين يقع مسنداً إليه أو تابعا للمسند إليه وعلامته الدالة عليه هي الضمة ، وليس في العربية غير الضمة رمزاً للإسناد ، أما الواو في الأسماء الخمسة مثلاً فليست إلا ضمة ممطولة أرادت العربية مطلها لغرض لغوي خاص وهو تليين الكلمة"[٣] .

ورأي المخزومي هذا يتفق تماماً مع رأي أستاذه إبراهيم مصطفى ، حيث رأى إبراهيم مصطفى" أن الأسماء الخمسة معربة كغيرها من سائر الكلمات بالحركات ، وإنما مُدت كل حركة فنشأ عنها لينها ، وقد سار على مذهب الإمام أبي عثمان المازني كما ذكر"[٤] .

---

(١)إبراهيم مصطفى،**إحياء النحو**،مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢)محمد الكسار ، **المفتاح لتعريب النحو** ، المكتب العربي للإعلان ، دمشق ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦ م ،ص١٣١.

(٣)مهدي المخزومي ، **في النحو العربي قواعده وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦ ، ص٦٦ .

(٤)ينظر : إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

وقد ذكر السيوطي في إعراب الأسماء الستة : " أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف أشياع ، وعليه المازني والزجاج ، ورد بأن الإشباع بابه الشعر ببقاء (فيك) و(وذي مالٍ) على حرف واحد ".[١] وبهذا الرأي يكون إبراهيم مصطفى مسبوقا برأي السيوطي.

يوافق الجواري إبراهيم مصطفى في جانب من رأيه ، ويخالفه في جانب آخر ، فهو يرفض القول" بأن الرفع علم الفاعلية ، لأنه لا يُصدق على حقيقة الرفع كلها ، لأن هناك أسماء تُرفع دون أن يكون لها معنى الفاعلية مثل خبر المبتدأ ، ولو فحصنا حقيقة المرفوعات كلها ، لوجدناها تتفق في كونها واقعة موقع الإسناد ، والإسناد طرفان ، مسند ومسند إليه ، ويُخالفه في قوله : إن الضمة علم الإسناد ، فلو أنه قال : الرفع للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة"[٢].

ويمكن الرد على رأي المخزومي السابق : أن مصطفى إبراهيم ذكر في تقديمه للكتاب أن الرفع علامة الإسناد ، ولكنه في حديثه عن العلامات الإعرابية قال : إن الضمة علم الإسناد ولعل الجواري لم يلتفت إلى إشارة إبراهيم مصطفى الواردة في المقدمة ، واعتمد على متن الكتاب وحده .

ثانياً : الكسر علم الإضافة

والأصل الثاني الذي قرره إبراهيم مصطفى هو" أن الكسر علم الإضافة سواء بحرف أو بغير حرف متوسعاً بهذا في معنى الإضافة ، ومستشفعاً بآراء النحاة المتقدمين عندما رأوا أن ما يأتي بعد حروف الجر مضاف إليه ، لذا فقد أطلق إبراهيم مصطفى على حروف الجر – لاحقاً – مصطلح (حروف الإضافة)"[٣].

وهو بهذا الأصل – كما ذكرت سابقاً – لا يُخالف النحاة في شيء منه ، فهو يستشهد بكلام سيبويه في هذا الأصل ،حيث يقول : "ما نقرره بشأن الجر لا نخالف في شيء منه – حتى

---

(١)جلال الدين السيوطي ، همع **الهوامع** ، جـ١ ، مرجع سابق، ص١٢٥.
(٢)ينظر : أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير** ، مرجع سابق، ص ٧٤.
(٣)ينظر: إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق، ص ٧٢ ، ٧٦ .

العبارة – فإنا حين ندل بالمضاف إليه على المجرور بالحرف ونتوسع في معنى الإضافة نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدمين ، ونجري على اصطلاحهم".[١]

أما الزمخشري فيقول : " لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة ، وهي المقتضية للجر والعامل هنا حرف الجر أو معناه "[٢] .

والمبرد يقول عن الإضافة : " هذا باب الإضافة ، وهو في الكلام على ضربين : فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف إليه اسماً مثله ، أما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن والى ..... الخ ".[٣]

وهذه الآراء المتعددة للعلماء تؤكد اتفاق إبراهيم مصطفى مع النحاة الأوائل في الجر ، لكن إبراهيم مصطفى لم يكن دقيقاً فيما ذهب إليه من أن الكسرة علم الإضافة، فهو في رأيي أن الإضافة تقتصر على إضافة الاسم إلى الاسم ، لكن بالحروف ليس من الإضافة في شيء لذلك ليس من الصواب في رأيه أن يسمي حروف الجر بحروف الإضافة .

ثالثاً : الفتحة ليست علامة إعراب

وقد بنى إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو)على نظرية مؤداها أن في النحو العربي حركتين فقط تدلان على معنى ، هما : الضمة وهو علم الإسناد ، والكسرة على الإضافة ، أما الفتحة فليست علامة إعراب وقد قال في مقدمة الكتاب : " لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية ولقد هداني الله – وله خالص الإخبات والشكر – إلى شيء أراه قريباً واضحاً وذكرتها أن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي

---

(١)إبراهيم مصطفى ، المرجع نفسه ، ص٧٢.

(٢)الزمخشري ، **المفصل** ، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٣)أبو العباس،محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، **المقتضب** ، جـ٤ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتاب، ١٩٦٣، ص١٣٦.

يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت ، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة "[١].

ويتفق محمد الكسار مع رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة حيث يقول : " والفتحة ليست بعلم على إعراب وهي الحركة المستحبة ، وهي من نصيب الفضلة".[٢]

فالنحاة المتقدمون قالوا :" الفتحة علم المفعولية ، فالمبرد يؤكد ذلك حيث يقول : " اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى "[٣] وهذا – أيضاً – ما قاله ابن الحاجب ، فالمنصوبات عنده ما اشتمل على علم المفعولية".[٤]

أما إبراهيم مصطفى فقد خالف النحاة المتقدمين – كما تقدم – في"أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب"[٥] .

يؤكد بأن الفتحة ليست بعلم إعراب وأنها تختلف عن أختيها الضمة والكسرة ويقدم أدلة على ذلك منها " :

١- ما قرّره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ، قالوا : " إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل : (عمرو ، وبدر) لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة فليس لك ذلك .

٢- الوقف بالروم* ، ولا يكون عند الوقوف على ساكن ، ولا على متحرك بالفتح ، وإنما يكون في الضمة والكسرة .

٣- شاهد من علم القافية : حيث يقول إبراهيم مصطفى : فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة ، وتلزمهما ، وتهجر من أجلهما القافية ، وما فيه

---

(١)إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص (و،ز).
(٢)محمد الكسار ، مرجع سابق ، ص١٣١.
(٣)المبرد ، **المقتضب** ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص٢٩٩ .
(٤)رضي الدين ، **شرح الكافية** ، جـ١ ، مرجع سابق، ص٢٦٤.
(٥)إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

* الروم هو : أن تنطق الحركة بصوت خفي يسمعه القريب بينما يحسب من كان بعيداً منك أنك قد وقفت مسكناً ،ينظر: محمد القضاة،**الواضح في أحكام التجويد**، دار النفائس، الأردن،١٢٨.

من انسجام له ولم يبال القافية ، ومثل لذلك بقصيدة للأعشى بناها على الفتح ولما جاء داعي الضم استجاب له ، ولم يهتم بالقافية .

٤- وكذلك النصب على نزع الخافض ، ومعناه أن الكلام من حقه ذكر الجار ، ولكنه يحذف لسبب ما ، فتنقلب الكلمة مفتوحة ، وهم يعدّون ذلك نادراً شاذاً على أن في كلام العرب أوسع مما قرروا[١] ".

وممن تابع إبراهيم مصطفى في هذا الرأي تلميذه مهدي المخزومي ، فهو يرى أن النصب حالة تعرض للكلمة حين لا تكون مسنداً إليه ، ولا مضافاً إليه[٢].

ويقدم إبراهيم مصطفى أدلة تؤكد" أن الفتحة أخف الحركات منها :

١- كثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات ، ويمثل لهذا بسورة الفاتحة فوجود الفتحة وحدها فيها، أكثر من وجود الضمة والكسرة معاً .

٢- الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة ، وهي الألف لا تُكلف الناطق إلا إرسال النَفَسَ حُرّاً ، وترك مجرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه ، أمّا الضمة وامتدادها وهو الواو فإن النطق بها يكلفك ضمّ الشفتين ومطّهما وتدويرهما ،وكذلك الكسرة وامتدادها وهي الياء يكلفك أن تكسر مجرى الهواء وتحني طرف اللسان عند الكلمة .

٣- الفتحة أخفُّ من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام ولا يُعلم للنحاة مثل هذا الرأي ، فهم يرون أن السكون أخف من الحركات جميعها[٣] ، علماً بأن السكون هو حالة انعدام الحركة ، وخالف الجواري أستاذه إبراهيم مصطفى" في عدم عدّ الفتحة حركة دالة على معنى ، لكنه اتفق معه في أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة"[٤] .

---

(١)ينظر : إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٨ – ٩٧ .

(٢)ينظر : مهدي المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق ، ص٧٠.

(٣)إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق، ص ٧٩ – ٨١ .

(٤)ينظر: أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير**، مرجع سابق ، ص ١٨٣ ، وإبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مرجع سابق ص٧٨.

رابعاً : ليس هناك علامات أصلية وأخرى فرعية للإعراب .

إن العلامات الإعرابية الفرعية في رأي إبراهيم مصطفى ، هي مد ومطل للحركات الأصلية ، فالألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة .

ويرى إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع ، وأغفل الفتح؛ لأنه – عنده – ليس بإعراب حيث قال : " ومما يدلك على أنهم عنوا بالدلالة على الجر وأغفلوا النصب ، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة ، وجر بالكسرة ، ثم أغفل الفتح فيه أيضاً ، كما أغفل في جمع المذكر السالم ، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب ".(١)

أما الجواري فلم يوافق إبراهيم مصطفى على عدّ علامات الإعراب الفرعية حركات مشبعة بل كان يذهب مذهب القدماء في هذا الموضوع ، فيقسم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية(٢).

فالحركات عند ابن جني أبعاض حروف ، إذ يقول : " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف ،والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو "(٣).

أما إبراهيم مصطفى وانطلاقاً من فهمه لعلامات الإعراب الفرعية بأنها مدّ ومطل للحركات الأصلية تحول من التعميم بتعبير(الرفع) و (الجر) علمين للإسناد والإضافة – في مقدمة الكتاب – إلى التخصيص في متن الكتاب – مؤكداً أن الضمة وحدها علم الإسناد ، والكسرة وحدها علم الإضافة(٤).

---

(١)ينظر : إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص١١١.
(٢)ينظر : الجواري ، **نحو التيسير** ، مرجع سابق، ص١١١.
(٣)أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢)**سر صناعة الإعراب**،تحقيق أحمد فريد ،ج١،المكتبة التوفيقية ،ص٢٨.
(٤)ينظر : إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو**، مرجع سابق، ص ١٠٨ – ١١٣.

وقد سلم لإبراهيم هذا الحكم في باب الأسماء الخمسة ، وجمع المذكر السالم ، ولكنه لم يستطع أن يُدرج المثنى تحت هذه القاعدة ، لذلك ظلت نظريته عرضة للنقد والرفض؛ لأنه لم يجد تأويلاً لإعراب المثنى ، واعتبره شاذاً وأنه غريب في العربية كباب العدد ، يُذكّر فيه المؤنث ويُؤنث فيه المذكر ، ومرجع ذلك لأنه لا يرى الإعراب بالعلامات الفرعية ، كما ذهب النحاة ، بل يعتبرها حركات مُدت فنشأ عنها لينها ، تبعاً للمازني[١].

وذكر محمد عرفة في كتابه الذي ألّفه للرد على كتاب (إحياء النحو) ونسفا لما جاء به من أفكار ، أن " العلة التي جعلت النحاة لا يقولون بما قاله المازني هو المثنى الذي وقف في طريقهم ، لأن الألف في حالة الرفع بعيدة عن الضمة ، والياء في حالة النصب بعيدة عن الفتح ، والياء المفتوح ما قبلها في حالة الجر بعيدة عن الكسرة ، فلا تصلح أن تكون حركات ممطولة ، لذلك تخرج قاعدة تقول إن الإعراب كله بالحركات ممطولة أو غير ممطولة ، فلما رأوا ذلك ترجّح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف فهي معربة بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً "[٢] .

خامساً : التنوين علم التنكير

ويقول إبراهيم مصطفى :" وجائز في كل علم ألا ينون إلا إذا كان فيه حظ من التنكير ، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف"[٣] ،" وعلى هذا الأساس أراح الدارسين من عناء دراسة ما لا ينصرف بالشكل الذي دوّن في كتب النحو ، وأزاح عنه عناء البحث عن العلل الموجبة لعدم الصرف ، وعن الممنوع من الصرف لعلة ، والممنوع منه لعلتين".[٤]

أما التنوين عند إبراهيم فهو" علامة التنكير والعرب يقصدون في التنكير إلى الواحد من كثير، والفرد الشائع في أفراد فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد، فهو عندهم من

---

(١)ينظر : إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق، ص١١٣.
(٢)ينظر : محمد عرفة ، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** ، مطبعة السعادة ، مصر ، ص١٨٩.
(٣)إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص(ز،ح).
(٤)مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة** ، ص١١٥.

مواضيع التعريف ، وهذا معنى (الـ) الجنسية ، فالاسم بعد (لا) إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس فيُحذف علم التنكير وهو التنوين ".[١]

وهذا يعني أن (لا) إذا كانت مفردة غير مكررة " فإنه يُشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفى التكرار في الدلالة على ما يُراد من الشمول والاستغراق".[٢] .

إذاً فالأصل في العلم عند إبراهيم مصطفى ألا ينون ،" فما لحقه التنوين من الأعلام – فهو عنده – نكرة ، وما لم يلحقه التنوين فهو معرفة".[٣]

أما محمد عرفة فقد قال :" إذا جارينا المؤلف على دعواه أن الأعلام التي ترك تنوينها، قصد منها التعريف ، لم تكن الأعلام التي وردت في القرآن الكريم منونة ، دالة على ذوات معينة ، مُعرفة للسامعين بل كان المراد منها واحداً من أمة له هذا الاسم ، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم ، وكفى بهذا القول خطلا أنه يؤدي إلى أن يكون المراد من قوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ... ﴾،(سورة الفتح آية ٢٩) واحد غير معين وكذلك الشأن في بقية الأنبياء الذين وردت أسماؤهم منونة في القرآن الكريم [٤].

وأتفق مع ما جاء به محمد عرفة ، مع مخالفة ما جاء به إبراهيم مصطفى من أن التنوين علم التنكير ، فهذه الدعوة تغير الكثير مما تعارف عليه الطلبة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه الدعوة لها خطر عظيم على فهم آيات القرآن الكريم ، لأنها ستغير الكثير من المعاني القرآنية ونكون آثمين إذا نحن أيدنا هذه الدعوة .

فإن كان الهدف مما جاء به التيسير على الطلبة، والناشئين، فكيف يكون ذلك تيسيراً، وقد غيّر الكثير من المفاهيم والقواعد التي اعتاد عليها الطلبة، وأصبحت سهلة وميسرة عندهم، وإني لأظنه بعيداً كل البعد عن التيسير .

---

(١)إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص١٤٣

(٢)ينظر : إبراهيم مصطفى ،مرجع سابق ، ص١٤٠ .

(٣)ينظر : إبراهيم مصطفى ، نفسه ، ص(ز،ح).

(٤) محمد عرفة ، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** ، مرجع سابق ، ص ٩٣، ٢١٤.

كان إبراهيم مصطفى مسبوقا بهذا الرأي بالنحاة القدامى فالأسترأبادي في الوافية في شرح الكافية يقول :" وأما تنوين التنكير فلأنه إنما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو : سيبويه ، سيبويهِ ، فإنه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة"(١) .

أما الممنوع من الصرف عند إبراهيم مصطفى فقد جعل له قاعدة وهي أن الأصل في العلم ألا ينون ، ولك في كل علم ألا ينون ، وإنما يجوز أن يلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير ، وقد دلل إبراهيم مصطفى في فصل مطول على الأعلام التي مُنعت من التنوين تكون خالية من معاني التنكير ، أما اسم التفضيل فمنع من التنوين لمصاحبته (من) وكان ذلك نوعا من التعريف ، وكذلك صيغة منتهى الجموع منعت من الصرف لما فيها من معنى التعريف لقصد الإحاطة ، والصفات (أخر وثلاث ورباع) ؛لأنها تحمل من فيه التعريف ، وكذلك الاسم المقصور؛ لأن التنوين يقتضي إسقاط الألف لذلك لا يُنون وحملت الألف الممدودة على المقصورة لأنها منها(٢).

وأما نيابة الفتحة عن الكسرة فقد خرجها على "أن الممنوع من التنوين أشبه في حالة الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه فأغفلوا الإعراب بالكسر ولجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة "(٣).

إن الفتحة فيما لا ينصرف كما يرى إبراهيم مصطفى حركة بناء لا حركة إعراب وقد تابع بعض النحاة في هذا الرأي .

يؤكد كامل جميل ولويل أن الحركة تؤثر في المعنى ، حيث يقول :" فالحركة لمعنى ، والمعنى نتاج لفظ وتركيب ، وأن علم النحو يكون سهلاً وميسوراً إذا حافظ الكاتب أو الخطيب على العلاقة العضوية التي تربط النحو والحركة الإعرابية بالأفكار والمعاني".(٤)

---

(١)ركن الدين الحسن بن محمد الأسترأبادي، **الوافية في شرح الكافية** ،تحقيق عبد الحفيظ شلبي،١٩٨٣،ص٨.

(٢)ينظر : إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ – ١٩٢ .

(٣)ينظر : إبراهيم مصطفى ،نفسه،ص١١٢.

(٤)ولويل ، **عودة للنحو العربي الأصيل، النحو والمعنى** ،مرجع سابق، ص٩ .

وقف اللغويون في وجه الآراء التي تنكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني واستندوا إلى أدلة وشواهد كثيرة لعل" أبرزها :

(١) إن الشعر العربي بأوزانه وقوافيه ، ومقاطعه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعراب .

(٢) القرآن الكريم ورد معرباً بالتواتر ، فالمسلمون مجمعون على أن القرآن الكريم ورد إلينا متواتراً بمادته وصورته وألفاظه .

(٣) لو كان الأصل في الحركات الإعرابية وصل الكلام فقط لجاز خفض الفاعل ورفعه أو نصبه مرة أخرى ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل الكلام ، وأي حركة تقوم بهذا الأمر ، وفي هذا خروج عن أوضاع العرب وفساد الكلام ، فالقول بأن الحركات إنما هو سد لحاجة وصل الكلمات بعضها ببعض ، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم قول لم يحالفه التوفيق"[١] .

ومما تقدم لا أنكر ما قدمه إبراهيم مصطفى من جهود لخدمة اللغة ، والحفاظ عليها ، بتجديد نحوها وتيسيره على طلبة العلم ، ولكنه – كما قدمت سابقاً – لم يوفق كل التوفيق في القضايا التي طرحها ، كنصب اسم إن وتفسيره لهذا الأمر ، ورفع المثنى الذي خالف القاعدة التي وضعها ، وغيرها من القضايا التي تطرق لها في كتابه والتي تحدثت عنها سابقاً .

وعلى الرغم من أهمية هذه المحاولة – محاولة إبراهيم مصطفى – إلا أنها لم تكن شاملة لأنها اقتصرت على معالجة الاسم في العربية ، وأغفلت الركن الآخر وهو الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية ، وهذا يُبقي نظريته التيسيرية مشوبة بعدم الاكتمال على الرغم من إعجاب طه حسين بها.

إذاً هذه المحاولة كغيرها من المحاولات عرضة للنقد ، فمن مؤيد لها ، ومن رافض لها ، ولكنها على أية حال ستظل هذه المحاولة مؤشراً لجهد إبراهيم مصطفى الذي حمل هموم اللغة ، وحاول تبسيطها وتيسيرها للدارسين،وإن لم ينجح في ذلك .

---

(١)ينظر : عمار إلياس البوالصة ،" المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دراسة وصفيّة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ٢٠٠٧، ص٢٢.

ثانيا- محاولة شوقي ضيف :

إن محاولة شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) من المحاولات التجديدية في العصر الحديث ، حيث تأثر شوقي ضيف بآراء ابن مضاء القرطبي ، ويتضح ذلك في مقدمة كتاب "الرد على النحاة"لابن مضاء، الذي حققه شوقي ضيف عام ١٩٤٧م و قد صرح شوقي ضيف في مقدمة كتابه أن نشره " لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي كان باعثاً له – منذ تحقيقه–على التفكير بتجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً على أسس تصفيه و تروقه، و تجعله داني القطوف للناشئين "(١).

ويقوم كتاب شوقي ضيف" تجديد النحو "على فكرة تبسيط النحو، وجعله سهلاً، و تذليل الصعوبات التي تحول دون فهم النحو العربي ،وقد أقام شوقي ضيف كتابه على ستة أسس :

أولها :إعادة تنسق أبواب النحو:-

تكون "إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يَستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية ، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة الأبواب التي توهن قواه العقلية"(٢) .

أدخل شوقي ضيف في النحو مبحثاً في نطق الكلمة مقتبساً من علم التجويد،و قام بحذف بعض الأبواب، مثل (ما ولا و لات) العاملات عمل ليس لأن ليس المقيس عليها هذه الحروف من أخوات كان التي ردها إلى باب الأفعال اللازمة،و أما (ما)فقد أخذ فيها برأي الكوفيين حيث يرى قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ سورة يوسف الآية (٣١) أن "هذا"مبتدأ، و "بشراً "خبر منصوب بنزع الخافض ،لأن خبر المبتدأ بعد ما النافية يأتي كثيراً مجروراً بحرف الباء الجارة الزائدة ،فقد رأى الأخذ برأي الكوفيين أولى لكي لا يدخل خللاً على قاعدة الخبر لا يكون مرفوعاً أبدا. وكما حذف شوقي ضيف صيغة (لا) المشبه بليس،و اعتبر "لات" حرفاً لنفي الظرف ،و ما يأتي بعدها ظرفاً منصوباً، وبهذا حذف باب "ما ،لا،ولات" العاملات عمل ليس من غير أن يرى حاجة لرد أمثلتها إلى أبواب أخرى في النحو (٣).

---

(١)شوقي ضيف، **تجديد النحو**، ط ٣،دار المعارف،القاهر،١٩٨٢،ص٣.

(٢) شوقي ضيف ، المرجع السابق ، ١٤.
(٣) شوقي ضيف ، المرجع نفسه،ص١٤، ١٥.

ومن الأبواب التي حذفها أيضاً باب كان و أخواتها و ضمّها إلى باب الحال حيث أخذ برأي الكوفيين في أن "كان و أخواتها " تأتي أفعالاً لازمة ،في مثل :"كان محمد مسافراً" فكلمة محمد فاعل مرفوع ،و الاسم المنصوب في المثال المذكور و أمثاله حال.[١]

ولا أتفق مع ما جاء به شوقي ضيف في جعل أخبار الأفعال الناقصة كان و أخواتها حالاً،لأن في جملة كهذه :(كان المسافر محمداً) كيف يكون (محمد) حالاً؟ **أولاً:** لأنه معرفة و الحال نكرة،**والثاني:** و الأهم أن المعنى لا يستقيم فكيف يكون محمداً حالاً للمسافر،وكذلك الحال تأتي فضلة وأخبار الأفعال الناقصة عمدة، و لكن الأصح أن يكون خبراً لكان و ليس حالاً؛ لأن الأصل في الجملة (المسافر محمد)جملة من مبتدأ و خبر.

وقد خالف شوقي ضيف الزجاجي في ذلك حيث" ذكر كان و أخواتها في باب الحروف التي ترفع الأسماء و تنصب الأخبار ،فهو يطلق عليها حروفاً لا أفعالاً لأنها لا تدل على حدث،ولا تضارع الفعل المتعدي فضعفت و أشبهت الحروف فسماها حروفاً لذلك ."[٢]

أما عبد المتعال الصعيدي فله رأي في اسم "إن"و أخواتها وخبر "كان"و أخواتها ويرى إلحاق باب كان و أخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ و الخبر،ويعرب اسم إن و أخواتها مبتدأ منصوباً،ويعرب خبرها خبراً مرفوعاً"[٣]

يرى خليل عمايرة الذي كان رأيه مشابها لرأي عبد المتعال الصعيدي" أن الجملتين التاليتين:(إن محمداً رسول)،(كان محمدٌ رحيماً)، تتكونان من مبتدأ وخبر وإن الحركة في (محمدا و رحيماً)، حركة اقتضاء،وأفادت(إن) في الجملة الأولى التوكيد و(كان) في الجملة الثانية نقل الخبر إلى الزمن الماضي "[٤]

---

١) شوقي ضيف، المرجع السابق،ص١٢.

٢) أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد،ط٤،مؤسسة الرسالة،بيروت،١٤٠٨ ه -١٩٨٨م. ص ٣٩ ، ٤٠.

٣)عبد المتعال الصعيدي،**النحو الجديد**،مرجع سابق،ص١٢٩.

٤)خليل عمايرة، **في التحليل اللغوي**،ط١،مكتبة المنار،الزرقاء ،الأردن ،١٤٠٧-١٩٨٧،ص٣٣.

ومن الأبواب التي حذفها أيضاً" باب (كاد و أخواتها)حيث ضم أمثلته إلى باب المفعول به لأنه اعتبرها أفعالاً وتنبه سيبويه لذلك حيث قال :إن كاد و عسى فعلان متعديان مرفوع بعدهما فاعل ،و جملة المضارع التالي لهما مفعول به ،فإذا قلت (كاد زيد يقوم)،(عسى زيد يقوم) كان معنى الجملة : قارب زيد القيام .فمعناها جميعاً عنده قارب ،و قال إنك قلت كاد محمد أن يقوم فإما أن تجعل كاد و مثلها أخواتها :كرب و أوشك ،عسى و اخلولق فعلاً متعدياً ، وأن ما بعدها في تأويل مصدر مفعول به ،و إمّا أن تجعلها فعلاً لازماً بمعنى قرب و جملة المضارع بعد أفعال الشروع مفعول به قياساً على رأي سيبويه في صيغة كاد وعسى،وواضح أن سيبويه يلغي باب كاد و أخواتها – كما تصوره البصريون بعده– بفضل حسه اللغوي الدقيق و قد أخذت برأيه في الكتاب و ضممت أمثلة الباب إلى المفعول به "([1])

حيث يقول شوقي في باب (كاد و أخواتها):"ونحاة مدرسة البصرة يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسماً لها في مثل (كاد زيد يقوم) – كاد زيد أن يقوم ، وجملة المضارع خبره .و هذا إعراب لا يستقيم قياساً حين يقترن المضارع بأن المصدرية مثل (عسى زيد أن يقوم)لأننا لو حذفنا كاد وعسى في الجملتين أصبحت :(زيد أن يقوم) و هذا تعبير خاطئ ،لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى" ([2]).

إن هذا الرأي الذي جاء به شوقي في جعل الاسم بعد كاد مرفوعاً لأنه فاعل" ويعلل ذلك بأن الإعراب لا يستقيم إذا جعلنا الاسم المرفوع بعدها اسماً لها"،([3])فالأولى أن يقول في باب كان و أخواتها و في جملة (كان المسافر محمداً) عندما أعرب محمداً حالاً، المعنى لا يستقيم و هو تعبير خاطئ ،وعندما نقول :(كان المسافر) لا يستقيم إلا إذا ذكرنا محمداً،فلو كانت حالاً لاستطعنا الاستغناء عنه ، لأن الحال في بعض المواضع يمكن الاستغناء عنه ،ولكن في مواضع لا يمكن الاستغناء عنه كقوله تعالى من سورة النساء آية ٤٣: **(لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)** وأمر آخر أن جملة("كان المسافر محمداً)جملة مكونة من مبتدأ و خبر لأننا لو حذفنا كان لأصبحت (المسافر محمد) جملة مكونة من مبتدأ وخبر،وهذا يؤكد أن كلمة محمدا ليست حالا، وهذا يدحض ما جاء به شوقي ضيف في هذا الأمر.

([1])شوقي ضيف،**تجديد النحو**، مرجع سابق،ص١٦.
(٢)شوقي ضيف ،مرجع سابق،ص١٦.
(٣)شوقي ضيف ،مرجع سابق،ص ١٥، ١٦.

ويرى الدكتور جميل علوش أن شوقي خالف قانونين من قوانين النحاة عندما أعرب الجمل الفعلية بعد أفعال المقاربة في محل نصب مفعول به، آخذاً بمبدأ الكوفيين في عدّ هذه الأفعال أفعالاً عادية كباقي الأفعال" و القانونان هما :

" **الأول** : أنّ الأفعال المضارعة حتى تقوم مقام الاسم ينبغي أن تقترن(بأن)المصدرية و لا يجوز أن تقوم مقام الاسم دون ذلك، تقول: قارب أن ينجح لا قارب ينجح .

الثاني : إذا اعتبرنا (أخذ) أو(جعل) فعلاً متعدياً، فكيف تعد(هب)أو (طفق)أو (علق)أفعالاً متعدية وهي لازمة كما يظهر من دلالاتها و استعمالاتها؟"(١).

ومن الأبواب التي ضمها شوقي ضيف" باب(ظن و أخواتها) و قد ضم أمثلة الباب إلى باب المفعول به حيث يقول "ولم تعد حاجة لفتح باب له في كتب النحو ،فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين. ومن الأبواب التي ضمها إلى باب المفعول به أيضاً باب أعلم و أرى.وأخواتها .وفي باب المرفوعات أبقى الكتاب على باب المبتدأ و الخبر و باب الفاعل و نائبه ،وإن وأخواتها،ولا النافية للجنس،وحذف بابي التنازع و الاشتغال"(٢).

أعاد مصطفى" تنسيق باب التمييز بشكل جديد ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو في الكتاب ، و هي أبواب الصفة المشبهة،واسم التفضيل،وفعل التعجب و أفعال المدح و الذم ،و كنايات العدد،و الاختصاص؛ لأنه يرى أن التمييز يأتي بعد فعل لازم ،وبعد الصفة المشبهة واسم التفضيل،و فعل التعجب.وتابع رأي الكوفيين في صيغة التعجب "أفعل ب" بأنها فعل أمر حيث يقول "وبذلك انضمت مواقع التمييز و لم تعد هناك حاجة في الكتاب لفتح باب مستقل لإعراب الصفة المشبهة وثان لإعراب اسم التفضيل و التعجب، وصيغ المدح و الذم، و كنايات العدد ،و صيغ الاختصاص"(٣).

بهذا التنسيق الجديد يكون قد حذف ثمانية عشر باباً هي :باب كان و أخواتها، و باب (ما و لا و لات) العاملات عمل ليس،و باب كاد و أخواتها وباب ظن و أخواتها،وباب أعلم وأخواتها،

---

(١)جميل علوش ،**من جدل النحو والإعراب**،ط١، دار الكرمل للنشر ،عمان ، ٢٠٠٢م.

(٢) شوقي ضيف ، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) ينظر: شوقي ضيف،مرجع سابق،٢٠،٢١.

وباب التنازع، وباب الاشتغال، وباب الصفة المشبهة، وباب اسم التفضيل، وباب التعجب، وباب أفعال المدح والذم، وباب كنايات العدد، و باب الاختصاص.

كما حذف" بابي التحذير و الإغراء، و ضمهما إلى باب الذكر و الحذف، و حذف من باب النداء باب الترخيم؛ لأنه – كما يرى– أصبح لهجة قديمة مهجورة، و حذف بابي الاستغاثة و الندبة و ألحقهما بباب النداء دون محاولة إعرابهما"([1]) .

كان شوقي مسبوقا بإلحاق الندبة بباب النداء كما فعل ابن يعيش الذي ألحق الندبة بباب النداء ، حيث يقول :"فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا "إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته؛ لأنه يجوز أن ينادى المنكورو المبهم ولا يجوز ذلك في الندبة "([2]).

نقل شوقي ضيف باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم،ورأى أن منه مضافا و غير مضاف، كما نقل إلى تقسيمات الاسم باب التوابع: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، معللاً ذلك بقوله :"ليستقر في ذهن دارس النحو أن المضاف والمضاف إليه هما في واقع الأمر مفرد أو كالمفرد و أيضا ليستقر في ذهنه أن التوابع مع متبوعاتها تدخل في باب الأسماء المفردة ولا ريب في أن هذا كله مما يبسط النحو على دارسيه"([3]).

ثانيها: إلغاء الإعرابين:التقديري و المحلي.

إقرارا لرأي ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) يرى شوقي ضيف في إعراب الاسم المقصور و المنقوص في مثل قول: (جاء الفتى)و (جاء القاضي) فاعلاً والاكتفاء بهذا الإعراب فحسب، وكذلك في مثل (هذا زيد)هذا مبتدأ فحسب أما في الجمل أن تعين و وظيفتها فقط كأن يقال أنها خبر أو نعت مثلاً دون ذكر محلها من الإعراب".([4])

ومن أبواب الإعراب التقديري التي دعا إلى إلغائها:

---

[1])شوقي ضيف،**تجدتد النحو**،مرجع سابق،ص٢٢.
[2]) ابن يعيش،**شرح المفصل**، مرجع سابق، ص١٥.
[3]) شوقي ضيف ، مرجع سابق، ص٢٣.
[4]) ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق،ص ٢٣، ٢٤.

أ- إلغاء تقدير متعلق للظرف و الجار و المجرور.

أخذ شوقي ضيف برأي ابن مضاء في إلغاء متعلق للظرف و الجار و المجرور معتبرا أن الظرف و الجار و المجرور هما اللذان يقعان خبراً، أو نعتاً أو حالاً، ففي جملة مثل:"هذا زيد أمام الدار- هذا زيد على الباب"يقول شوقي :"و النحاة يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو يستقر و هو الحال وهو تكلف ، بل بُعد عن التكلف، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه و أنْ يقول إنّ الظرف و الجار و المجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً"([1]).

أكدّ دمشقية أيضا على" اعتبار أن الجار والمجرور هما اللذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا ، ولا يجوز التقدير في ذلك،حيث اعتبر ذلك من أسوأ منطلقات النحويين الفنية في دراسة الجملة".[2]

ب-إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة.

كما أيدّ شوقي ضيف ابن مضاء في إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة فالمضارع منصوب بعد كل هذه الحروف(كي،لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، حتى، واو المعية)مباشرة، وليست هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً ([3]).

يرى عفيف دمشقية في الحروف الداخلة" على الفعل المضارع مثل(كي ولام التعليل٠٠الخ) أن تدرس هذه الحروف كما جاءت في بنية العربية،وكما تواضع الناطقون بالضاد أن تكون ،أي حروف موضوعة لأغراض معينة ،وأنها إن أشبهت الحروف التي تقابلها (لام الجر،حتى التي تفيد الغاية وتجر ،فاء العطف ،الخ٠٠)فوظائفها و معانيها تختلف عن وظائف تلك و

---

[1]) شوقي ضيف ، مرجع سابق، ص٢٤،٢٥.

[2])دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**،مرجع سابق،ص٢١٧،٢١٨.

[3]) شوقي ضيف ، مرجع سابق، ص٢٥.

معانيها،فيقال بكل بساطة أن هذه الحروف حين تدخل على المضارع تنصبه للإبانة عن معـــان محددة" ([1]).

فهو يتفق مع شوقي ضيف في نصبها مباشرة بهذه الحروف؛لأن ذلك كمـــا يقـــول" عفيـــف دمشقية:" تعود بالخير على العربية و الناطقين بها و طلابها و هذا أفضل، بدلاً من الغوص في الفروض و الضرب في متاهات الغيبيات، الأمر الذي لا يساعد قط على تقويم الألسنة و ضـــبط اللغة و هما الهدف الأول و الأخير للنحو ([2]).

ولكنني أخالف الدكتور شوقي ضيف و الدكتور عفيف دمشقية في هذا الرأي؛ لأن الطالب في العربية تعلم أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ،وهذه الحروف هي حـــروف مختـــصة بالدخول على الأسماء كما نعلم، لذلك لا بد من تقدير أن المصدرية المضمرة وهـــي الناصـــبة للفعل المضارع و التي تؤول هي و الفعل المضارع بمصدر و بهذا نكون قد وضعنا الحـــروف في مواضعها؛ لأنها لا تعمل إلا في الأسماء.

ج-إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب

كما ألغى العلامات الفرعية في الإعراب،" فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع مـــن الصرف و لا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم،ولا الواو في الأسماء الخمسة و جمع المذكر السالم،ولا الألف في المثنى نائبة عن الضمة و بالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة و لا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة،و أيضاً ليست الياء نائبة عـــن الفتحـــة أو الكسرة في المثنى و جمع المذكر السالم".([3]). و بهذا يكون مخالفاً لإبراهيم مـــصطفى فـــي رأيه القائل أن علامات الإعراب الفرعية إنما مدّ و مطل للحركات الأصلية .

وقد وافق مهدي المخزومي شوقي ضيف في إلغاء العلامات الفرعية فهـــو يقـــول فـــي تفسير حركة المثنى" بأن الألف جاءت فيه للتثنية و ليست علامة للرفع، لأن الضمة وحدها علامة للرفع ،ولو رفع بالضمة لزالت الألف، و بإزالتها يذهب المعنى و يضيع القصد فترك المثنى في حالة دلالته على الإسناد بلا علامة تدل على هذه الوظيفة"([4]).

---

[1])عفيف دمشقية، **المنطلقات التأسيسية و الفنية إلى النحو العربي**، مرجع سابق، ص١٨٠.

١) ينظر عفيف دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية و الفنية إلى النحو العربي** المرجع السابق، ص ١٨٠ .

[3])شوقي ضيف ،مرجع سابق،ص ٢٥، ٢٦.

[4]) المخزومي،**قضايا نحوية**،مرجع سابق،ص١٠٥، ١٠٨.

ثالثهما : الإعراب لصحة النطق :

يرى شوقي ضيف أن الإعراب "ليس غاية في ذاته ،بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة، و ترتب على رأيه هذا إلغاء إعراب "لا سيما"، و بعض أدوات الاستثناء،وكم الاستفهامية و الخبرية،وأدوات الشرط الاسمية و إلغاء إعراب (أن) المخففة من (إن) الثقيلة ،و (كأن) المخففة من الثقيلة" .([1])

يقول شوقي:" إن (أن المخففة) لا تعمل في الفعل الذي يتلوها ،و لذلك لا داعي لاعتبار أن أسمها(ضمير الشأن) محذوف،و خبرها الجملة الفعلية،بل يكتفي بإلغائها مثل "لكن"،لأن ذلك لا يفيد شيئاً في صحة النطق"([2]) .

أما "لا سيما" فيرى شوقي أن النحاة تكلفوا في إعرابها، منهم من يعرب (سيما) حالاً، ومنهم يعربها "اسم لا النافية للجنس ومنهم يعربها أداة استثناء و ما بعدها منصوب ،و لذلك يقول شوقي :"إذن ففيم كل هذا العناء في الإعراب وما بعدها يجوز فيه الرفع و النصب و الجر وطبيعي لذلك أن يُلغى إعراب لا سيما من الكتاب و كذلك أدوات الاستثناء (ما خلا و ما عدا وما حاشا) يرى شوقي في إعرابها أن يقال أداة استثناء و ما بعدها مستثنى منصوب فقط"([3]).

كذلك أدوات الاستثناء(سوى،خلا، عدا،ما حاشا) تعرب أداة استثناء سواء تقدمها (ما) أم لا. أما (غير) فقد أخذ برأي أبي على الفارسي أن (غير) التي تعرب منصوبة في مثل (جاء القوم غير زيد) إنما هي حال، وأما المرفوعة في الصيغة المنفية مثل:(ما جاء أحد غير زيد) تعرب نعتاً، و كذلك المجرورة كما في سورة الفاتحة : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ آية(٥)."([4]).

وبهذا يكون شوقي قد أخرج (غير) من باب الاستثناء، مسترشداً برأي أبي علي الفارسي و مثلها (سوى)والاستثناء المفرغ .

اعترض جميل علوش على ما جاء به شوقي في إعراب (غير) حالاً كما في قولنا:"جاء الطلاب غير زيدٍ "حيث قال:"و الصحيح أنها هنا منصوبة على الاستثناء و هي لا تعرب حالاً

---

[1]) شوقي ضيف ،تجديد النحو، مرجع سابق،ص٢٦، ٢٧.
[2]) ينظر: شوقي ضيف ،المرجع نفسه ،ص ٢٧.
[3]) ينظر: شوقي ضيف ،المرجع نفسه ،ص ٢٨.
[4]) ينظر: شوقي ضيف،المرجع نفسه ،ص ٢٨.

إلا في مثل قولنا (جاء زيد غير مكترث)، فهي هنا لا تعرب إلا حالاً ،و من هذا القبيل الذي تعرب فيه (غير) حالاً قول المتنبي :

لا تلقَ دهركَ إلا غيرَ مكترثٍ ما دامَ يصحبُ فيهِ رُوحَكَ البدنُ"([1]).

أما مهدي المخزومي فيرى أن(غير)و(سوى) "إذا لم يستند إليها،أو لم يضف إليها نعت بعد نكرة، و حال بعد معرفة،فإذا نصبتا(غير)و(سوى) فهما منصوبتان على الحال، و إذا رفعتا فهما مرفوعتان على النعت ،و كذلك تأتي حالاً كما يقول مهدي المخزومي في مثل قولهم :(ما جاءني أحد غير زيد أو سوى زيد) باعتبار أن النكرة قد أفادت هنا، لوقوعها في سياق النفي" ([2])

و حذف شوقي إعراب (كم) الاستفهامية و الخبرية و الاكتفاء ببيان أنها استفهامية أو خبرية و أسماء الشرط أيضاً ؛لأن إعرابها معقد والتي كما يقول:" قليل من كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقد دون أي حاجة له تفيد شيئاً في صحة النطق أي فائدة"([3]).

رابعها : وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.

أضاف شوقي ضيف أساساً رابعاً للأسس الثلاثة الأولى و كذلك بعد أن قدم إلى المجمع في سنة ١٩٧٧ مشروعاً لوضع منهج جديد للنحو العربي ييسره ،" وهو وضع ضوابط و تعريفات دقيقة لبعض أنواع النحو التي لم يتح لها أن تعرّف تعريفاً سديداً، على نحو ما يلاحظ إلى المفعول المطلق و المفعول معه و الحال "([4]).

يقول شوقي ضيف: أن النحاة ذكروا أن المفعول المطلق يكون مؤكداً لعامله و قد يكون مبيناً لنوعه، و لعدده و ينوب عنه صيغ متعددة، و هذه الصيغ التي يقول عنها النحاة أنها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمنها التعريف الذي وضعه ابن هشام و أدق وأوضح من تعريفه أن يقال :"المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين"، ويدخل

---

[1]) أحمد بن الحسين المتنبي،**ديوان المتنبي**،شرح العلامة أبي البقاء عبد الله العكبري البغدادي،د،ت،وينظر: جميل علوش،**من جدل النحو والإعراب**،مرجع سابق، ص١١٦.

[2])مهدي المخزومي،**في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦، ص ٢٠٧،٢٠٨.

[3]) شوقي ضيف ، مرجع سابق،ص٢٦.

[4]) شوقي ضيف ، مرجع سابق،ص٣٠.

في كلمة "يبينه ضرباً من التبيين) جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق،إذ يبينه مرادفه، وما يشير إليه و عدده و آلته، وأيضاً كل و بعض المعبرتان عن جميعه أو شطر منه"([1]).

ويعترض شوقي ضيف على تعريف ابن هشام و النحاة المتقدمين للمفعول معه ،حيث عرّفه ابن هشام بأنه" الاسم الفضلة التالي لواو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه "([2]) حيث يقول:" و لو عرّفوا المفعول معه تعريفاً دقيقا ما اضطربوا هذا الاضطراب، و أخصر من تعريفهم و أدق أن يقال في تعريفه أو ضابطه :" المفعول معه :اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع " و بذلك يتعين الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح ،ولا تعود تختلط أبداً بمثل "اشترك زيد و عمرو،أو جاء زيد و عمرو "([3]).

يؤكد الدكتور شوقي ضيف على نوع الواو أنها ليست عاطفة في تعريفه؛ لأن استخدامها بمعنى(مع) يدخل معها حروف العطف و هذا الأمر كما يقول شوقي ضيف دفع النحاة إلى أن يأتوا بأمثلة توضح واو المعية من واو العطف؛ لأنهم قالوا :اسم يتلو واواً بمعنى مع.

أمّا مصطفى الغلاييني فيعرفه بصورة أوضح مما جاء به شوقي ضيف حيث يقول:"اسم فضله وقع بعد واو بمعنى "مع" مسبوقة بجملة، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته (أي: معه)،بلا قصد إلى إشراكه في حكم ما قبله، نحو:"مشيت و النهر"([4]).

فالغلاييني بهذا التعريف أزال الخلط بين واو المعية و واو العطف؛ لأن هذا التعريف نفى المشاركة في حكم ما قبله، و التأكيد على حدوث الفعل بمصاحبته.

خامسها : حذف زوائد كثيرة.

وأضاف شوقي أساساً خامساً لتجديد النحو حيث يقول:"رأيت في عرض أبواب النحو في الكتاب أنه لا بد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو، يقوم على حذف زوائد كثيرة تعقد أبوابه،و تدخل على تمثلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقة إلى ذلك وكان من أول ما حذفته في

---

[1]) ينظر: شوقي ضيف،مرجع سابق، ص٣٢.

[2] (١) ابن هشام،**شرح شذور الذهب**،مرجع سابق،ص٢١٧.

[3]) ينظر: شوقي ضيف،مرجع سابق، ص٣٢.

[4])مصطفى الغلاييني،**جامع الدروس العربية**، ج٣،ط٨،المكتبة العصرية ،بيروت،ص٧٢.

مباحث تقسيمات الاسم و أبنيته، حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل و بالمثل صنعت بـــشروط فعل التعجب حين عرضتها في باب التمييز لسبب مهم ،و هو أن أمثلة البابين تكفي في تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط التي يذكرها النحاة".([1]) وحذف أبوابا كثيرة ضمن هذا الأساس، طلبا للتيسير على الطلبة.

سادسها : إضافات متنوعة.

وفي هذا الأساس يعلل شوقي ضيف سبب إضافته و ذلك "لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو ". ([2])

ومن هذه الإضافات" و ضع بعض القواعد الضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية و حروفها وقد استعارها من علم التجويد ، و لم يضعها الأسلاف – كما يقول– في كتب النحو، لأنها كانت تدّرس للناشئة مع حفظهم للقرآن الكريم أما اليوم لم يعد الناشئة يحفظون القرآن الكريم لذلك لا بد من إضافته ،كجداول تصريف الفعل "([3]).

من الآراء التيسيرية التي قدمها شوقي ضيف – كما يعتقد– أخذه برأي الكوفيين في إلحاق كان و أخواتها بالأفعال العادية،و إعراب أخبارها أحوالا كقوله في إعراب (كان أخوك صديقي) حيث أعرب (صديقي) حالاً.

كيف يكون حالا وهو معرفة؟ والحال لا تأتي إلا نكرة، وكذلك الحال تأتي فضلة، وأخبار الأفعال الناقصة عمدة ، فكيف يكون ذلك تيسيراً على طلبة العلم والناشئة ؟ بل سيجعل هذا الرأي طالب العلم في حيرة من أمره؛ لأن ذلك يخالف ما اعتاده الطلبة عن الحال، أو عن غيره من قواعد النحو، وما يمر معه في مواقف مختلفة ، وكذلك الأمر في القرآن وما قد يحدثه من تغيير في المعنى المراد، الأمر الذي يعقد النحو، ولا ييسره.

---

[1]) ينظر: شوقي ضيف ، المرجع سابق، ص٣٤ .
[2]) شوقي ضيف ، نفسه ،ص٤١.
[3])شوقي ضيف، نفسه،ص٤٠.

وقد خالفه الجواري في خبر كان، حيث يقول:" على أن هذا المذهب تنقصه الدقة في التعبير؛ لأن الحال غير الخبر، فالحال محوّل و الخبر ثابت ".([1])

ومن الملاحظ أن شوقي ضيف اتبع منهج "الاختيار"من بين الآراء المتعددة ، لاعتماد الأيسر و الأسهل منها كما يعتقد، و كما حاول الاختصار ما استطاع إليه سبيلا، و بالرغم من وجود بعض النظرات المقبولة في "تجديد النحو" التي يمكن أن تيسر و تسهل مادة النحو على طلبة المدارس و الجامعات ،إلا أن هذه المحاولة لم تف بوعدها من حيث الأساس الذي وضعت من أجله وهو خدمة طلبة المدارس و الناشئين ، حيث قال شوقي ضيف في مقدمة كتابة:"كان نشري لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٧٤ باعثا لى – منذ تحقيقه– على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً على أسس قويمة تصفيه و تروقه و تجعله داني القطوف للناشئة"([2]).وهو كما يبدو كتب للعلماء والمتخصصين لا لطلبة العلم.

ويرى جميل علوش أن كتاب تجديد النحو يفقد" قيمته ومسوغ وجوده لسببين على الأقل،

الأول: أن موضوع تيسر النحو قد فقد أهميته في أيامنا هذه .

الثاني: أن معظم فصول الكتاب تتصل بأحداث و نشاطات حصلت في الأربعينات بدليل أن هذا الفصل الرئيسي فيه قد كتب ١٩٤٧ مدخلا لكتاب الرد على النحاة الذي حققه المؤلف"([3]).

وقد تناول محاولة شوقي الكثير من الباحثين بالنقد والتوجيه، فمن مؤيد لها ومن معارض في كثير من القضايا التي تناولها في كتابه"([4]).

مما تقدم يمكن القول إن محاولة شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو ،بينت أنه بذل جهدا، و أظهر عزما ، لكنه لم يلتزم بما وعد من تقديم كتاب لطلبة العلم ، والناشئين في المدارس ليجعل مادة النحو سهلة، و ميسرة كما زعم ،بل كان بعيدا عن روح التيسير، والتجديد ، و يظهر ذلك في الأسس التي وضعها لتجديد النحو، ويبدو أنه كتب للعلماء ،لا لطلبة العلم والناشئة، و بهذا يفقد الغاية من تأليفه.

---

[1])الجواري ، نحو التيسير،مرجع سابق، ص٨١.

[2]) شوقي ضيف ، مرجع سابق ،ص٣.

[3]) جميل علوش، مرجع سابق،ص١١٣.

[4]) ينظر، مهدي المخزومي،**قضايا نحوية**،مرجع سابق،ص١٧٣وينظر،أمين عبد الله سالم،**تجديد النحو ونظرة سواء**،ط١،مطبعة الأمانة، مصر،١٩٨٦،ص ١١١،١١٤،٤٣.

ثالثا) محاولة مهدي المخزومي :

محاولة مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي من أوسع المحاولات ، وأنضجها في العصر الحديث ،مقارنة مع المحاولات الأخرى، فقد استطاع أن يكمل محاولة أستاذه إبراهيم مصطفى ، الذي أغفل الفعل وهو أحد ركني الجملة العربية ، فانبرى له المخزومي وبذلك اكتملت محاولة إبراهيم مصطفى .

رأى المخزومي "أن يعاد النظر في النحو من حيث بدأ الخليل وسيبويه، والكسائي والفراء؛لأن هؤلاء في نظره هم الذين أقاموا النحو العربي على أسس سليمة ، قوامها الاستقراء الواعي لكلام العرب ، والفقه الدقيق للعربية ، والابتعاد عن الأصول المستمدة من المنطق والنظر العقلي" . (١)

وأفاد المخزومي من النحو الكوفي؛ لأنه كان" يرى فيه أنه لم يتأثر إلى حد كبير بالمؤثرات التي تأثر بها النحو البصري من المنهج الكلامي والفلسفة والمنطق . (٢)

إذا اعتمد المخزومي في معظم محاولته التجديدية على النحو الكوفي؛ لأنه لم يتأثر بالمنهج الكلامي والفلسفة والنظر العقلي .

ولكن دمشقية له رأي مخالف، إذ إنه لم يعتمد في محاولته التجديدية على آراء الكوفيين أو البصريين وإنما أفاد من كل منهما ؛لأن هدفه تيسير النحو ،حيث يقول:"ولا يهمنا أن يطعن بعضهم على البصريين تشددهم في النقل والقياس، وأن يحمد للكوفيين أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية ؛لأن الهدف من دراستنا إنما كان ولا يزال البحث عن أفضل الطرق لتيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم.(٣)"

---

(١) ينظر : مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مرجع سابق، ص٣٩ -١١٥ .
(٢)نعمة العزاوي ،المرجع السابق ،ص١٧٠.
(٣) ينظر :دمشقية،خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي،مرجع سابق،ص٢٠٠.

وأخذ المخزومي أيضا بدعوة ابن مضاء "لإلغاء العامل ، والعلل والقياس ، ورفض باب التنازع وغيره ، كما وافق أستاذه إبراهيم مصطفى في كثير من آرائه التيسيرية . [١]

من أهم آرائه التيسيرية في النحو العربي التي أجملها المخزومي في مقدمة كتابه:(في النحو العربي قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث). [٢]التي يظهر فيها موافقته لإبراهيم مصطفى في كثير من القضايا ما يأتي" :-

١- تحديد موضوع الدرس النحوي ، بالتأكيد على أهمية الجملة في هذا الدرس، من حيث تأليفها ، ونظامها ، وطبيعتها وأجزاؤها ، وما يطرأ على هذه الأجزاء في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، وإظهار، وإضمار، وما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات ، والتي تحيلها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول .
٢- إن النحو العربي دراسة وصفية ، تطبيقية ، ووظيفة النحوي أن يسجل ملاحظاته.

٣- عني المخزومي بدراسة الأصوات ، وجعل هذه الدراسة مدخلاً إلى الدرس النحوي كدراسة علامات الإعراب كالواو ضمة ممطولة وغيره .

٤- جعل أساس ترتيب أبواب النحو التشابه في المعنى الذي تؤديه الأداة أو الكلمة لا التشابه في العمل الإعرابي لهذه الكلمات .

٥- قسّم الكلام إلى أربعة أنواع هي : الاسم ، والفعل ، والأداة ، والكنايات ، أو الضمائر المتصلة ، والمنفصلة ، والإشارة و(الموصولة بجملة) والمستفهم به (أسماء الاستفهام) وكلمات الشرط سواء منها التي عدّها النحاة من الحروف والتي عدّوها من الأسماء .

---

(١)نعمة العزاوي ، مرجع سابق ، ص١٧٠.
(٢)ينظر : مهدي المخزومي ، **في النحو العربي ،قواعد تطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مرجع سابق ،ص١٥.

٦- اهتم بدراسة الفعل ودلالاته الزمنية من خلال واقعه في الاستعمالات المختلفة ،" بعد أن يبين أن الفعل الماضي لا يقتصر في دلالته على الزمان الماضي كما يفهم من تقسيم النحاة المتقدمين للأفعال ، وأيضا ، الفعل المضارع ليس خالصاً للمستقبل أو الحاضر ، فقد يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في غير الزمان الماضي أو لا يدل على زمن حقيقي ، كالفعل الماضي بعد (إذا) و(لو) في الشرط ، نحو قوله تعالى :" ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ (سورة النصر) آية (١)، وقولنا لو كان الأمر كذا لكان كذا ، وقد يدل على أن الحدث الذي يعبر عن وقوعه لا يقع في زمان بعينه ، ولكنه مؤهل للوقوع في جميع الأزمان ، والماضي والحاضر، والمستقبل .

والفعل المضارع قد يدل على الماضي إذا سبقته (لم) أو (لما) في النهي ، وهو في كثير من الاستعمالات لا يدل على زمان البتة ،أما فعل الأمر ، فقد اعتبره صيغة لطلب الفعل ، واستبعده في تقسيمه للأفعال؛ لأنه خلو من ميزتي الفعل ، فلا دلالة على الزمان بصيغته ، ولا إسناد فيه" . [١]

وبناء على ذلك فقد قسم الفعل إلى ثلاثة أقسام :

أ. ما كان على مثال (فَعَلَ) وهو إما يدل على مطلق الماضي نحو :(ذَهَبَ وكَتَبَ)، أو على حدث وقع في زمن مضى وانقطع نحو (كان ،فعل)، أو دلّ على زمن متصل بالحاضر نحو (قد قامت الصلاة) أي حان قيامها من وقت قريب .

ب. ما كان مثال (يَفعَل) وهو ما يدل على الحاضر أو على المستقبل إذا اتصل بالسين وسوف أو كان منصوباً، وقد يستعمل للدلالة على الماضي إذا اقترن ب(لم) و(لما) نحو (لم يهطل المطر) و (لمّا يهطل المطر) .

وتتغير حركة إعراب الفعل المضارع لاختلاف دلالته على الزمن ، فالرفع دلالة على الحاضر أو المستقبل ، فإذا تقدمه إحدى الأدوات التي تخلصه للمستقبل نصب، وإذا دخلت عليه (لم) أو (لمّا) خلصه للماضي ، وسُكّنَ في هذه الحالة .

وهناك أمثلة من الفعل المضارع اصطلح على تسميتها بالأفعال الخمسة ، ونظر المخزومي "إلى هذه الأفعال بوصفها أمثلة شذت عن الأفعال في إعرابها كما شذت بعض الأسماء في إعرابها عن إعراب الاسم، كالمثنى وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم

---

(١)ينظر:المخزومي ،**في النحو العربي نقد وتوجيه**، مرجع سابق ، ص١٦-٢٧، ١٢٠، ١٣٧ ، وينظر له : **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مرجع سابق،ص٢١-٢٧.وينظرله:**قضايا نحوية**،ط١،المجمع الثقافي،أبو ظبي،٢٠٠٢،ص٩٣،١٠٩.

والممنوع من الصرف، وعلل شذوذ هذه الأفعال كما يرى بأنها لما لحقت هذه الأفعال واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة، وهي إشارات أو كنايات إلى نوع الفاعل وعدده لم تظهر فيها حركات الإعراب ؛لأنها لو ظهرت لأدى ظهورها إلى حذف تلك الإشارات ، والعربية شديدة الالتزام في بيان نوع الفاعل وعدده ، فقد التزمته في بناء المثنى بالألف على كونه مسنداً إليه ولم تظهر الضمة كي لا تضيع الدلالة على التثنية بحذف ألف الاثنين المشيرة إليها، أما النون التي تلحق الأفعال الخمسة في حالة الرفع فقد عدها المخزومي وسيلة للحفاظ على التثنية والجمع والتأنيث، ولا مناص من المحافظة عليها وإثباتها. أما حذفها في حالة الجزم فراجع إلى وجود ما يشير إلى أن الفاعل جمع حيث إن لام الفعل تضم ولو كان الفاعل مفرداً لكان حقها أن تسكن، لهذا لم تبقَ حاجة إلى إثبات النون ، وحمل النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم ، فالنون إذن هي لوقاية الألف والواو والياء من الحذف أو التقصير وليست للدلالة على أنها معربة مرفوعة "[١].

ج. ما كان "على مثال (فاعل) الذي يسميه البصريون اسم فاعل ، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم ، واستعماله يدل على الماضي في حالة إضافته نحو (هو كاتبُ الرسالة) ويدل على المستقبل في حالة تنوينه نحوَ (هو كاتبُ رسالة) ، أما قولهم (أقائم الرجلان وقائم الرجلان) ، فقائم مسند لا مبتدأ ، والمرفوع بعده مسند إليه"[٢].

٧) جعل المخزومي "حروف الجر أداوت إضافة، يتصل بها إلى إضافة ما لا يمكن إضافته، وذلك نحو (خرجت من البيت) فالبيت هنا مضاف إليه والفعل (خرجت) هو مضاف، ويرى أن العربية عمدت إلى هذه الأدوات (حروف الجر) للتوصل بها إلى إضافة الأفعال إلى ما بعدها ؛ لأن الفعل ببنائه وهيئته يأبى الإضافة" [٣].

وبهذا الرأي يتفق مع أستاذه إبراهيم مصطفى،وهما مسبوقان بهذا الرأي بالنحاة المتقدمين،حيث يقول الزمخشري: " لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة ، وهي المقتضية للجر والعامل هنا حرف الجر أو معناه "[٤] .

---

(١)ينظر: المخزومي ، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، مرجع سابق، ص١٣٨.
(٢)ينظر:المخزومي،**في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،مرجع سابق،ص٢٢،٢٣.
(٣)ينظر،نفسه،ص٦٥.
(٤)الزمخشري ، **المفصل** ، مرجع سابق، ص١٠٥.

والمبرد يقول عن الإضافة : " هذا باب الإضافة ، وهو في الكلام على ضـــربين : فمـــن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف إليه اسماً مثله ، أما حـــروف الجـــر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها(فمن والى)..... الخ ".[١]

٨) ألغى المخزومي "الإعرابين التقديري والمحلي وأعرب ما يقع خبراً للمبتدأ مـــن جملـــة اسمية أو فعلية أو ظرف على أنه خبر من غير إعراب تقديري أو محلي "[٢].

تابع دمشقية المخزومي في إلغاء الإعراب التقديري والمحلي ،حيث أعرب كل ما يقع خبرا للمبتدأ من جملة اسمية،أو فعلية،أو ظرفية على أنه خبر ، كما أنه اعتبـــر الإعـــراب التقديري والمحلي من أسوأ المنطلقات الفنية عند النحاة القدامى".([٣])

٩) " رأى أن علامات الإعراب ثلاثة :-

أ- الضمة للرفع ، أما الواو فهي ضمة ممطولة.

ب- الكسرة للخفض ، والياء كسرة ممطولة.

جـــ - الفتحة ، للنصب ".([٤])

وقد وافق المخزومي أستاذه إبراهيم مصطفى في أن الفتحة الحركة الخفيفـــة المـــستحبة عند العرب ، فاعتبرها علامة للنصب وبذلك يكون قد خالفه لأن إبـــراهيم مـــصطفى يـــرى أن الفتحة ليس بعلم إعراب .

أما النصب عند الجواري فقد رأى "أنه يأتي بالمرتبة الثانية من مراتب الإعـــراب ، أو هو المرتبة الوسطى فيه ، وأنّ علامته الأصلية هي الفتحة كما عند المخزومي"([٥]).

---

(١)أبو العباس،محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـــ)، **المقتضب** ، جـــ٤ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، ١٩٦٣، ص١٣٦.

(٢)المخزومي،**قضايا نحوية**،مرجع سابق،ص١٣٨،١٣٩.

[٣]) ينظر:دمشقية،**المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**،مرجع سابق،ص٢١٧،٢١٨.

[٤]) المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مرجع سابق،ص٦٦،وينظر: المخزومي، **قضايا نحوية**، مرجع سابق،ص٧٩،٨٠.

[٥]) ينظر:الجواري، **نحو التيسير**،مرجع سابق،ص٦٧،٦٨.

حاول المخزومي في هذا السياق تفسير حركة المثنى،"الذي شذ عن قاعدة أستاذه إبراهيم مصطفى – كما ذكرت سابقاً – وبين أن الألف جاءت فيه لبيان التثنية ، وليس علامة للرفع ؛ لأن الضمة وحدها علم للرفع ، ولو رفع بالضمة لزالت الألف ، وبإزالتها يذهب المعنى ، ويضيع القصد ، فترك المثنى في حالة دلالته على الإسناد بلا علامة تدل على هذه الوظيفة ، وكما بين سبب نصب جمع المذكر السالم وسبب نصب جمع المؤنث السالم بأن الفتح أغفل حملاً على جمع المذكر السالم فالمماثلة في الجمعية مدعاة للمشابهة في الإعراب ." [١]، وبهذا التعليل يذهب مذهب أستاذه إبراهيم مصطفى.

١٠) إطلاق اسم أفعال الوجود على (كان وأخواتها) مستبدلاً مصطلحاً بآخر ، لإثبات فعلية كان وأخواتها وأخذ برأي الكوفيين في اعتبار المنصوب بعدها حالاً. وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف في محاولته التجديدية ، وبعض المجددين . [٢]

١١) والتوابع عنده هي : "النعت وأنكر المخزومي النعت السببي ورأى أنه ليس نعتاً ،والتوكيد ، والخبر من التوابع ولكن شريطة أن يكون وصفاً للمبتدأ في المعنى ، أو كان هو المبتدأ في المعنى نحو : (خالدٌ شاعرٌ) ،أما إذا خالف الشروط السابقة كأن لا يكون وصفاً للمبتدأ أو مخالفته كأن يقع في سياق نفي فإنه لا يرتفع؛ لأنه لم يعد وصفاً للمبتدأ في المعنى بل ينصب نحو قوله تعالى : (ما هذا بشراً) و (خالد أمامك) فـ (بشراً) و(أمامك) خبران منصوبان لمخالفتهما للمبتدأ"([٣]).

وأجد أن المخزومي في هذا الوجه قد زاد إرباك الطالب ، وزاد في حيرته ؛لأنه أمام خبر منصوب للمبتدأ وهو يعلم أن خبر المبتدأ مرفوع، فلماذا هذه الإرباكات والآراء التي تشتت الطالب وتجعل النحو مادة عسيرة بالنسبة له .

أما البدل فقد أخرجه المخزومي من باب التوابع ولم يقرّ منه إلا ما عرف ببدل الغلط نحو قولهم (لقيت زيداً فرساً) ، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فجعل بدل البعض من كل وبدل الاشتمال توكيداً ، أما بدل الكل من كل فجعله (بياناً) .

١٢) والجملة عند المخزومي"ثلاثة أنواع :

---

(١)ينظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية**،مرجع سابق، ص ٩٣-١٠٩.

(٢)ينظر:شوقي ضيف ، **تجديد النحو**،ص١٢،وينظر:شاكر جودي،"مقترحات في تيسير النحو"،**المعلم الجديد**،ج٢، السنة التاسعة،١٩٤٥.

[٣]) ينظر:المخزومي،**في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،مرجع سابق،١٨٦-١٩٩.

١- الجملة الفعلية وهي التي يكون فيها المسند دالاً على التغير والتجدد ، أو هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره .
٢- الجملة الاسمية وهي التي يكون المسند فيها دالاً على الدوام ، أو لا يكون المسند فيها فعلاً .
٣- الجملة الظرفية وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه الأداة "([1]).

١٣) أسلوب التعجب (ما أفعلَه) و (أفعل به) يرى المخزومي" أن من العبث تحميلهما ما لا يحتملان ؛ لأنه من غير المجدي تحليلهما إعرابياً فإن تحليلهما يحيلهما إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب"([2]).

وتابع دمشقية المخزومي في أسلوب التعجب حيث" أنكر على النحاة المتقدمين اعتبار التعجب من الجملة الفعلية، ونادى باستعماله كصيغة انفعالية تصدر عن المتكلم"([3])

١٥) إن المناديات في رأي المخزومي من حقها النصب ؛لأنها لم تدخل في إسناد، ولا إضافة ، ولكن المنادى المفرد يلازم الرفع لئلا يشتبه بغيره لو حرك بحركة أخرى، مثلاً لو حرك بالفتح نحو (يا صديقَ)لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ألفه المنقلبة عن ياء .

للمخزومي أراء تيسيرية أخرى" منها :

المنصوبات في العربية هي الأسماء التي لا تكون مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه، وكذلك سمى الكلمات التي تذكر في الجملة بعد تمام الإسناد متعلقات الجملة الفعلية أو مكملات ، وتكون منصوبة ، كالمصدر الذي يؤدي عدة وظائف منها توكيد الفعل وبيان نوعه والظرف أو المفعول فيه ، ويأبى المخزومي هذه التسمية؛ لأنها تسمية عقلية وسماه المخزومي المكنى به عن المكان والزمان .

التمييز والحال ، والمفعول معه، فهو عند المخزومي ليس من متعلقات الفعل وليس له علاقة بالفعل أو ما يشبهه.

وأسماء الأفعال جعلها المخزومي أفعالاً بدائية متخلفة عن مرحلة مبكرة من مراحل العربية ،وغيرها من الآراء".

---

[1])ينظر:المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،مرجع سابق،ص٨٦،٨٧.
[2]) ينظر:المخزومي، نفسه،ص٢١٦.
[3]) ينظر:دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**،ص٢١٩.

ورأى المخزومي أن الفاعل نوعان : فاعل يفعل الفعل باختيار، وفاعل لا اختيار له في أن يفعل الفعل أو لا يفعله ، ويعرب كل منهما فاعلاً ؛لأنه مسند إليه .

وكما ذهب إلى جر الممنوع من الصرف بالفتحة؛ لأنه لوجر بالكسرة لا شتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ياؤه تخفيفاً .

أخرج من الاستثناء، ما سماه النحاة (الاستثناء المفرغ) وسماه هو القصر، وهو عنده توكيد ، وأخرج(غير وسوى) من الاستثناء ورأى أنهما إذا لم يسند إليهما أو لم يضف إليهما، إما نعت بعد نكره، أو حال بعد معرفة".[١]

ويرى الجواري أن (غير) لم ترد في القرآن للاستثناء كما زعم النحاة، بل وردت فيه إما صفة وإما حالاً، وإما معربة حسب موقعها من الكلام، وأورد آيات من القرآن الكريم تؤكد ما ذهب إليه، وأخرج (سوى) من الاستثناء مثل (غير)، لأنهما لم يستعملا على هذا النحو في القرآن الكريم، كتاب العربية الأكبر، ومعدن جوهرها الأصيل ، ومستودع خصائصها النقية.[٢]

وهكذا وافق الجواري شوقي ضيف، ومهدي المخزومي في إخراج (غير) و(سوى) من أدوات الاستثناء.

ومن خلال الاطلاع على الآراء التيسيرية للمخزومي يمكن الخروج بالملاحظات الآتية :

- لقد أخرج المخزومي فعل الأمر من تقسيم الأفعال ؛ لأنه كما قال خلا من ميزتي الفعل ، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه ، ثم أجده يقر فعليته كما يظهر من كلامه على(هلمّ)، إذ قال: " وأمّا (هلمّ) فهو فعل مركب من (ها) التنبيه و(لم) ومعنى الفعل (أي هلم)أقبل أو ائت أو احضر "... وفعليتها إنما تثبت بما تدل عليه من طلب إحداث فعل ".[٣]

---

(١)ينظر: **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،مرجع سابق،ص٦٤،٨١،وينظر: رياض يونس السواد ، **مهدي المخزومي وجهوده النحوية**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الكوفة ، ١٩٩٥ م، ص١٢٠.

(٢)ينظر:أحمدعبدالستارالجواري ، **نحو القرآن** ، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد،١٩٧٤،ص٦٤، ٦٥.

(٣) مهدي المخزومي ، **في النحو العربي ، نقد وتوجيه** ، مرجع سابق، ص ٢٠٠،٢٠٠١.

وهذه اعتبرت من المآخذ عليه؛" لأنه تردد في فعلية صيغة (أفعلْ) فهو حيناً يخرجها من الأفعال ، وحيناً آخر يقرها."[١]

أما بالنسبة لأقسام الكلام عند المخزومي فيعمد تقسيماً رباعياً وهو الفعل ، والاسم ، والأداة ، والكناية .

وهذا التقسيم الرباعي عند إبراهيم أنيس ، فهو يقسم الكلام العربي إلى : الاسم والضمير، والفعل، والأداة .

وتقسيم إبراهيم أنيس قريب من تقسيم المخزومي ، ولكن المخزومي ذكر الكناية، وإبراهيم أنيس ذكر الضمير، والذي أدرج تحت تقسيمه الأنواع الآتية :

الضمائر، ألفاظ الإشارة، هذا، تلك ...، الموصولات : الذي ، التي ... ، ولكن المخزومي توسع في هذا التقسيم أكثر من إبراهيم أنيس حيث أضاف المستفهم به : من، ما، أي ...، كلمات الشرط ما ، مَنْ ، أين ...، بالإضافة إلى ما ذكره إبراهيم أنيس .

وأرى أن المخزومي في القسم الرابع " قسم الكناية " ، قد توسع كثيراً وكان عليه أن يذكر المستفهم به ، وكلمات الشرط ضمن الأداة ، لكي يكون عمله أكثر دقة ، مما يسهل على طلبة العلم فهم أقسام الكلام وتمييزها.

ومع ذلك يبقى التقسيم الرباعي الذي جاء به المخزومي مقارنة مع غيره من تقسيمات الكلام كتقسيم تمام حسان السباعي للكلام"اسم ، وصفة ، وفعل ، وضمير ، خالفة ، وظروف،أداة "([٢]) تقسيماً واضحاً وسهلاً ويناسب طلبة العلم والناشئة،أكثر من غيره.

وقد سجلت عدة مآخذ على ما جاء به المخزومي من قبل عدد من الباحثين ،منها:-

١- تناقض المخزومي في بعض القضايا التي عرضها

يقول نعمة العزاوي :"إن المخزومي رفض (البدل) ولم يقل به ، إلا فيما يدعى بدل الغلط ، ولكنه في بحثه الاستثناء وجّه على أساس البدل بعض صور هذا الأسلوب كقولهم : (ما

---

(١)ينظر : نعمة العزاوي ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.

[٢])تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**،ط٣،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥،ص٩٠.

خرج الزائرون إلا زيداً)أو (زيد)، إذ قال عن (زيد) : ويجوز نصبه على الاستثناء ، وإبداله مما قبله ".([1]).

فهذا التناقض ليس عند المخزومي فحسب، بل عند الكثيرين ممن دعوا إلى التيسير والتجديد ، ونادوا بمبادئ لهم كإلغاء فكرة العامل ،ثم عودتهم إلى ما نهوا عنه ، كالجواري الذي نادى بإلغاء فكرة العامل،لكنه في كتابه (نحو القرآن)و(نحو الفعل) يعود لإثبات فكرة العامل ،ومن ذلك موافقته للنحاة "من أن الفعل المضارع ينصب بعوامل لفظية هي الحروف ، قال :"وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف أربعة هي ، أن ولن وكي وإذن ". [٢]

ونتيجة لذلك وصف المخزومي ما قام به الجواري بأنه :" يترجح بين التشبث بالقديم والنزوع إلى الجديد" . [٣]

٢- التكلف في تخريج بعض القضايا النحوية :

ونتيجة لرأي المخزومي من عدّ صيغة (فاعل) فعلاً ، والتي تعد من المآخذ عليه ، لجأ المخزومي إلى ما كان يلجأ إليه النحاة المتقدمون من توهم ألفاظ ، من أجل أن تسلم لهم القاعدة .

فقد رأى المخزومي أن حق هذه الصيغة (البناء) لفعليتها ، ولكنها لم تبنَ ، وإنما حملت على الأسماء في تحريك آخرها ، بمعنى أن الحركات في آخرها ليست دوال على معان إعرابية، كما لم تكن الحركات في أواخر الأفعال الأخرى دوالي على شيء من الإعراب، فحركات صيغة (فاعل) كما يرى المخزومي حركات إتباع للمجاورة ، فقولنا (عجبت له من ماهر في صنعته) ليس المجرور فيه صيغة (فاعل) إذ لا يقع الفعل هذا الموقع ، وإنما المجرور الحقيقي محذوف ، وتقديره (رجل ماهر) ، فالجر في ماهر من باب الحمل على الجوار، والنصب كذلك في قولنا :" رأيت ماهراً " أي "رجلاً ماهراً ".[٤]

([1]) ينظر : نعمة العزاوي ، مرجع سابق، ص١٧٢- ١٧٩.

(٢) مهدي المخزومي ،"ملاحظات على كتاب نحو الفعل للجواري" ، **مجلة الرابطة** ، عدد ٢، ١٩٧٥، ص٢٧.

(٣) مهدي المخزومي ، "ملاحظات على كتاب نحو الفعل للجواري" ، **مجلة الرابطة** ، عدد ٢ ،١٩٧٥ ص ٦.

(٤) ينظر : نعمة العزاوي ، مرجع سابق ، ص ١٨٠.

وقد ناقش إبراهيم السامرائي آراء المخزومي في الجملة الفعلية وأنواعها وأخذ عليه تقدير مجرور حقيقي ، ومنصوب حقيقي كما في المثالين السابقين ورأى في هذا التقدير تنكراً للمنهج الوصفي ، وأخذاً بالمنهج القديم ، وعلق بعد ذلك على هذا المنهج قائلاً :" وهذا المنهج النحوي القديم مما لا يرضاه البحث العلمي الحديث ، فهو ذهاب في المجهول . (١)

ويمكن القول فيما ذهب إليه المخزومي من باب الحمل على الجوار أن هذا المذهب لا يجدي نفعاً للطالب ، بل على العكس يجعل الطالب في حيرة من أمره من هذه التقديرات فلماذا نُلجئ الطالب لتقدير محذوفات ، والجملة واضحة ولا تحتاج لذلك .

وعلى الرغم من كثرة المآخذ والانتقادات التي وجهت إلى هذه المحاولة ،إلا أن هناك من قدرّوا جهود المخزومي وأشادوا بمحاولته .
ومما يؤكد ذلك قول مصطفى السقا في مقدمة كتاب المخزومي :"في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث :" وهذا الكتاب أقرب منهجاً ، وأيسر سبيلاً للمتأدبين والمثقفين ، الذين يطلبون معرفة النحو العربي ، للاستفادة منه في القراءة والكتابة فضلاً عن طلاب المعاهد والكليات ، ومن أجل هذا ينبغي أن تتوافر جهود الأساتذة والمدرسين ومحبي تيسير النحو على دراسة منهج هذا التأليف" . (٢)

وقدر كذلك محمد حسين الصغير جهود المخزومي في تجديد النحو وتيسيره حيث تحدث عن أعماله التي قدمها والتي " كانت مدعاة للتجديد في جميع أبعاده :

١- التجديد التراثي : لقد كان من أهم ما قام به المخزومي دفع المزاعم الرخيصة ، ودحض الافتراءات الظالمة تجاه النحو العربي فيما زعمه دعاة تأثر النحو العربي بالأثر اليوناني .

٢-التجديد في معالجة التيسير قي التفريق الدقيق بين مصطلحات كل من التيسير، والتسهيل، والإصلاح.

---

(١)إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ،ط٣،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٩٨٣، ص٤٥.
(٢) مهدي المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق، ص٧.

٣- التجديد في النظرة الموضوعية إلى علم المعاني؛ لأنه يرى أن ذلك المنحى الـذي اتجه إليه هؤلاء في ضم علم المعاني إلى علم النحو ،أقل مما ينبغي تطبيقه بل إن من " سـموا علماء المعاني هم النحاة الحقيقيون ، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام.[١]

وأستطيع القول إن محاولة المخزومي كغيرها من المحاولات بالرغم مـن أنهـا أكثـر شمولية من غيرها من المحاولات، كمحاولة إبراهيم مصطفى إلا أنها لم تسلم من النقص ولـم تسلم من وجود مؤيدين ومعارضين .

وأرى أن الكثير من الآراء التجديدية التي جاء بها المخزومي لم تخدم طلبة العلم ، ولم تسهل وتيسر مادة النحو لديهم ، وليست من التجديد في شيء كجعل حروف الجر أداوت إضافة فهذا ليس مما هو في مألوف الطالب؛ لأن ما بعد حروف الجر اسم مجرور ،وكـذلك إعـراب المثنى مثلاً في حالة الرفع بالضمة وليست بالألف ، وإعراب خبر كان وأخواتها حالاً وغير ذلك الكثير .

ومعظم المحاولات السابقة تجمعها قضايا وآراء كثيرة، ولكن الأساس الذي قامت عليـه جميعها هو إلغاء نظرية العامل، وكانت جميعها متأثرة بآراء ابن مضاء القرطبي .

إنّ معظمهم لم يلغوا نظرية العامل وإنما استبدلوها بعوامل أخرى مما سـاهم فـي زيـادة الصعوبة في النحو العربي، وهذا الأمر يؤكد أن العامل ليس هو السبب الكامن وراء صـعوبة النحو دائماً.

ولهذا فإن معظم المحاولات التجديدية عند المحدثين لم يكتب في تقديري لها النجاح لأنهـا تجاوزت الحد في تسميته تجديداً وتيسيراً، حيث بنى معظمهم محاولاته على ما هو مهجـور أو قليل الاستعمال أو على الشواذ،مما زاد في تعقيد النحو، وصعوبته.

---

(١)ينظر ، محمد حسين علي الصغير ، **نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري** ، مرجع سابق ، ص٢٦.

الفصل الثالث

آراء عفيف دمشقية في تجديد النحو العربي

يؤمن دمشقية بأن العلوم في تطور مستمر، وعلينا ألا نكتفي بما جاء به المتقدمون؛ لأننا لو بقينا على هذا لما عرفت العلوم الرقي والتطور، ولكتب عليها الجمود ثم الضمور ثم الاندثار ويظهر إيمان دمشقية في ذلك عندما يجيب على من يقول" بأننا وضعنا يدنا على موطن الداء، وإننا لم نأت بجديد، إذ سبقنا الكثيرون في هذا المضمار وجاسوا في مسالكه الوعرة، ولم يخرجوا من متاهاته بطائل، وأن المشكلة أزلية وأبدية، ونجيب على ذلك القول بأننا مع اعترافنا بأسبقية كثير من الغيارى على اللغة العربية وفضلهم، لا يسعنا التسليم بالاكتفاء من الغنيمة بالإياب، إذ لو قدر للعلوم الإنسانية، ومن بينها العلوم اللسانية، أن يكتفى بما قاله السابق وأن يصرف النظر عن محاولة الإدلاء بدلو جديدة لما عرفت فنّ التطور والرقي الذي نعرفه اليوم ولكتب عليها الجمود والضمور والاندثار". (١)

لعل ما يميز دمشقية أنه بدأ محاولة التجديد في النحو العربي بإزالة الغموض عن نشأة النحو العربي ، قبل البدء بعرض المسائل والقضايا والآراء النحوية المختلفة ، لأنه كان من المؤمنين بتخليص النحو من الشوائب التي علقت به منذ بدايات النشأة الأولى لعلم النحو.

حيث بين دمشقية أن النحو العربي في بداياته وعندما" نهد العلماء لتأريخ النحو ، لم يراعوا جانبه الوظيفي البحت ، بوصفه علما يهدف قبل كل شيء إلى تنظيم الكلام ، بل خلطوا به كل ما له علاقة باللغة من صرف وفقه وفوارق لهجية ومادة معجمية حتى غدا كل عامل في حقل اللغة المترامي الأطراف نحويا" (٢) وأطلق دمشقية على هذا الخلط(متاهات القدماء).

---

(١) دمشقية ،**المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، مرجع سابق ، ص ١٩٥.

(٢) ينظر : دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٥.

أما المحدثون فأهم اهتماماتهم في النحو العربي هو البحث" عن أصل النحو العربي ، فمن قائل بأنه اقتباس من الهنود ، وزاعم بأنه نسيج على منوال السريان واليهود ، ومدّع بأنه محاكاة للإغريق وغيرها الكثير" [١] وأطلق دمشقية على ذلك (متاهات المحدثين) .

وقد دفعه هذا الأمر للخوض في نشأة النحو العربي ، كما يقول دمشقية" لأنه يريد أن يخرج فيها بجديد ، خدمة للغة العربية ، وغيرة عليها ؛لأنها اللغة الأم وحرصا على بقائها متلألئة بين مثيلاتها من اللغات الحية" [٢]

يهدف دمشقية أيضا من دراسة نشأة النحو العربي ، إلى نفض ما تراكم من غبار على تاريخ النحو العربي ، وجعل هذا العمل فاتحة عمل أمام الباحثين والدارسين إلى أشواط أبعد وأوسع وأكثر سداداً ؛لأنه يريد من وراء كل هذه الدراسة "تيسير النحو لطلاب العربية والناطقين بها ، ولن يتم ذلك كما يرى دمشقية ، إلا بتخليص لغتنا مما رافق تاريخها من محنطات ، وما كبلوها به من إرهاق خلال مسيرتها الطويلة" [٣]

أفاض دمشقية في الحديث عن نشأة النحو العربي , ولكنه لم يأتِ في هذا المضمار بجديد، ولعل الجديد الذي يريده دمشقية من دراسته هذا البحث هو أن يبدأ بتعليم الطلبة النحو من نشأته ثم بعد ذلك البحث في القواعد والقضايا النحوية المتنوعة ويعد ذلك البحث من مميزات محاولات دمشقية ؛لأن الطالب في مراحله الدراسية الأولى بحاجة إلي العلم بهذه النشأة .

حيث قام هذا البحث على التساؤلات التي لا تتوقف عند دمشقية ، وهذا منهج قلما يتقنه الباحثون ، لأن جميع تساؤلاته لا تكفيها إجابات سطحية مبتورة غير واضحة وإنما الإجابات المتسعة المتنوعة المعمقة والواضحة ويظهر ذلك من مناقشته لآرائه المختلفة حول أصل النحو العربي وأسباب وضعه وواضعه .

---

(١) دمشقية ، المرجع السابق ، ص٥،٦.

(٢)ينظر :دمشقية ، **تجديد النحو العربي**، مرجع سابق ، ص٦.

(٣)ينظر : دمشقية ، المرجع نفسه ، ص٦.

وقد توصل إلى " نتائج قيمة وذات أهمية , تساعد الطلبة في فهم نشأة النحو العربي , دون الشعور بالاضطراب والتعقيد ؛لأنّه حاول أن يزيل الغموض الذي يلف هذه النشأة ويصل إلى حقيقة علمية يمكن الركون إليها "([1]).

ولذلك لم يكتف دمشقية بتلمس مواطن الداء وأسباب العلة، بل يؤكد أنه" من المؤمنين بأن المجال يتسع أمام كل باحث نبيل القصد صادق النية لوصف الداء، ولا عبرة بألا ينجع العلاج ويعطي ثماره في الحال، فلا بدّ من أن يفلح في القضاء على جزء من المرض يتلوه القضاء على الأجزاء الباقية بأنواع أخرى من العلاج، يقدمها أبناء اللغة البررة في خضم نهضتهم الجديدة. [٢]

أعتقد أن دمشقية يريد أن يؤكد أن عملية التجديد في النحو العربي لا تأتي مرة واحدة، بل لا بدّ من الدراسة المتأنية، والتخطيط الهادف المنتظم الذي يسير في خطوات منتظمة، وعبر مراحل متعددة إلى أن يصل الغاية المطلوبة، التي فيها التيسير والتسهيل على طالب العربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابدّ من تكاتف الجهود؛لأن عمليات التجديد لا تقوم بجهود فردية، بل بجهود أبناء العربية الغيارى عليها.

ولعلّ ما ذكره دمشقية من أن التجديد لا بدّ أن يكون على مراحل متعددة هو ما يميز محاولته عن غيرها من المحاولات ، التي وضعت أفكارها مرة واحدة، زاعمة أن النحو لا يكون سهلا على طالب العربية إلا بها ، ثم يأتي آخر بخطوات أخرى، ولكن دمشقية يؤكد أهمية العمل الجماعي ، الذي يقوم به علماء بررة محبون للغتهم،لكي يصلوا في النهاية إلى الغاية المطلوبة وهي تيسير النحو العربي على طالبيه.

وقد التزم دمشقية بما عزم عليه حين بدأ في كتابه(تجديد النحو العربي)عام ١٩٧٦م بوضع الخطوات الأولى لهذه المرحلة، أو كما سماها دمشقية سلسلة ، حيث قال :" وهذا ما

([1])ينظر: عفيف دمشقية ، نفسه ،ص٣٢-٧٤، ٧٧-١٠١.
(٢) دمشقية ، المرجع نفسه ، ص ١٩٥.

نرجو مخلصين ، وبكل تواضع، أن نفعله عبر السلسلة التي سيكون هذا الكتاب حلقتها الأولى" (١)

حيث عرض من خلال سلسلة كتبه، أهم الآراء التجديدية في النحو العربي، وذلك من خلال عرض أهم آراء البصريين والكوفيين، ثم الأخذ منها ما هو أفضل لتيسير النحو العربي، حيث وضح ذلك بقوله إن "الهدف من دراستنا إنما كان ولا يزال البحث عن أفضل الطرق لتيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرها". (٢) ثم الأخذ من آراء النحاة السابقين ، ما يمكن أن يكون خدمة لتجديد النحو، حيث قال :" ولعلّ من الممكن اتخاذ بعض ما التمع في ثنايا بحثهم نقاط انطلاق تساعد على تحقيق هدفنا الأخير" (٣) وهو تجديد النحو العربي وتيسيره على طلبة العلم، حيث أكدّ من خلال دراسته للنحو الكوفي في كتابه (خطى متعثرة) أن الهدف من دراسته لهذا النحو هو خدمة لتيسير النحو العربي حيث قال:"والذي يهمنا قبل كل شيء هو معرفة ما إذا كان الكوفيون قد أتوا في نحوهم بجديد يمكن أن يخدم هدفنا النهائي ، أي تيسير النحو العربي على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم ".(٤)

ولعلّ ما يميز هذه المحاولة هو" العودة إلى التراث العربي الأصيل ، ثم نخل هذا التراث والإبقاء على ما فيه من زبدة لتكون نواة طيبة لنحو عربي جديد". (٥)

ومما يؤكد ذلك ما فعله دمشقية من دراسة لآراء الأخفش الأوسط ، ومناقشة أهم الآراء التي يمكن اعتبارها خطوات تجديدية خيرة ، حيث قال :" وقد سقناها على سبيل المثال لا الحصر طمعا في الاسترشاد بها يوم ننهد للكلام على تيسير النحو العربي على أبناء العروبة وطلاب العربية، ولا يعني هذا أننا نأخذ بها على علاتها ، وإنما أننا نراها منطلقات صالحة إلى غرضنا الأساسي ، وأضواء كاشفة لمستقبل للنحو ، نرجو أن يكون أفضل من ماضيه". (٦)

---

(١)دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦٩.

(٢)دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، ص٢٠٠.

(٣)دمشقية ، نفسه ، ص ٢٠٠.

(٤)دمشقية ، نفسه ، ص١١١.

(٥)دمشقية ، نفسه ، ص ٦.

(٦)دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، ص١٠٥.

ومما يؤكد أن عملية تجديد النحو تحتاج إلى زمن طويل كي يصل الباحث من خلالها إلى الغاية المنشودة قول دمشقية :" أردناها نوعا من الضوء الكاشف على دربنا الذي قد يطول قبل أن نبلغ الغاية الأخيرة لهذه الأبحاث ، ألا وهو تيسير النحو العربي وجعله أكثر وظيفية ، ورده إلى ما كان يرجى منه في بدء نشأته وهو الأخذ بيد الناشئة من الناطقين بالضاد لضبط لغتهم وتقويم ألسنتهم ". (١)

وأكدّ دمشقية أن عملية التجديد مسؤولية كل باحث يحب لغته ويغار عليها ، ولهذا يطلب من كل باحث أن يسعى إلى ذلك الأمر ، حيث قال :" ويسعى كما نسعى أو أحسن مما سعينا إلى تحقيق هذا الهدف الذي لا يخامرنا الشك لحظة واحدة في نيله". (٢)

وسأعرض أهم آراء دمشقية في تجديد النحو العربي ، لمعرفة جهوده في تجديد النحو، ومدى التزامه بالهدف الذي يسعى إليه .

آراء دمشقية في تجديد قواعد النحو العربي:

أولا: رأيه في نظرية العامل :

ذهب كثير من المعاصرين" كإبراهيم مصطفى ،والمخزومي"(٣) إلى أن صعوبة النحو ناتجة عن نظرية العامل ؛لأن المتقدمين وهم يسعون لبناء فلسفة العامل ، أسرفوا في التعليل للظاهرة الإعرابية ، فجاء عملهم مبالغا فيه ، ونجم عنه بعض المشكلات .

ومن هذه المشكلات ما أثار بعض الخلاف بين النحاة ،"كالخلاف على رافع المبتدأ فالكوفيون يرفعونه بالخبر ، وجانبا من البصريين يرفعونه بالابتداء"(٤).

.ومن المشكلات التي أثارها العامل أيضا ما نلمحه من سوء التقدير والتأويل لدى النحاة ، وكذلك" التناقض في تصنيف العوامل ، إذ يذهب جمهور النحاة إلى أن (كي) جارة للاسم طورا ، وناصبة للفعل تارة ، لكن إذا دخلت عليها (اللام) كانت حرفا ناصبا فقط ، كقولهم : جئت لكي تكرمني ، وإذا لم تدخل اللام كانت حرفا جارا ، كقولهم : جئت كي تكرمني " (٥)

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ،مرجع سابق، ص٥.

(٢)دمشقية ، المرجع نفسه ، ص٦.

(٣)ينظر:إبراهيم مصطفى،**إحياء النحو**،مرجع سابق، ص ٤٢-٤٤ ،وينظر: المخزومي، قضايا نحوية، ،مرجع سابق،ص ١٢٨-١٣٨، وينظر: السيد أحمد علي محمد ، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي،ط١ ،دار الثقافة العربية،١٩٩١،ص ١٢٧-١٣٨.

(٤) ابن يعيش،شرح المفصل،ج ١،مرجع سابق،ص ٣٨-٤٨ .

(٥)ينظر: الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ج٢، مرجع سابق،ص١٢١.

وقد ثار النحاة المتقدمون على نظرية العامل ، ومن أبرز من حمل لواء الدعوة إلى تحطيم قيود العامل ، هو ابن مضاء القرطبي في كتابه : (الرد على النحاة). [١])

أما في العصر الحديث فقد بدأ هذه الثورة إبراهيم مصطفى في كتابه :(إحياء النحو) كما وضحت ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة – ثم بدأت بعد ذلك محاولات تقوم على تجديد النحو العربي وتيسيره ، وكلها تنادي بإلغاء نظرية العامل ، تسهيلا على الناشئة ، لما في هذه النظرية من كثرة التعليلات والتأويلات ، حيث يقول دمشقية: " وتسرّب إلى النحويين فيما تسرب إليهم في اتصالهم بعلوم الدين والكلام فكرة (العامل)، وهي تعتبر المحور الذي دار عليه النحو وما زال حتى أيامنا هذه ولئن كان النحويون قد قالوا بفكرة العامل التي قال بها الفقهاء وراحوا يكرهون النحو على تطبيقها ، والخضوع لما تقتضيه من تقدير وتأويل " [٢]وقد ذكر دمشقية في موضع آخر"إن إكراه النحويين اللغة على الخضوع لما تقتضيه فكرة العامل كان منهجا خاطئا". [٣] يرفض دمشقية منهج النحويين في إكراه اللغة على الخضوع لما تقتضيه فكرة العامل من تقدير وتأويل، على منوال الفقهاء، وعلماء الكلام ويعد هذا المنهج منهجا خاطئا. وكذلك يظهر دمشقية رفضه لفكرة العامل في المسائل التي فيها الكثير من التأويلات، بعرضه لآراء الكوفيين والبصريين ، حيث يصف عملهم بقوله يصف الكوفيين : " لو لم تكن فكرة (العامل) طاغية عليهم" [٤] ويصف البصريين بقوله : " لا يسعنا أن نمرّ بهذا التعليل دون الإشارة لما فيه من مغالطة فرضتها فكرة العامل ". [٥]

ومما يؤكد رفض دمشقية لفكرة العامل التي تؤدي إلى الكثير من التأويلات إعجابه بالأخفش الذي ألغى فكرة العامل ، حيث يقول :" وهذا مما لاشك رأي جدير بالاهتمام لما فيه من ثورة على فكرة العامل إن لم يدفع بها الأخفش إلى غايتها المفترضة ، فهو لم يتورع على كل حال من الجهر بها على صعيد من الصعد " [٦]

---

(١)ينظر لمعرفة المزيد :الفصل الأول من هذه الدراسة ، ص ٤٢-٤٤.

(٢) عفيف دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٥٨.

(٣) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١١٤.

(٤) ينظر:عفيف دمشقية ،**خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١١٧- ١١٨.

(٥) دمشقية ، نفسه ، ص ١١٧-١١٨.

(٦) دمشقية، نفسه ،ص ٧٥ .

وقد ذهب الفراء إلى ما ذهب إليه الأخفش ، من إلغاء لفكرة العامل ، حيث " أعرب الاسم المرفوع بعد (إذا) و (إن) الشرطية في مثل : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ سورة الانشقاق آية ١﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ سورة التوبة آية ٦ ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ سورة النساء آية ١٧٦ مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ". (١)

وينتقد دمشقية الكوفيين في دراسة الجملة العربية القائمة على فكرة العامل مما جعلهم يضيفون عدة عوامل إلى لائحة العوامل البصرية ، حيث يقول:" ولو لم تكن فكرة (العامل) طاغية عليهم ،لما تشبثوا بنظرية (العامل) وأضافوا بضعة عوامل جديدة إلى لائحة العوامل البصرية، وناقضوا البصريين في ماهية بعض العوامل كما في ترافع المبتدأ والخبر". (٢)

ويقدم دمشقية أمثلة تؤكد مدى تمسك الكوفيين بفكرة العامل في بعض القضايا ، حيث يقول دمشقية : " إن دلت على شيء فإنما على مدى اضطراب الكوفيين بإزاء فكرة (العامل) ، ورضاهم بذلك الاضطراب بدلا من التفكير في الخلاص من قيود العوامل ، ومن هذه الأمثلة : ما ذهب إليه الأخفش إلى أن ارتفاع المضارع نتيجة (لتعريه) من العوامل اللفظية ، والكسائي الكوفي ذهب إلى أن المضارع مرفوع بحروف المضارعة ".(٣)

يؤكد دمشقية رفضه لفكرة العامل ، ويذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي في إلغاء فكرة العامل ففي جملة مثل: (زيد قام) يكون الاسم المرفوع فاعلا للفعل قام الظاهرفي الجملة ، وليس كما قالوا : إن في قام ضميرا فاعلا". (٤)

ويرى دمشقية أنهم بمثل هذه الصورة للإعراب التي تؤكد تشبث البصريين في نظرية العامل قد" أكرهوا أجيال الناطقين بالضاد بعدهم على تقدير فاعل مستترلـــ (قام) ...وهو ما اعترض عليه ذات يوم ابن مضاء القرطبي ". (٥)

---

(١) دمشقية ، المرجع السابق، ص ١١٧ .

(٢) ينظر : دمشقية ، مرجع سابق ، ص ١١٧-١١٨.

(٣) ينظر : دمشقية ، نفسه ، ص ١١٧-١١٨.

(٤) ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

(٥) ينظر : دمشقية ، نفسه ، ص ١٣٦.

ويصف عبد الفتاح الحموز عمل الكوفيين في مسألة إعراب الاسم المتقدم على الفعل كقولهم : (زيد قام) فاعل ، وعدم اللجوء إلى التقدير والتأويل بأنهم " رواد للمنهج الوصفي المعاصر في سماته الرئيسية". (١)

ومن الذين نادوا بإلغاء فكرة العامل شوقي ضيف ،الذي رأى أن في إلغاء فكرة العامل طريقا إلى التيسير في النحو ، وكذلك غيره من المجددين في النحو أمثال المخزومي ،و دمشقية.

كما يرى شوقي" أن إلغاء العامل من النحو يلغي –على حد تعبيره– كثيراً من الأبواب التي لا طائل تحتها ، ويخلص العربية من التأويل والتقدير". (٢)

وممن أنكروا القول بالعامل أيضا مهدي المخزومي فهو يقول :" ولسنا من الذين يقولون بالعامل ، وبأن النصب ، والرفع ، والجر آثار للعامل ، يدل وجودها على وجود العامل لفظا أو تقديرا ". (٣)

ولكن عطا موسى يرى " أن المخزومي لم ينكر العامل ، بل إنه استبدل بالعامل عاملا آخر هو السياق ، مثله في ذلك مثل تمام حسان الذي استبدل بالعامل قرائن أخرى تتظافر على توضيح المعنى ، أي تعمل على تجلية المعنى ومثل هؤلاء كمثل مؤلفي كتب الرياضيات حين استبدلوا بالخط المستقيم مصطلح القطعة المستقيمة ، للكشف بعد أن وقفنا أن الأمر لا يعد تعددا في الأسماء للمسمى الواحد ". (٤)

وأعتقد أن ما ذهب إليه عطا موسى صحيح ، لأن القرائن التي جاء بها تمام حسان تتظافر على المعنى وكأنه استبدال عاملا بآخر ، ومما يؤكد ذلك أن عباس حسن ذهب إلى" أن العامل في الحركات أو الذي يحدث الحركات هو المتكلم ، إلا أن النحاة نسبوا إليها العمل لأنها المرشد إلى المعاني والرموز". (٥)

---

(١) ينظر: عبد الفتاح الحموز،الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر،الشركة الجديدة،عمان،ص١٦٤.

(٢) ينظر: ابن مضاء القرطبي ، مرجع سابق ، ص ٥٠.

(٣) مهدي المخزومي ، **في النحو العربي تقد وتوجيه** ،مرجع سابق، بيروت ، ص ٢٠٨-٢٠٩ .

(٤) ينظر: عطا موسى، **مناهج الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

(٥) عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج١ ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٧٤.

ولكن دمشقية لم يذكر بدائل أخرى للعامل ، ولم يقترح صورا جديدة للعامل ، كغيره من المجددين كالمخزومي مثلا ، وهذا فيما أعتقد يؤكد التزامه بمنهجه الذي سار عليه وهدفه الذي أراده ، وهو تيسير النحو على طلبة العلم .

ويمكن أن يقال إن دمشقية لم يرفض فكرة العامل رفضا قاطعا ، أو يدعو إلى هدمها كما فعل ابن مضاء القرطبي ، ولكنه رفض تقدير العامل الذي فيه كثير من التأويلات والتعليلات ، حيث يقول عن فكرة العامل :" وراحوا يكرهون النحو على تطبيقها والخضوع إلى ما تقتضيه من تقدير وتأويل ". (١)

حيث قدم دمشقية مثالا أكد فيه على تمحل النحاة ، من أجل الحفاظ على منطقهم" كما هي الحال مثلا في كون (المبتدأ) مرفوعا بالرغم من انتفاء وجود مؤثر يعمل فيه الرفع فما العمل ؟ لم يفقد النحاة صوابهم أمام مثل هذه الظاهرة ، بل راحوا يحتالون للبقاء منسجمين مع أنفسهم ، ومنطقهم من أنه لا بد من وجود (عامل) يعمل في الكلمة فما كان منهم إلا أن قالوا إن (عامل الرفع) في المبتدأ عامل (معنوي) سموه (الابتداء) ". (٢)

ومما يوضح منهج دمشقية في فكرة العامل مخالفته الخليل بن أحمد في إعراب (القرطاس) ، والذي لم يكتف الخليل بتقدير عامل محذوف هو الفعل (أصبت)، بل يمد في التعليل والتأويل مبينا سبب حذف الفعل ، لكن دمشقية يقول :" وإذا شئنا أن نتحدث بمنطق (علم اللغة الحديث) ، قلنا إن السبب هو ميل المتكلم إلى الاختزال والسهولة المتمثلة في حذف جزء من الجملة أصبح بمنزلة المقرر في ذهن المخاطب ، فلا حاجة بالتالي إلى مزيد من التقدير". (٣)

أما المخزومي فيقرر" سبب نصب كلمة (القرطاس) هو تظافر ملابسات الخطاب ، ومناسبات القول مع السياق ". (٤)

وأحسب أن دمشقية عندما وضح سبب نصب (القرطاس) وهو ميل المتكلم إلى الاختزال والسهولة كان أقرب إلى روح التيسير لأن طالب العربية يشعر بالرضا بهذا التعليل البعيد عن كثرة التعليلات والتأويلات التي ترهق الطالب وتبعده عن العربية ونحوها.

---

(١)دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، ص١٥٨ .

(٢)دمشقية ، المرجع نفسه ، ص١٥٨.

(٣)دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٥٠.

(٤) المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مرجع سابق ،ص٢٠٨، ٢٠٩.

وقد أنكر دمشقية تعليل النحاة القدامى للظواهر النحوية، وهذا كله يدور في فلك العامل، حيث يقول دمشقية :" إن النحاة الأوائل راحوا يفلسفون تلك الظواهر ، معللين كل ظاهرة منها على حدته ، فكان من جراء ذلك انحراف الدرس النحوي في أغلب الأحيان عن غايته في الأخذ بيد الناشئة والأدباء ، ورجال الفكر للتعبير تعبيرا سليما عن آرائهم وخواطرهم، وبات النحو ضربا من الرياضة الذهنية يتبارى فيه علماء النحو، مزايدا بعضهم على بعض، حتى كان لنا فيه مع الزمن هذه الحصيلة التي ناءت بها الأجيال جيلا بعد جيل، وكان من نتائج ذلك أن وضع النحاة قواعدهم الكلية وفقا لمستلزمات منهج التعليل ، وبمعزل عن (الاستعمال اللغوي) الذي له حق الصدارة والتقدم، وبعيدا عن منطق الأشياء الذي يفرض أخذ الظواهر على علاتها بدلا من إخضاع اللغة إلى منطق آخر ليس من طبعها، ولا من خصائصها ". (١)

وقد ذكر دمشقية أمثلة من تعليلات النحاة للظواهر النحوية كتعليل سيبويه ، والأخفش لعدم جزم الأسماء وجرّ الأفعال ، والأفعال لا تجرّ ، حيث وضعوا تعليلات لا داعي لها ، وقد علق عليها دمشقية حيث قال :" والحق أننا لا ندري ما الدافع إلى كل هذا التعقيد، وقد كان الأهون والأجدى أن يقال بأن العربية تخص الأسماء من حركات الإعراب بالرفع والنصب والجر دون الجزم ، وقل الشيء نفسه في بيان السبب في عدم جر الأفعال – المضارعة طبعا – لأنها وحدها المعربة". (٢)

فقد أكد دمشقية أن النحو "أصبح ضربا من الرياضة الذهنية ، وهذا بدوره جعل الأجيال والناشئة ينفرون من النحو ، لأن النحاة وضعوا قواعدهم الكلية وفقا لمستلزمات منهج التعليل وبعيدا عن الاستعمال اللغوي ".(٣).

ولذلك يرى دمشقية " أن يقال في كثير من الأمور اللغوية (هكذا خلقت) إن لم يطالبهم بأن يجعلوا اللغة كلها على هذا المنهج القويم ، نظرا لأن اللغة أية لغة ، لا تخضع كل الخضوع ولا في جميع الأحوال لمنطق معين". (٤)

---

(١)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية** والفنية إلى النحو العربي ، مرجع سابق ، ص١٢٩، ١٣٩.

(٢)دمشقية، المرجع نفسه، ص١٣٠.

(٣) ينظر : دمشقية ، المرجع نفسه، ص١٢٩.

(٤)دمشقية، المرجع نفسه، ص١٣٧.

وقد كان مسترشدا في هذا الرأي برأي ابن سنان الخفاجي عندما قال :" إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لايثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك ".[١]

ثانيا: رأيه في التنازع:

يقرر دمشقية أن هذا الباب نتيجة فكرة العامل التي سيطرت على كثير من النحويين، في أن الفعل لا بد أن يعمل وإن لم يرفع فاعلا فماذا يعمل إذن؟

حيث يقول عفيف دمشقية : "لكن منطق النحاة – وهو ليس منطقا لغويا كما رأينا – يأبى أن يحدث حدث ولا يكون وراءه محدث ، وأن يوجد (عامل) ولا يكون له معمول" [٢]

ويرى دمشقية في مثل : (حَضَرَ وخَطَبَ زيدٌ) أن المخاطب لا يمكن أن يخطئ في أن الذي (حضر) هو نفسه (زيد) الذي (خطب)، ولكن تمسكهم بفكرة العامل هي التي جعلتهم يقدرون فاعلا للفعل الأول ، والفعل الثاني (خطب) فاعله زيد، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون نقيضه ". [٣]

ويقول عفيف دمشقية : " كان الأمر يهون لو أن النحاة وقفوا به – أي التنازع عند هذه الأمثلة ، كان من الممكن أن نتغاضى عن تقديرهم الفاعل تارة (حَضَرَ وخَطَبَ زيدٌ – ضربني وضربت زيدا) والمفعول طورا (ضربت وضربني زيدٌ) ولكنهم ذهبوا يفترضون صيغا من الصعب– إن لم نقل من المستحيل – أن تجري على لسان ، من مثل :

- ضربت وضربوني قومَك .
- ضربني وضربتهم قومُك .

---

(١)دمشقية، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٥.

(٣)دمشقية ، المرجع نفسه ، ص١٤٥.

- ضربوني وضربتهم قومَك.
- ضربوني وضربت قومَك.
- ضربت وضربني قومُك (قياس على ضربت وضربني زيدٌ) ، (ضربت وضربني زيدا .... وغيرها)". (١)

ويتساءل عفيف دمشقية بقوله:" ما الذي يحمل المتكلم على مثل هذه الصيغ كقوله: (ضربت وضربني زيدٌ) ويكره السامع على تقدير (ضربت زيدا وضربني زيدٌ) أو يقول ضربني وضربت زيدا) ويضطره إلى تقدير (ضربني زيد وضربت زيدا في حين تتيح له بنية اللغة أسلوبين لا يزيدان في عدد كلماتهما على الأسلوبين المذكورين ، وهما في الوقت نفسه أنصع بيانا ، وأبعد عن كل لبس :

- ضربت زيدا وضربني
- وضربني زيدٌ وضربته". (٢)

ويرى عفيف دمشقية في كثير من الصيغ التي ذكرت في باب التنازع "أنها ضرب من التخرص المعنت في الوقت الذي تتجلى فيه بساطة اللغة وسماحتها لاستخدام ما هو أسهل، وأقرب إلى منطق الأشياء واللغة، بدل سلوك الأعقد والأبعد، من غير سبب إبلاغي أو داع بياني" (٣)

وبالرغم من أن النحاة المتقدمين لم يوافقوا على أن يكون الاسم الظاهر فاعلا لكلا الفعلين، إلا أن الفراء ، وهو إمام الكوفيين ،قد أجاز ذلك حين قال :" إذا تنازع العاملان على مرفوع فالعمل لهما ولا إضمار " (٤) .

وهذا القول للفراء يؤكد ما ذهب إليه دمشقية وغيره من المجددين ، لأن هذا هو سبيل المعنى ، وهو مؤداه وبهذا نسهل على الطلبة ؛ لأن الطالب فهم وحده كما في المثال :(قام وقعد زيد) أن الذي قام وقعد هو(زيد) . ولكن ابن هشام يرى" في مثل هذه الصيغة من باب التنازع : (أكرمت وأكرمتني هند) أن مفعول الفعل الأول (أكرمت) محذوف لدلالة ما بعده

---

(١)ينظر : دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٦.

(٢)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٦

(٣)ينظر : دمشقية ، المرجع نفسه ، ص١٤٧.

(٤) علي نورالدين ،شرح الأشموني،مرجع سابق ، ص١٨٤.

عليه ، وأن فعله في الكلام يستغني عنه و(هند) تكون فاعلا للمفعول الثاني ، فابن هشام يرفض أن يكون الفاعل لكلا الفعلين"[١] .

ويخلص دمشقية من خلال الصيغ التي عرض لها عند النحاة المتقدمين ، والتي عدّها ضربا من التخرص المعنت – إلى" أن كل هذه المماحكات والتمحلات ليست سوى نتيجة طبيعية لافتراض النحاة كل أسلوب وصيغة ممكنة بالقوة في حين أن حافظة المتكلم اختزنت في سن مبكرة ما هو أيسر منها وألطف ، وأكثر موافقة لطبيعة اللغة ، وأن لا داعي يدعوه إلى تعمد تلك الصيغ المفترضة ". [٢]

وأعتقد أن ما ذهب إليه دمشقية دقيق ؛ لأن المتكلم يحتاج إلى أيسر الطرق وأبسطها للتعبير ، ولهذا لا يمكن أن يلجأ لمثل هذه الصيغ لأنها ليست من طبيعة اللغة ، وهذه الصيغ لا تجدي نفعا للطلبة ؛لأنها مفترضة وليس لها وجود في الاستعمال اللغوي المألوف بين أبناء العربية .

ويعلق المخزومي على هذا الباب (التنازع) قائلا : إن" هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب باطل من أساسه ، فليس الفعل عاملا وليس هو الذي يرفع أو ينصب ، لأن النصب والرفع وغيرها عوارض يقتضيها الأسلوب ، وتقتضيها طبيعة اللغة ". [٣]

فالمخزومي يرفض هذا الباب ويرى أن الرفع والنصب عوارض يقتضيها الأسلوب ، وتقتضيها طبيعة اللغة ، أي إن الأسلوب وطبيعة اللغة هما الأساس في الرفع والنصب وغيرها وليس الفعل كما رأى النحاة المتقدمون .

أما عباس حسن فيقول عن باب التنازع بأنه :" من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا وخضوعا لفلسفة عقلية مثالية وليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له ". [٤]

---

(١)ينظر:ابن هشام(٧٠٨-٧٦١)،**شرح جمل الزجاجي**،تحقيق علي محسن مدالله ،ط٢،مكتبة النهضة العربية،١٤٠٦-١٩٨٦،ص١٩٤.

(٢)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٨، ١٤٩.

(٣)المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مرجع سابق ، ص١٦٣.

(٤)عباس حسن ، **النحو الوافي**، مرجع سابق ، ص ١٩٠.

وقد كان عباس حسن قريبا في رأيه في (التنازع) من رأي دمشقية من حيث اضطراب صيغ هذا الباب وتعقيده ، وخضوعه للفلسفة العقلية التي لا تمت بصلة إلى الاستعمال اللغوي الفصيح .

ويذهب ياسين أبو الهيجاء إلى ما ذهب إليه دمشقية وغيره من المجددين كشوقي ضيف من صعوبة هذا الباب ، ويرى أن يلغي هذا الباب ، ولا يدرّس للناشئة ، حيث يقول :" والأولى ألا يدرس (باب التنازع) للناشئة البتة ، ويترك أمره للمتخصصين يعالجونه بتمهل وأناة ، حتى يتبينوا حقيقته وأمثلته المصطنعة". (١)

ولذلك فمن الأجدى ألا يدرّس باب التنازع للناشئة على هذه الصورة من الصيغ لأن هذه الصيغ لا فائدة ترجى منها في مرحلة التعليم للناشئة ، ولكن يمكن أن تترك للمتخصصين لأن المتخصص يجب أن يطلع على حقيقة هذه الصيغ ، وغيرها من القضايا النحوية الدقيقة .

ثالثاً: رأيه في حروف النصب التي تدخل على الفعل المضارع:

يذهب دمشقية إلى أن حروف النصب التي تدخل على الفعل المضارع (اللام ، حتى ، كي ، وغيرها) هي الناصبة للفعل المضارع وليس بتقدير أن المضمرة.

يرى دمشقية " أن تدرس هذه الحروف كما جاءت في بنية اللغة ، وكما تواضع الناطقون بالضاد أن تكون ، أي حروفا موضوعة لأغراض معينة ، وأنها أشبهت الحروف التي تقابلها (لام الجر ، حتى التي تفيد الغاية وتجر ، فاء العطف ، الخ .....) فوظائفها ومعانيها تختلف عن وظائف تلك ومعانيها، فيقال بكل بساطة: إن هذه الحروف حين تدخل على المضارع تنصبه للإبانة عن معان محدودة ، كأن يكون المضارع المنصوب بعد (الفاء) نتيجة حتمية للفعل السابق عليها ، بينما يكون الفعل المعطوف بـــ (فاء) على فعل آخر مصاحبا له في الحدوث ، ولكن تاليا عليه في زمن حدوثه ، كما في (تدخل فتجلس) مثلا، وكان يعلم أن (السير) كان سببا لـــ(دخول المدينة) واستمر إلى حين دخولها ، وأن (الخروج) دافع لـــ (التنزه) في قولنا (خرجت للتنزه) أو (خرجت كي أتنزه)، إلخ.... بدلا من الغوص في الفروض والضرب في متاهات الغيبيات، الأمر الذي لا يساعد أبدا على تقويم الألسنة وضبط اللغة وهما الهدف الأول والأخير للنحو ". (٢)

---

(١) ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة**، مرجع سابق،ص٣٨.

(٢)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٨٠.

يؤكد دمشقية أن هذه الحروف (اللام ، حتى ، كي ، وغيرها) تختلف في معانيها ووظائفها عن الحروف التي أشبهتها كحروف الجر أو العطف وبما أنها تقوم بوظائف مختلفة ، ومعان مختلفة عن غيرها من الحروف الأخرى ، فهذا لا يمنع من أن تكون ناصبة للفعل المضارع بنفسها .

لم يكن دمشقية أول من أشار إلى هذا الرأي، إذ أكد أن الكوفيين كان لهم السبق في ذلك، حيث ذهبوا إلى أنّ لام الجحود ناصبة بنفسها دون تقدير (أن) مضمرة حيث قال دمشقية :" لا يسعنا إلا أن نسجل للكوفيين موقفهم من نواصب المضارع عامة واستغنائهم عن تقدير (أن) فيها بعيدا عن كل جدل منطقي مرافق لذلك الموقف طبعا ". (١)

ويضيف دمشقية قائلا : إن الكوفيين في هذا الرأي وغيره " استطاعوا أن يخرجوا أحيانا بالتماعات جديرة أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبيه". (٢)

ويظهر من قول دمشقية السابق منهجه الذي سار عليه في تجديد النحو العربي ، وهو العودة إلى التراث ، ونخل ما فيه من آراء نحوية ، تكون معالم جديدة على طريق النحو ، حيث قال:

" مذكرين بأن هدفنا الأخير كان وسيبقى تسهيل النحو على طلابه، انطلاقا من مبدأ نخل التراث، والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد ". (٣)

ويبدو لي أن المنهج الذي سار عليه دمشقية في تجديد النحو العربي من أهم ما تميزت به محاولته؛ لأن التجديد عنده ليس مخالفة الأصول، أو الاعتماد على المهجور والغريب، وإنما التجديد الذي ينبثق من روح اللغة ، ومن مكنونات التراث العربي الأصيل.

---

(١)دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**، مرجع سابق ، ص١٧٩ .

(٢)دمشقية ،المرجع نفسه ، ص١٧٧.

(٣)دمشقية ، المرجع نفسه، ص٦.

ويقول دمشقية : " يبدو أن الخليل بن أحمد هو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بـــ (أن) مضمرة أو ظاهرة ، وإعرابه حسب مواقعه من العوامل ". (١)

وقد بني دمشقية هذا القول على ما ورد في كتاب سيبويه من آراء للخليل بن أحمد حول نصب الفعل المضارع بأن المضمرة ، ومن أمثلة ذلك: " أن الفعل في قولك (جئتك لتفعل) و (حتى تفعل) ، تنصب بـــ (أن) ، وأن ههنا مضمرة".(٢)

وممن سبق دمشقية في مسألة نصب المضارع بالحروف (اللام ، حتى ، كي ، ....) وليس بأن مضمرة، ابن مضاء القرطبي الذي رفض فكرة التأويل، ورأى أن الفعل المضارع منصوب بهذه الحروف وليس في تقدير (أن) مضمرة فأخذ مثالا لذلك فاء السببية، والواو ليستدل بها على غيرها من الحروف، حيث قال:" ومما قالوا مما لا يفهم واضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبواب نصب الفعل، وقد تكلمت فيها على باب الفاء والواو ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظوا بها كلام العرب.(٣)

رابعاً: رأيه في إعراب المفعول معه: يرى أن يكتفى في إعراب المفعول معه بأنه اسم ينصب بعد (الواو) التي تفيد المصاحبة . ويقول دمشقية:" إن تمسك النحاة القدماء بفكرة العامل جعلتهم يلجأون إلى كثير من التأويلات ، ليثبتوا صحة ما وصلوا إليه ، كالأخفش الذي لجأ إلى كثير من التأويلات في إعراب المفعول معه ، كاعتبار الاسم المنصوب بعد الواو شبيها بالظرف وغيرها من التأويلات." (٤)

لذلك يرى دمشقية أن يكتفي " بالقول إن الاسم ينصب بعد الواو التي تفيد المصاحبة ، بدلا من اللجوء إلى تأويلات ".(٥)

وأعتقد أن ما جاء به دمشقية من الاكتفاء بالقول عن المفعول معه أنه اسم منصوب بعد الواو التي تفيد المصاحبة ، من أفضل الطرق لتدريس الناشئة، وبخاصة في المرحلة الأساسية

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٧٣.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٧٤.

(٣)ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، مرجع سابق ، ص ١١٥.

(٤)دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**، المرجع السابق ، ص٣٨.

(٥)دمشقية ، نفسه ، ص٣٩.

الدنيا، بدلا من اللجوء إلى التأويلات والتعليلات في سبب نصبه ، ونوع الجملة التي تقدمت على الواو وعامل النصب فيه الفعل أو الواو التي هيأت الفعل بعدها لأن ينصب .

ويرى شوقي ضيف أن يقال في" المفعول معه أنه اسم منصوب لواو غير عاطفة بمعنى مع ، وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح ، و لا تعود تختلط أبدا بمثل: (اشترك زيد وعمرو أو جاء زيد وعمرو) ". (١)

ويرفض ياسين أبو الهيجاء تعريف شوقي ضيف للمفعول معه حيث يقول أبو الهيجاء :" وتعريف شوقي كما رأينا لا يمثل حقيقة هذا الباب ، فيما نجد أن تعريف ابن هشام إذا ما نظرنا من باب إفهام الناشئة ، وتقريب مفاهيم المصطلحات النحوية إليهم ، لا يسعنا إلا الأخذ به ، فليس كل مختصر ميسرا ، فابن هشام يسعى لوضع حد جامع مانع ، وإذا أردنا أن نعلم الناشئة ، فإنه يمكننا إسقاط الجملة الأخيرة من تعريفه وهي (أو اسم فيه معناه وحروفه)، ذلك أن هذه العبارة قد تحتاج إلى تفسير وتوضيح يضيع معه الهدف المنشود ".(٢)

ثم يؤكد أبو الهيجاء أن تعريف ابن هشام أوضح من تعريف شوقي وأكثر إفهاما للأسباب الآتية : ذلك أنه يحدد سياق هذه الواو وهو (أن تكون تالية لجملة ذات فعل) كما أنه لا يشغل الدارسين بمسألة معنى الواو ، وما تدل عليه من معنى الظرفية الزمانية أو المكانية ، وما تفضي عليه من التأويل ، والتفسير ، مما يقصي الدارسين عن الموضوع الرئيسي".(٣)

وأعتقد أن ياسين أبا الهيجاء كان محقا في تفضيل تعريف المفعول معه عند ابن هشام على تعريف شوقي ضيف ، لأن تعريف ابن هشام أكثر وضوحا من تعريف شوقي ،ذلك أنه لا يشغل الطالب بمعرفة معنى الواو ، وما تدل عليه لكي يحدد من خلالها أن ما جاء بعدها مفعول معه أو لا .

ويأتي مصطفى الغلاييني بتعريف للمفعول معه بصورة أوضح مما جاء به ضيف أيضا، حيث يقول الغلاييني:" اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة ، ليدل على شيء

---

(١) شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص٣٢،٣٣.

(٢) ياسين أبو الهيجاء ، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة** ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، عمان ، ٢٠٠٣، ص ٣١٩، ٣٢٠.

(٣)ياسين أبو الهيجاء ،نفسه، ص ٣١٩ ،٣٢٠.

حصل الفعل بمصاحبته (أي : معه) ، بلا قصد إلى إشراكه في حكم ما قبله ، نحو مشيت والنهر " . (١)

فالغلاييني بهذا التعريف الجامع المانع فيما أعتقد استطاع أن يزيل الخلط بين واو المعية وبين واو العطف؛ لأنه في هذا التعريف نفى المشاركة في حكم ما قبل الواو ، والتأكيد على حدوث الفعل بمصاحبته . وبهذا يكون قد أزال الغموض عن معنى المفعول معه.

أمّا دمشقية فقد كان أكثر اختصارا مقارنة مع ما تقدم من تعريفات؛لأنه اكتفى بالقول إن الاسم ينصب بعد واو تفيد المصاحبة ، وإن كان في تعريف دمشقية كثير من الوضوح ،إلا أن االغلاييني كان أكثر دقة لأنه؛ فصّل معنى الواو .

أمّا المخزومي فالمفعول معه عنده" ليس من متعلقات الأفعال ، وليس له علاقة بالفعل ، أو ما يشبهه ، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قول العامل ، وزعم بأن الحركات آثار للعوامل ، بحيث صاروا لا يتصورون اسما إلا وهو معمول لفعل ، أو شبيه بالفعل ". (٢)

فالمفعول معه عند المخزومي ليس من متعلقات الأفعال ، وليس له علاقة بالعامل ، فالحركة وهي النصب ليست من آثار العوامل .

ويوضح المخزومي حقيقة موضوع المفعول معه" أن يذكر اسم بعد (واو) لم تؤد الوظيفة التي نيط بها أداؤها ، وهي الدلالة على التشريك أو العطف فينتصب هذا الاسم ؛ لأنه لم يعد شريكا لما قبل الواو فيما يحمل من معنى إعرابي لأن الواو التي سبقته ليست هي الواو التي تنص على أن ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه". (٣)

أعتقد أن المخزومي أسرف في تعريفه للمفعول معه ؛ لأنه ركز في تعريفه على توضيح معنى واو العطف؛ لكي يثبت أن هذه الواو ليست للعطف، ولكن لو اكتفى بالقول بأن الواو تفيد المصاحبة وليست للعطف لكان أكثر وضوحا ؛ لأن هذا الإسراف في تعريف المصطلحات ، يؤدي إلى سوء الفهم ، فتذهب الفائدة المرجوة منه وهو التسهيل على الناشئة، فلو اكتفى بما جاء به دمشقية لكان أفضل.

---

(١) مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية** ، ج٣ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م،ص٧٢.

(٢) المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق ، ص١١٥.

(٣)المخزومي ، المرجع نفسه ، ص ١١٥.

خامساً: رأيه في إعراب المصدر المؤول بعد أفعال القلوب:

يرى دمشقية أن المصدر المؤول بعد أفعال القلوب سدّ مسدّ مفعول واحد ولا حاجة للمفعول الثاني في الجملة، يقدره ضمن المفعول الأول حيث قال :" ثم أن المعرب لا يفتئت على حرمة اللغة إذا هو اقتصر في إعرابه (ظننت أن زيدا قائم) على مفعول واحد لـــ (ظننت) ، فقال بأن جملة (أن زيدا قائم) المؤولة بالمصدر (قيام) مفعول به للفعل (ظن) ؛لأن هذا هو في الواقع ما قصد إليه المتكلم ، كما في ما لو سئل : (أظننت أن زيدا قائم) ، فقال : (ظننت ذلك) وجاء بـــ (ذلك) مفعولا به لـــ (ظننت) ، وأفادت معنى تاما ، دون حاجة إلى مفعول به ثان يقدره ضمن المفعول الأول". (١)

أما الأخفش فيرى" أن المصدر المؤول سدّ مسدّ المفعول الأول ، والثاني مقدر (بحاصل) أو (واقع) أو نحو ذلك". (٢)

إن ما جاء به الأخفش من أن المصدر سدّ مسدّ مفعول واحد ، والثاني مقدر بحاصل أو كائن ، فهذا – فيما أعتقد – لا يفيد الناشئة ، ولا يساعد في تيسير النحو لديهم ، بل يؤدي إلى إرهاقهم في البحث عن المفعول الثاني ، وعن تقديره وهذا كله لإثبات فكرة العامل ، و لا داعي لمثل هذه التمحلات ، ولعل من الأجدى أن يقال كما قال دمشقية أن المصدر المؤول سد مسد مفعول واحد ، ولا داعي للثاني؛ لأنه مفهوم ضمنا ، وهذا الرأي أقرب _فيما أعتقد_ إلى التيسير على الطلبة .

ويرى ابن يعيش أن أفعال القلوب لا تنصب مفعولين حيث يقول :" فهذه الأفعال، المفعول الثاني من مفعوليها هو الأول في المعنى، ألا ترى أن زيدا هو الأخ في قولك:(حسبت زيدا أخاك)، وكذلك سائرها ، غير أن النحاة اعتبروا هذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فنصبتها ، ولم يلتفتوا إلى أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين، ونصب المفعولين كما ورد في كتبهم هو ضرب من التوسع ولا يعقل أن يوقع الفعل على اسمين إيقاعا واحدا ".(٣)

وبهذا أرى أن دمشقية ، كان مسبوقا في هذا الرأي بابن يعيش الذي رفض وجود المفعول الثاني ، وعدّه ضربا من التوسع ، فالأولى ألا يسد المصدر المؤول بعد هذه الأفعال

---

(١)دمشقية ، **خطى متعثرة على تجديد العربي** ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ،٢٣.

(٢)ينظر : العكبري ، **إملاء ما منّ به الرحمن** ، ج١ ، المطبعة اليمنية ، مصر ،١٣٠٦هـ ، ص ٩٢.

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصل**، مرجع سابق ، ص٦٤ ، ٨٨ ،٨٩.

مسد مفعولين ؛ لأن الأساس أو الأصل ألا تنصب هذه الأفعال إلا مفعولا واحدا ، فلماذا اللجوء إلى التمحل والتأويل ؟ .

وأعتقد أن ما جاء به دمشقية أقرب إلى الفهم ، وروح التيسير الذي ننشده لطلبة العلم من أبناء العربية؛ لأن المثال الذي قدّمه دمشقية يؤكد ذلك عندما يقول لمن يسأل"أظننت أن زيدا قائم) ظننت ذلك". (١)

فهذه الإجابة أفادت معنى تاما ، ولاحاجة لتقدير مفعول ثان.

سادساً: رأيه في أفعال القلوب: رأى دمشقية أن يعاد النظر في باب أفعال القلوب، وبعد أن أعاد النظر في باب أفعال القلوب قرر أن اللغة جعلت المتكلم فيها بالخيار بين أنماط ثلاثة :

الأول : (فعل القلب + منصوب + منصوب) كما في (ظننت زيدا ذاهبا)

الثاني : (فعل القلب + أن + منصوب + مرفوع) كما في (ظننت أن زيدا ذاهب)، ولا حاجة إلى القول بأن (أن) ومعموليها سدت مسد مفعولي فعل القلب ؛ لأن (الظن) وقع على الجملة برمتها باعتبارها وحدة كلامية تامة . الثالث : (فعل القلب + مرفوع + مرفوع) كما في : (ظننت زيد ذاهب) وهنا أيضا يكون (الظن) واقعا على جملة (زيد ذاهب) باعتبارها وحدة كلامية تامة". (٢)

في النمط الثالث يؤكد دمشقية "أن أفعال القلوب تدخل على جملة أصلها مبتدأ وخبر(زيد ذاهب)، وتبقى مرفوعة كما هي ، وهنا يؤكد إلغاء فكرة العامل ،وفي النمط الثاني يؤكد دمشقية أنه لا حاجة إلى القول بأن(أنّ) ومعموليها سدت مسد مفعولي فعل القلب، " ولا مانع من ذلك إلا منطق النحاة الذي فرض أن تنصب أفعال القلوب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بغض النظر عن الاستعمال اللغوي الذي يدحض تعميم الفرضية ، طرد الحكم في جميع الباب". (٣)

ويرى دمشقية " أن العلاقة اللغوية بين (الظن) وما بعده واحدة في الأنماط الثلاثة، وهو عدم التأكد من ذهاب زيد أو التأكد من بقائه بعد توهم ذهابه". (٤)

ويظهر من هذه الأنماط الثلاثة التي قدّمها دمشقية مدى التزام دمشقية بالاستعمال اللغوي ، والبعد عن منطق النحاة وفلسفتهم في تعليل الكثير من الأحكام، ومما يؤكد ذلك قوله أن اللغة جعلت المتكلم فيه بالخيار بين أنماط ثلاثة ، وكذلك يقدّم شواهد شعرية تؤكد هذه الأنماط ، ففي

---

(١) دمشقية، **تجديد النحو العربي**،مرجع سابق،ص٧٢.

(٢) دمشقية، **خطى متعثرة على تجديد النحو العربي العربي**، مرجع سابق ، ص٧٧.

(٣) ينظر:دمشقية، نفسه، ص٧٧.

(٤)دمشقية، **خطى متعثرة على تجديد النحو العربي العربي**، مرجع سابق، ص٧٨.

النمط الثالث مثلا يورد دمشقية أدلة من الاستعمال اللغوي منها: قول كعب بن زهير في قصيدته المشهورة (بانت سعاد) :

أرجُو وآمُلُ أن تَدنُو مَودَّتُها

وما إخالُ لدينا منكَ تنويلُ (١)

فجاء بالمبتدأ (تنويل) على حاله من الرفع بعد فعل القلب (خال). (٢)

ويذهب جلال شمس الدين إلى ما ذهب إليه دمشقية من التعامل مع أفعال القلوب ،وفق الأنماط التي أباحت اللغة باستعمالها ، ويؤكد شمس الدين على رفضه واعتراضه على كثرة التعليلات والتأويلات عند النحاة ، والتي كان من ورائها نظرية العامل ، ففي الخلاف في العامل بين المفعول الأول والمفعول الثاني لأفعال القلوب، يرى شمس الدين " أن المسألة لا تتطلب أكثر من الرجوع إلى أنماط العربية ، فيجد أن الاسم يأتي بعد (ظن) منصوبا :

النمط ظن + ضمير + اسم منصوب + اسم منصوب

المثال : ظننت زيدا قائما

وهذا النمط لا يختلف عليه اثنان ، وحتى لوحدث خلاف فيمكن حسمه بالرجوع إلى واقع اللغة) . (٣)

ثم يقول جلال شمس الدين" لا داعي لكل هذه الافتراضات العقلية التي لم توجدها إلا نظرية العامل" (٤) .

سابعاً: رأيه في النداء : عدّ النداء من الصيغ الانفعالية وليست جملة فعلية، إذ يرى دمشقية أن يدرس النداء ضمن الصيغ الانفعالية، ولا داعي لاعتبار (صيغة النداء جملة فعلية، لا لشيء إلا لأن المنادى في معظمه (منصوب)، ولابدّ لوجود المنصوب من ناصب ، والناصب لابدّ أن يكون فعلا أو مشبها بالفعل، وحين غاب عن نظرهم كل ذلك افترضوا وجود فعل يقدر بـــ (أنادي) ، أو (أدعو) ، وكانت النتيجة أن أصبحت جملة النداء جملة فعلية". (٥)

---

١)كعب بن زهير،**ديوان كعب بن زهير**،شرح ديوان كعب بن زهير،صنعة أبي سعيد السكري،دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.

(٢)دمشقية،المرجع السابق، ص٧٥ ،٧٦.

(٣) جلال شمس الدين،**التعليل اللغوي عند الكوفيين**، مرجع سابق ، ص١١٥.

(٤)جلال شمس الدين، نفسه ،ص ١١٥.

(٥)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٢١٩.

ويؤكد دمشقية أن الفرق كبير بين (يا واهب المال) ، وبين (أدعو واهب المال) ، وهذا الفرق أوضح من أن يشار إليه ، فالصيغة الأولى تستدعي من سامعها المنادي الالتفات ، ونوعا من رد الفعل ، بينما تقتصر الثانية على مجرد (أخذ العلم والخبر) ، من قبل السامع [١]

ونتيجة لهذا الفرق الواضح بين التعبيرين وبعد أن ناقش دمشقية آراء الكوفيين والبصريين حول صيغة النداء يقول دمشقية:" وبدلا من أن يعيدوا النظر في جملة النداء ويدرسوها دراسة جديدة، رأيناهم يقفون من المنادى المعرف المفرد (أي العلم المنادى) موقفين كلاهما يثير الدهشة :

الموقف الأول : ذهب جمهورهم إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، وهو موقف مقبول إلى حد كبير لو أنهم اكتفوا به ، ولم يعترفوا بأنه : (مفعول في المعنى)، وإن كان (لا معرب له يصحبه من رافع ، ولا ناصب ولا خافض .الموقف الثاني : يذهبون إلى أنهم – أي العرب – لم يخفضوه (لئلا يشبه المضاف) ، ولم ينصبوه (لئلا يشبه ما لا ينصرف) ، ورفعوه بغير تنوين (ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق) ".[٢]

يضيف دمشقية إلى الآراء السابقة حول المنادى، آراء أخرى منها رأي الفراء حيث يعلق عليه دمشقية قائلا: (وتمسك الفراء بأن الأصل في النداء أن يقال (يا زيدا) كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مدبرين، هما (يا) في أول الاسم و(الألف) في آخره ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو (يا) في أوله ، عن الثاني ، وهو (الألف) في آخره ، فخففوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها ب(قبل) (وبعد)؛ لأن الألف لما حذفت ، وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها ، أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه ، نحو (جئت من قبل ومن بعد) ، أي من قبل ذلك ، ومن بعد ذلك [٣].

تبدو المواقف السابقة مستغربة؛ فكيف يسمع طالب العربية وبخاصة الناشئة منهم هذه التأويلات، والتعليلات، ولا يحس بصعوبة النحو، أو يشعر بالتعقيد تجاه هذا العلم ، الذي لو تعاملنا معه بصورة واضحة بعيدة عن التأويل وكثرة التعليلات ، لكان من أحب الدروس لدى طالب العربية.

---

(١)دمشقية ،المرجع السابق ، ص٢١٩.

(٢)دمشقية ، **خطى متعثرة على تجديد العربي** ، المرجع السابق ، ص١٥٠، ١٥١.

(٣)دمشقية، نفسه ، ص١٥١.

ذهب النحاة المتقدمون إلى أن النداء جملة فعلية؛ فابن هشام يعرب المنادى مفعولا به لفعل محذوف قصد به الإنشاء ، ويعلل ذلك بقوله : " ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين :دلالة قرينة الحال.ثانيهما : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو (يا) وأخواتها "[١] .

وجاء في المقتضب " اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن (يا) بدل من قولك أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله على أنه مفعول تعدى إليه فعلك".[٢]

وقد تابع دمشقية ابن مضاء في رفض إعراب المنادى مفعولا به لفعل محذوف ، فابن مضاء (رفض تقدير النحاة أن المنادى في مثل : (يا عبد الله) هو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ورأى أنه إيعاد في الافتراض".[٣]

فهذه المواقف التي اتخذها النحاة السابقون ، وغيرها الكثير من المواقف في إعراب المنادى جعلت عفيف دمشقية يقول: " ولا نظن هذه الأقوال إلا دائرة في فلك نظرية العوامل من جهة ، ونطاق التأويل والتقدير من جهة ثانية ، وربقة التحكم بمقدرات اللغة على الهوى من جهة ثالثة ، وكلها لا تعود على التجديد بأي نفع " [٤] .

إذا إن هذه الأقوال التي ذكرها دمشقية كانت تدور ضمن ثلاث دوائر هي :

١- دائرة نظرية العوامل .

٢- دائرة التأويل والتقدير.

٣- دائرة ربقة التحكم بمقدرات اللغة على الهوى.

من الواضح أن هذه الدوائر الثلاثة التي تدور حولها كل الأقوال والآراء السابقة حول قضايا النحو عامة والنداء خاصة لا تجدي نفعا ، ولا تعود بأي فائدة على عملية التجديد ؛لأن كثرة التعليلات والتقديرات تجعل مادة النحو مادة عسيرة الفهم على الطلبة وبخاصة الناشئة منهم .

---

(١) ابن هشام الأنصاري ، **شرح شذور الذهب** ، مرجع سابق ، ص٢٠١.

(٢)المبرد ،**المقتضب** ، ج٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢.

(٣)ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، مرجع سابق ، ص٧٦.

(٤)دمشقية ، **خطى متعثرة على تجديد العربي** ، المرجع السابق ، ص١٥٢.

وعند النظر في أقوال المجددين ومعرفة أرائهم في النداء أجد أن دمشقية كان أكثر مسايرة لروح التجديد في عصرنا ، لأن تعليم النداء للناشئة بصورة صيغ انفعالية ، يكون أقرب لفهم الطالب؛ لأنها منبثقة من روح اللغة، وعندما يعبر الطالب بلغته بمثل هذه الصيغ يكون أنفع وأجدى في هذه المرحلة، بينما أجد إبراهيم مصطفى يقرر" أن المنادى ليس بمسند ولا بمسند إليه ،ولا بمضاف في حقه النصب على الأصل الذي قرره ، أي منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضم فيها هو عندما يكون علما مفردا، أو نكرة مقصودة" .[١]

فكيف يمكن أن يكون عمل إبراهيم مصطفى تيسيرا على الطلبة ، وتسهيلا عليهم ، لكي يقبلوا على دراسة النحو دون الشعور بصعوبته وهو يقرر أن المنادى ليس بمسند ولا بمسند إليه ولامضاف وحقه النصب، ثم يأتي بقاعدة أخرى للمنادى العلم المفرد، والنكرة المقصودة، ويقرر أنه يُضم، ثم يقدم عللا لذلك لكي تسلم له قاعدته التي قررها في باب النداء طلبا لإحياء النحو العربي وتجديده .

والمخزومي أيضا الذي لم يكن بعيدا عن أستاذه إبراهيم مصطفى يرى أن المناديات من حقها النصب؛ لأنها لم تدخل في إسناد، ولا إضافة، لكن المنادى المفرد يلازم الرفع لئلا يشتبه بغيره لو حرك بحركة أخرى، مثلا لو حرك بالفتح نحو (يا صديقَ) لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ألفه المنقلبة عن ياء" [٢] .

وقد ذهب إبراهيم السامرائي إلى ما ذهب إليه عفيف دمشقية من أن النداء ليست جملة فعلية كما قال النحاة المتقدمون ، وعدّ النداء من الأساليب الخاصة ، حيث قال:" وعلى هذا فإن النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد ، ولا يمكن أن يكون أسلوب النداء من قبيل الجملة الفعلية ، وليس في هذا الأسلوب إسناد كما في الجملة الفعلية" [٣] .

أما مصطفى الغلاييني فقد ذهب مذهب النحاة المتقدمين من اعتبار النداء جملة فعلية حيث قال :" وعامل النصب فيه ، إما فعل محذوف وجوبا وتقديره : (أدعو) ، ناب حرف النداء منابه و أما حرف النداء نفسه لتضمنه معنى (أدعو) وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف ، وعلى الثاني فهو منصوب ب(يا) نفسها" [٤] .

---

(١) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق ، ص٦٢.

(٢) المخزومي ، **قضايا نحوية**، مرجع سابق ، ص٢٣.

(٣)إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مرجع سابق ، ص٢١٣.

(٤) الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ،ج ٣، مرجع سابق ، ص ١٤٩.

ويبدو أن الغلاييني خالف المجددين في فكرة العامل التي نادى بإلغائها معظم المجددين ، بالرغم من أن الغلاييني يمكن اعتباره من المجددين في النحو العربي في كتابه (جامع الدروس العربية) ، لكنه رأى أن المنادى منصوب بعامل إما محذوف هو الفعل، أو مذكور وهو حرف النداء الذي يتضمن معنى الفعل .

ولكن محمد الكسار اختلف مع جميع النحاة في إعراب المنادى المفرد العلم والمحلى بـــ(ال)، والنكرة المقصودة، حيث قال: "إن العرب قد استقر في أذهانهم وسلائقهم أن الضمة أقوى الحركات الإعرابية، وأشرفها ، ولذا استخدموا هذه الإشارة الرمزية الموجزة لإشعار المخاطب (بالإجلال) عندما يكون مفردا علما ، أو محلى بأل ، أو نكرة مقصودة" (١) .

وأعتقد أن هذه الآراء المختلفة حول النداء، وكيفية إعراب المنادى التي يعتقد أصحابها أنهم بهذا قد جددوا في النحو وجعلوا النحو مادة سهلة ، لا تمثل هذه الآراء شيئا من التجديد الذي يرمون من ورائه تيسير النحو وتسهيله على الطلبة ولو اكتفوا بدراسته كأسلوب أو صيغة انفعالية ، دون الخوض في التعليلات والتأويلات لكان أجدى ، والأجدى من ذلك لو أبقوا النداء على حاله كما هو عند المتقدمين منصوب بفعل محذوف أو بحرف النداء الذي يتضمن معنى الفعل ولم يلجأوا لكل التعليلات والتأويلات للهروب من فكرة العامل، التي لم تكن دائما السبب في تعقيد مادة النحو وصعوبته.

ولهذا أحسب أن دمشقية وفق فيما ذهب إليه في باب النداء ودراسته دراسة ضمن الصيغ الانفعالية، والتي يفهم معها طالب العربية ماذا يريد من هذا الباب (أي باب النداء)؛ لأن التعامل وفق هذه الصيغ يبعد الطالب عن التعليلات والتأويلات لمعرفة سبب نصبه أو رفعه وهكذا، وإلا نبقى على ما جاء به المتقدمون في هذا الباب ، بدلا من أن نرهق طالب العربية بكثرة التحليلات والتعليلات.

ثامناً: رأيه في التعجب:

يعدّ دمشقية التعجب أيضا من الصيغ التي تنتمي إلى دائرة اللغة الانفعالية وليست جملة فعلية كما جاء بها النحاة ، حيث قال معلقا على تصنيف النحاة المتقدمين للتعجب من الجمل الفعلية ، وبيّن أنّ الذي فرض ذلك الاعتبار هو فكرة العامل حيث يقول : " اعتبرت صيغة التعجب بأشكالها المختلفة جملة فعلية ، وفرض على اللغة أن تكون (أفعل) التعجب (فعلا) وأن يقدر له فاعل بصيغة الغائب (هو) مع أن فاعله الحقيقي هو المتعجب نفسه أي المتكلم وراحوا يتأولون فيه شتى التأويل فيقولون بأن المتكلم حين قال مثلا (ما أنفع المطر) عنى (

---

(١)زبيدة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠.

نفع المطر) ومع ذلك اعتبروا (المطر) وهو فاعل في الصيغة الثانية ، مفعولا به في الصيغة الأولى لا شيء إلا لأن بنية اللغة شاءته فيها منصوبا ، والمنصوب لابد أن يكون في منطقهم مفعولا لفعل ، وحتى حين طالعتهم اللغة بتصغير (أفعل) في التعجب، والتصغير يقع في الأسماء أبوا واستكبروا وقالوا إن المتكلم حين صغّر (أفعل) هذه صغرها باللفظ، وهو يعني الصفة ، فكان أن (ما أميلح فلانا) تعني (فلان مليح) ولا يخفى على أريب الفرق بين دلالتي الجملتين" [١] .

ويرى دمشقية أن الذي دعا النحاة إلى اعتبار صيغة التعجب جملة فعلية هو منطلقات النحويين الفنية في دراسة الجملة العربية " فقد انطلقوا في دراستها من منطلقين اثنين وسدوا الباب بإحكام أمام كل اجتهاد ممكن للانتقال بالدرس النحوي من دائرة الفلسفة إلى دائرة المنهجية الصحيحة التي كان يجب أن يخضع لها دون غيرها ،ألا وهي توظيف النحو في خدمة اللغة والعودة به إلى هدفه الأساسي في تقويم الألسنة وضبط الأقلام" [٢] .

ويؤكد دمشقية أن" موقف الكوفيين من الجملة العربية لم يكن أفضل من موقف أسلافهم البصريين، لأنهم لم يدرسوا الجملة التعجبية مثلا دراسة جديدة ، ويعتبروها صيغة خاصة لا تنطوي تحت أي من الجملتين (الاسمية) أو (الفعلية)، حصروا جهدهم ، ما عدا الكسائي، في إثبات أن (أفعل) التعجب اسم لا فعل كما قال البصريون ، وأن أصل التعجب هو الاستفهام ، وأن العرب فتحوا آخر (أفعل) ونصبوا الاسم بعده ليميزوا بين الاستفهام (ما أحسن السماء؟) وبين التعجب (ما أحسن السماء !) ، وأنه كان يجب أن يكون للتعجب حرف خاص به ، كما للاستفهام والشرط وغيرهما ، ولكن العرب لم تنطق بحرف التعجب وضمنت (أفعل) معناه ، وبنته كما بنت أسماء الإشارة لتضمنها معنى حرف الإشارة .

فالبصريون والكسائي من الكوفيين" ذهبوا إلى أن (أفعل) في التعجب كما في(ما أحسن زيدا) ، اسم لا فعل ماض ، وقد عللوا ذلك بعدة تعليلات منها :

١- بأنه لا ينصرف ، وعدم التصرف من خصائص الأسماء ، لأن الأفعال تتصرف

٢- وبأنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء لا الأفعال ، وقد حملوا تصغيره على أنه ضارع الاسم للزومه طريقة واحدة .

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٢١٩.

(٢)دمشقية، المرجع نفسه، ص٢١٧.

٣- صحة عينه ، كما في : ما أقومه ، وما أبيعه ، كصحتها في الاسم ، كما في هذا أقوم منك ، وأبيع ، إذ لو كان فعلا لاعتلت عينه ، كما تعتل في أضرابه من الأفعال ، كما في أباع ، وأقام " [١] .

أمّا ابن يعيش فقد عدّ هذه الصيغ جملة فعلية حيث قال :"أفعل يبني على الفتح لأنه ماض نحو أكرم وأخرج ، والثاني أفعل ويبني على الوقف؛ لأنه على لفظ الأمر ، فأما الضرب الأول وهو أفعل فلا بد أن يلزمه (ما) من أوله فنقول :" ما أحسن زيدا ، وما أجمل خالدا ، وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فـــ(ما) اسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم غير موصول و(لا) موصول بمعنى شيء كأنك قلت : شيء أحسن زيدا ، ولم ترد شيئا بعينه ، إنما هي مبهمة". [٢]

يذهب دمشقية إلى اعتبار صيغة التعجب (ما أفعل) صيغة قائمة بذاتها هي وأختها (أفعل به) ، وأنها تنسب إلى دائرة " اللغة الانفعالية ولا تمت إلى الصيغ الفعلية بصلة " [٣] .

ويرى دمشقية" أن اعتبار صيغة التعجب جملة فعلية هو ما جعل سيبويه لا يجيز حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به)؛ لأنه عدّها فعلا ، ولابدّ للفعل من فاعل ، وأن الفاعل هنا هو المتعجب منه، وأنه لا يجوز تقديره مستترا" [٤].

وكذلك ابن يعيش يؤكد فعلية صيغة التعجب حيث يقول:" وإنما قلنا إن المجرور في أحسن بزيد، هو الفاعل لأنه لا فعل إلا بفاعل، وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلا إلا المجرور بالباء" [٥]

---

(١) ينظر : الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج١ ، مرجع سابق ، ص ١٢٦- ١٤٨.

(٢) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، رجع سابق ، ج٧، ص ١٤٢.

(٣) ينظر : دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية ، والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: نفسه، ص ١٦٣.

(٥) ابن يعيش ، مرجع سابق ، ج٧ ، ص ١٤٨.

وقول ابن يعيش يؤكد ما ذهب إليه دمشقية من سيطرة فكرة العامل على النحاة المتقدمين مما جعلهم يعدون صيغة التعجب جملة فعلية ، لأن لكل فعل فاعلا حيث يقول دمشقية :"ولا نظن هذه الأقوال إلا دائرة في فلك نظرية العوامل". (١)

ولكن بعض النحاة جعلوا "الاسم المقترن بالباء أي الجار والمجرور ، في محل نصب مفعول به ، و الفاعل ضميرا مستترا كجميع أفعال الأمر ، ومنهم الفراء والزجاج والزمخشري ، وابن كيسان ، وابن خروف" (٢) .

ويتابع المخزومي الفراء، والزجاج، والزمخشري، وغيرهم في إعراب الاسم المقترن بالباء بعد فعل التعجب مفعولا به ، وليس فاعلا حيث قال:" ويبدو أن الاسم بعده ليس فاعلا، كما زعموا ، ولكنه مفعول لازمته الباء في التعجب"(٣) .

ويقول إبراهيم السامرائي:" ولو درس النحويون هذه المسألة على أنها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي" (٤) .

ويؤكد السامرائي أن إعراب (ما) في هذا الأسلوب جعلت علماء النحو في حيرة ، لأن منهم من اعتبرها موصولة كالأخفش، وبعضهم استفهامية، وأن اهتمامهم بالإعراب هو الذي شغلهم عن دراسة هذا الأسلوب الذي يعبر عن التعجب ، حيث يقول :" ومن العرض يتبين أنهم لم يحاولوا بحث هذا الأسلوب الذي يعبر به عن التعجب ، فقد شغلوا بالإعراب ، وكان أصلح للعربية ، والنحو العربي أن يقتصر في هذا التركيب على القول بأن ذلك أسلوب التعجب الذي يتألف من (ما) التعجبية". (٥)

وقال المخزومي عن صيغة (ما أفعله) أن (ما) في أكبر الظن هي (ما) التي يكنى بها عن غير العاقل، المستعملة في الاستفهام، ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفعل)

---

(١) دمشقية، **خطى متبعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٥٢.

(٢) ينظر :ابن هشام،**أوضح المسالك** ،مرجع سابق،١٨٧.

(٣) المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق ، ص ٢١٦.

(٤) إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

(٥) السامرائي ، نفسه ، ص ٧٣.

متلازمتين في التعجب ، وبناء (أفعل) فيها هو بناء الأفعال، ولكنه باستعمالها في التعجب جمد وفقد دلالة الفعل ، فهو إذا بناء لفظي مركب نسي استعماله القديم ، وصار يستعمل في التعجب" (١)

وهذا أيضا ما رأته لجنة وزارة المعارف المصرية في مقترحاتها لتيسير قواعد اللغة العربية فقد "رأت اللجنة أن تدرس على أنها أساليب بيّن معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما إعرابها فسهل: (ما أحسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها متعجب منه مفتوح ، (وأحسن) صيغة تعجب أيضا والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة". (٢)

ولذلك يرى المخزومي أن يدرس هذا الأسلوب دون اللجوء إلى تحليله إعرابيا،لأن ذلك يخرجه من دلالة التعجب، حيث قال:" ومن العبث تحميله ما لا يتحمل ، ومن غير المجدي تحليله إعرابيا ، كما تحلل المركبات الإسنادية ، فإن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر ، لا دلالة فيه على التعجب". (٣)

وبهذا الرأي يتفق دمشقية مع كل من المخزومي وإبراهيم السامرائي في كيفية التعامل مع أسلوب التعجب على أساس أنه أسلوب أو صيغة قائمة بذاتها، أي لا تحلل إعرابيا ، لأن ذلك لا يجدي نفعا للطالب.

وأعتقد أن النحاة المتقدمين عندما عدّوا صيغة التعجب جملة فعلية وأن لكل فعل فاعلا، هو ما جعلهم يسرفون في إعراب هذه الصيغة ، ويظهر ذلك من خلال ما قدمت من آراء للنحاة المتقدمين حول هذه الصيغة ، وبهذا الإسراف والاختلاف في إعراب هذه الصيغة شغلوا الطلبة بكثرة الأقوال والوجوه مما جعلهم ينفرون من مادة النحو ، لإحساسهم بصعوبة هذه الأساليب والتي كان من الأجدى والأنفع للطلبة ، أن تدرس كأسلوب أو صيغة ، ولا داعي لمثل هذه التأويلات التي تربك الطلبة .

إن دراسة التعجب كأسلوب كما يرى المخزومي أو السامرائي، أو دراسته بوصفه صيغة كما يرى دمشقية، هي من أفضل السبل للتسهيل على الطلبة، وبخاصة في المراحل

---

(١) **المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق** ، مرجع سابق ، ص ٢١٥، ٢١٦.

(٢) لجنة وزارة المعارف في القاهرة ، مجمع فؤاد الأول ، مجلد ٦، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥١. ، ص ١٩٠.

(٣) المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** ، ص ٢١٦.

الأساسية الدنيا من تعليمهم، بدلا من الانشغال في إعرابه التفصيلي الذي يرهق الطلبة في مراحل التعليم الأساسي .

تاسعاً: رأيه في أسماء الأفعال:

عدّ دمشقية أسماء الأفعال أيضا صيغا تنتمي إلى الصيغ الانفعالية الصادرة عن المتكلم، إذ أخرج دمشقية أسماء الأفعال من دائرة الجملة الفعلية ، التي جاء بها النحاة المتقدمون ، حيث قال دمشقية :" قدر أنها تعمل عمل الفعل ، ولابد لها من فاعل على كل حال، ومن مفعول أحيانا، مع أنه كان الأجدى والأجدر أن تدرس هذه الصيغ على حدة، وتنسب إلى قطاع اللغة الانفعالية". (١)

أما السامرائي فقد وضع أسماء الأفعال ضمن أفعال خاصة وأدرج تحتها جملة مواد منها أسماء الأفعال ، حيث قال :" والحق أنها مواد فعلية قديمة جمدت على هيأة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال على أننا ينبغي أن ننظر إليها أفرادا ؛وذلك لأن لكل طائفة منها بناءً خاصا وطريقة في الاستعمال". (٢)

إذاً أسماء الأفعال عند السامرائي ليست أفعالا وإنما مواد فعلية، ولم تتصرف تصرّف الأفعال، لذلك يرى أن هذه الأسماء لها بناء خاص وطريقة في الاستعمال.

وبهذا يتفق دمشقية مع السامرائي في التعامل مع هذه الأسماء بصورة خاصة وتختلف عن نظرة المتقدمين لها على أساس أنها جملة فعلية .

فالنحاة المتقدمون سموها أسماء أفعال، وهي عندهم أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، وهي أيضا غير متصرفة، فلا تتصرف تصرف الأفعال إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، كما لا تتصرف الأسماء إذ لا يسند إليها فتكون مبتدأة، أو فاعلا، و لا يخبر عنها فتكون مفعولا به أو مجرورة، وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تتصرف تصرف الأسماء فتنفع مبتدأة وفاعلا ومفعولا ". (٣)

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٢٢٠.

(٢)السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مرجع سائق ، ص١٢١.

(٣) السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج١ ، مرجع سابق ، ص١٠٥.

عاشراً: رأيه في إعراب بعض الظواهر اللغوية المتفرقة:

١- رأيه في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ سورة الرعد آية ٤٣ و (هل عندك من أحد) و (وما حضر من أحد) و (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ) سورة النساء آية ١٢٤ .

حيث يقول دمشقية في مثل هذه الأمثلة :" فقد كان الأولى والأجدر – في رأينا – حصر مثل هذه الظاهرة اللغوية في فئة خاصة ، والتقدير بأن القاعدة العامة تنص على فاعل صريح للفعل اللازم ، وعلى مفعول صريح للفعل المتعدي ، وأنه يحدث أحيانا في الاستعمال اللغوي أن يغيب الفاعل أو المفعول ويحلّ محلّها جار ومجرور لغرض إبلاغي معين ، بدلا من اللجوء إلى التمحل والتأويل".(١)

إذا عفيف دمشقية يرى أن الجار والمجرور هو الفاعل، أو المفعول به وليس الباء حرف جر زائد، والاسم مجرور بها لفظا، مرفوع أو منصوب محلا – كما قال الخليل بن أحمد بأن: (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) سورة الرعد آية ٤٣ ، إنما هو (كفى الله) ، ولكن لما أدخلت(الباء) عملت".(٢)

ومعنى ذلك كما هو معروف في الإعراب أن (الباء) حرف جر زائد ، وأن لفظ الجلالة(الله) مجرور لفظا بالباء ، مرفوع محلا على أنه فاعل (كفى) كما أن معناه من حيث البناء اللغوي أن أصل تلك الصيغة (كفى الله) ، وأن الباء زيدت على الفاعل فيما بعد .

يقول دمشقية معلقا على قول الخليل في إعراب (كفى بالله) :" ولعل سبب هذا التأويل أن النحاة والخليل في طليعتهم عز عليهم أن يروا فعلا لا فاعل له ، واستكبروا أن يقولوا أن الجار والمجرور (بالله) حلا محل الفاعل ، فكان منهم ما كان". (٣)

إذا يؤكد دمشقية أن فكرة العامل هي التي جعلت الخليل وغيره من النحاة ، يعربون الباء في مثل هذه الصيغ زائدة ؛ لأنهم لا يتصورون فعلا بلا فاعل له ، وهذا الأمر الذي جاء به دمشقية هو من رفضه لاعتبار الباء حرف جر زائد في مثل الصيغ السابقة ،ويؤكد رفضه لفكرة العامل التي تؤدي في كثير من القضايا النحوية إلى كثرة التأويل والتمحل لإثبات عمل هذا العامل .

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦٢.

(٢)سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٩٢ .

(٣)دمشقية ، مرجع سابق ، ص١٧٢.

ويذكر دمشقية أن الفعل (كفى) بخاصة له عدة معان كل معنى يغاير المعنى الآخر ، حيث يقول:" والحق أننا لو تدبرنا هذا الفعل (كفى) بالذات لوجدناه يتلبس حالات مختلفة ، تدل كل منها على معنى يغاير المعنى الذي تدل عليه الحالة الأخرى :

١- (وَكَفَى اللَّهُ المُؤْمِنِينَ القِتَالَ) سورة الأحزاب آية ٢٥ فمعنى (كفى هنا هو أن المؤمنين لم يعودوا بحاجة إلى قتال الكافرين لأن الله ردّ هؤلاء بغيظهم (ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا) وهذا أول الآية . وفي هذه الحالة يكون فاعل (كفى) صريحا ويتعدى إلى مفعولين ، ويكون متصرفا . وقس على ذلك كل صيغة يكون المراد من (كفى) فيها زوال الحاجة إلى أمر من الأمور: (كفيتك مؤونة البحث) ،(كفى العلم صاحبه شر العوز) ،... الخ .

٢- (يكفيك أن تفوز) ، (كفاك أنك فزت) ، (يكفيك الفوز)، الخ ... ومعنى(كفى) هنا هو طلب القناعة بما كان وعدم التطلع إلى ما عداه . وفاعل (كفى) في مثل هذه الصيغ إما صريح ، وإما مؤول ، والمفعول فيها مقدم على الفاعل ، كما أنه يستغنى فيها عن المفعول (يكفيك فوزك – يكفيك أن تفوز – كفى أنك فزت) الخ ..... وقد يحدث أن يعدى (كفى) بالحرف عوضا عن طلب المفعول ،كما في قول المتنبي: (كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا) . ولا يتصرف (كفى) في هذه الصيغة بل يلزم حالة الغيبة وحدها ماضيا ومضارعا .

٣-(كفى لعبا) يأتي (كفى) في مثل هذه الصيغة بمعنى النهي عن الاستمرار في أمر ، ولا يكون محتاجا إلى فاعل وقد يستغني عن المفعول ، وهنا يلزم (كفى) حالة واحدة ولا يتصرف ، ويدرج في قائمة الصيغ المعروفة بـــ(أسماء الفعل) .

٤- (كفى بعلمك شاهدا على فضلك)، يكون (كفى) في مثل هذه الصيغ بمعنى الاكتفاء بأمر ما وعدم الحاجة إلى غيره أو إلى بديل عنه .وهنا يلزم الفعل حالة الغيبة وحدها (ماضيا و مضارعا) ولا يتصرف ، ولا يكون بحاجة إلى فاعل ، أو يعتبر الجار والمجرور بعده فاعلا ، إذا لم يكن بدّ من فاعل". [١]

إن عفيف دمشقية عندما عرض أمثلة متعددة توضح المعاني المختلفة لـــ (كفى)، كان يسعى إلى التسهيل والتيسر على الطلبة؛ لأن اعتبار الباء زائدة في مثل الصيغ السابقة، – كما يرى دمشقية – "فيها إكراه لطالب النحو ؛ عندما يلزم الطالب باعتبار الفاعل مجرورا لفظا ومرفوعا محلا". [٢]

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٧٢ ، ١٧٣.

(٢) ينظر: دمشقية، نفسه، ص ١٧٣.

ولذلك يرى دمشقية من الأمثلة السابقة التي عرضها حول معاني (كفى)" أنّ استقراء (كفى)على هذا النحو أجدى على العربية ، وأبين للوظائف الكلامية والإعرابية من كل ما قيل، ويقال من تقدير(الباء) زائدة في الفاعل، وإكراه طالب النحو على اعتبار هذا الفاعل مجرورا لفظا مرفوعا محلا ، إكراما لخاطر النحاة". (١)

أما الجواري فيذهب إلى أن حرف الجر في الصيغ السابقة غير زائد ، حيث يقول:" ولو أجازوا أن يكون الجار والمجرور فاعلا في مواضع بعينها لهان الأمر ، ولكنهم يتأولون ، ويتعسفون فيزعمون أن حرف الجر زائد في مثل: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) سورة الرعد أية ٤٣)". (٢)

يرى الزمخشري أن (الباء) في الصيغ السابقة زائدة ، لذلك يقول في إعراب (بربك) في قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) سورة فصلت آية ٥٣ ، أن (بربك) في موضع الرفع على أنه فاعل (كفى) ، (إنه على كلّ شيء شهيد) ، بدل من تقديرهم أولم يكفهم أن ربك على كل شيء شهيد".(٣)

ويعلق الجواري على هذا التأويل- الذي جاء به الزمخشري في إعراب الباء المقترنة بفاعل (كفى) بقوله :" وذلك لعمري افتئات على النص وخروج به عن حقيقة معناه وواقعه ، وهي التي تجر إلى التهاون في دقة التعبير ، والاستهانة بها ، ثم تفضي كما أفضت إلى رخاوة في ضبط الأفكار ، واضطراب في المقاييس الفكرية ". (٤)

الحادي عشر: رأيه في الاسم الواقع بعد حروف الشرط :

يرى عفيف دمشقية أن يعرب الاسم الواقع بعد حروف المجازاة جميعها مبتدأ " لأن ذلك فيه انسجام مع روح الاستعمال اللغوي ". (٥)

وقد كان دمشقية مسبوقا بهذا الرأي فقد نادى الأخفش بذلك ، ولكن رأي الاخفش في إعراب الاسم بعد (إن) مبتدأ ردّ"وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل و يختص به دون غيره،ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء

---

(١) دمشقية، المرجع السابق، ص١٧٣.

(٢) الجواري ، **نحو القرآن** ، مطبعة العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤، ص٢٩.

(٣) الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٣ ،مرجع سابق، ص ٣٩٦.

(٤) الجواري ، **نحو القرآن** ، مرجع سابق ، ص٢٩ ،٣٠.

(٥) ينظر : دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم ". (١)

ينكر دمشقية على الأخفش عدم تمسكه برأيه عندما أجاز إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية مبتدأ ، بل بعد أدوات الشرط جميعها وليس بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه.

ويؤكد دمشقية" أن لا دليل على اختصاص حروف المجازاة بالأفعال دون غيرها ، سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور". (٢)

فالبصريون قالوا: " إن الاسم مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، ففي قوله تعالى:﴿ **وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا** ﴾ أية ١٢٨ من سورة النساء ، إن (امرأة) فاعل لـــ(خافت) ، محذوف والتقدير (إن خافت امرأة خافت) ".

أما الكوفيون فيؤكدون رفع الاسم بعامل أيضا ، لكن ليس محذوفا وإنما مرفوع بما عاد إليه من غير تقدير فعل ، لأن المكنى المرفوع في الفعل ، " أي الضمير المستتر الذي يذهب النحاة إلى إعرابه فاعلا للفعل)، هو الاسم الأول ". (٣)

وينكر دمشقية أيضا قول الكوفيين بجواز تقدم الفاعل على الفعل في الجملة الشرطية المصدرة بأن لأنها " الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ، على أن يكون فعل الشرط ماضيا ، كما في (إن زيد أتاني آته)". (٤)

وقد كان دمشقية مسبوقا في الرأي بابن مضاء القرطبي،ومن جاء بعده من المجددين المحدثين في النحو العربي، كإبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف والمخزومي والجواري وغيرهم من الذين نادوا بإلغاء فكرة العامل ، التي كانت مدار بحث كل المحاولات التيسيرية .

---

(١) الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، المسألة الخامسة و الثمانون ، مرجع سابق ، ص ١٥٩.

(٢) دمشقية ، المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٣) ينظر : الأنباري ، **الأنصاف في مسائل الخلاف** ، المسألة الخامسة والثلاثون ، مرجع سابق ، ص ١١٩-١٥٦.

(٤) دمشقية، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٩٦.

ولم يكتف دمشقية بالقول في إعراب الاسم بعد حروف الجزاء مبتدأ ولكنه ناقش آراء من سبقه من العلماء من كوفيين وبصريين؛ لكي يتوصل من خلالها – أي المناقشة – إلى إثبات رأيه في تجديد النحو العربي طلبا للفائدة وتسهيلا للنحو على الطلبة حيث وضح ذلك عندما عرض لآراء الكوفيين والأخفش، واختار منها ما يعد تجديدا في النحو ، حيث قال:" لذلك ترانا قصرنا على إبراز أهم الآراء التي شاءها الأخفش والكوفيون، معالم جديدة على طريق النحو ، وبيان مدى جدتها ، ومبلغ فاعليتها – ايجابيا أو سلبيا – في تطوير الدرس النحوي ، مذكرين بأن هدفنا الأخير كان وسيبقى تسهيل النحو على طلابه ، انطلاقا من مبدأ نخل التراث ، والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد". (١)

ويرد دمشقية على قول الكوفيين بأن (إن) الأصل في باب الجزاء حيث يقول: (الحقيقة إننا لا ندري كيف أمكن الحكم على (إن) بأنها أمّ الجزاء وأصله ، لسبب بسيط هو أنهم قالوا إنها لا تستعمل إلا في الشرط بينما تستعمل سائر الجوازم الشرطية في غيره. فمن قال لهم بأن (من) الاستفهامية هي نفسها (من) الشرطية، وأن معنى (متى) الظرفية يطابق تمام المطابقة معنى (متى) الاستفهامية و(متى) الشرطية ؟ ثم ما قولهم في (إذما) وهي لا تتحول عن الجزاء ؟ وهل ينطبق عليها ما ينطبق على (إن) وهو في نظر سيبويه نفسه حرف بمنزلتها). (٢)

وأحسب أن دمشقية يؤكد التزامه بمنهجه الذي سار عليه من خلال هذه التفسيرات التي جاء بها ليقول: إن حروف الشرط ليست مختصة بالدخول على الأفعال ، ومن ثمّ يبعد عملية تقدير العوامل أو إثبات أن الاسم المرفوع بعد هذه الحروف لا بدّ له من عامل ، ألا وهو الفعل حسب تقديرهم.

وقد كان دمشقية مسبوقا في إعراب الاسم بعد حروف الشرط مبتدأ، بما جاء به طه حسين وهو من المحدثين، حيث أكد طه حسين أن النحاة السابقين هم الذين اخضعوا كل شيء إلى أقيستهم ، حيث قال:" وعلة هذا أن النحاة قرروا في قواعدهم أن حرف (إن) لا يدخل إلا على فعل ولما جاء في القرآن الكريم، وفي كلام العربي (إن) وبعدها اسم لم يخضعوا لما جاء في القرآن الكريم، ولم يخضعوا لما جاء في كلام العرب نثرا أو شعرا وإنما أرادوا أن يخضعوا القرآن للقاعدة التي قرروها. (٣)

---

(١) دمشقية ، المرجع السابق ، ص٦.

(٢) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

(٣) طه حسين ،" يسروا العربية"، مرجع سابق ، ص ٢، ٥ .

ويرى طه حسين أن مثل هذا التأويل فيه إرباك للطالب ومدعاة للتساؤلات التي تزيد من حيرته ،وعندما يعرب الاسم بعد حروف الشرط فاعلا وليس مبتدأ ، حيث قال :" وعندما نريد أن نفهمه قول الله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم ابلغه مأمنه) قلت له : إن أحد – في قوله ، وإن أحد من المشركين– فاعل لفعل محذوف تقديره (استجارك) ،وأن تقدير الآية – (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، فيسأل التلميذ وأين توجد استجارك الأولى هذه ، ومن أين نأتي بها ؟ وفي وجود هذا الفعل مرتين ولم لا نكتفي بهذا الفعل الذي اكتفي به القرآن الكريم ، كيف تجيبون ؟". (١)

ولكنني أجد في مثل هذه الأمثلة، والتي جاء فيها الاسم مرفوعا بعد حروف الشرط يعرب مبتدأ ، كما قال دمشقية وغيره من المجددين ، تجعل الطالب في حيرة من أمره إن لم تزد في إرباكه أكثر مما لو قلنا إنها فاعل لفعل محذوف يفسره السياق مثلا ، وذلك لعدة أسباب – كما أرى– منها :

أولا : أن (إنْ) في مثل هذه الأمثلة فيها معنى الشرط ، ويوجد جواب لها في الجملة فكيف تستطيع إقناع الطالب بأنها لا تحتاج إلى فعل الشرط .

ثانيا : عندما يتقدم الناشئة في مراحل التعليم العليا سنقوم بتدريسهم أسلوب الشرط ، فكيف نفهمهم أن أسلوب الشرط يحتاج إلى فعل شرط ، وجواب شرط ، بعد أن تعلم في المراحل السابقة وكما في الأمثلة التي وضعها دمشقية وغيره من المجددين من آيات القرآن الكريم أو من غيره من أن (إن) في مثل هذه الأمثلة لا تحتاج إلى فعل شرط ، وما بعدها مبتدأ :

ثالثا:إن الطلبة في مرحلة التعليم الأساسية تعلموا أن المبتدأ لا يسبقه شيء ، إلا بعض الحروف مثل (ما) النافية؛ لأنها أفادت النفي فقط ، أما إذا سبق الاسم بـــ(كان وأخواتها و إن وأخواتها) لم يعد مبتدأ بل يتأثر بهذه الأدوات ، ولكن في دخول أداة الشرط عليه فإن معناه يبقى حتى لو نادوا بأنها غير عاملة فتبقى تحتاج لفعل شرط ، وجواب شرط ، لذلك أرى أن دراسة جملة الشرط في الأسلوب الذي نادى به المجددون لا تناسب الطلبة بل تجعلهم في حيرة، وتزيد في إرباكهم لكثرة المتناقضات في هذا الأسلوب ، وبخاصة بعد المراحل الأساسية من التعليم؛ لأنهم سيواجهون في كتبهم وغيرها ، كالأمثلة السابقة ؛ ولذلك لابد من إعرابها فاعلا.

وأعتقد أنه من الأجدى أن تدرس مثل هذه الصيغ كما هي أداة شرط ،فعل شرط، جواب شرط ، وتعرب إعرابا تفصيليا وفق هذه الصيغة في المراحل العليا من التعليم ،بدلا من تشتيت أفكار الطلبة وتغيير مفاهيمهم، ثم يعود إليها في وقت آخر من مراحل التعليم.

---

(١) طه حسين ،مرجع سابق، ص ٤.

الثاني عشر: رأيه في الفاء الرابطة لجواب الشرط:

يرى دمشقية في الفاء الرابطة لجواب الشرط إذا كان الجواب جملة اسمية مصدرة بـــ(إن)أو غير مصدرة؛ إذ يقول دمشقية: " أن لا تكره المعرب على القول بحذف الفاء على الإضمار، وإنما إلى أن اللغة تبيح للمتكلم في حال وقوع جواب الشرط جملة اسمية مصدرة ب(إن) أو غير مصدرة بالخيار في أن يقرنها بالفاء أو لا يقرنها". [١]

ويهدف دمشقية من وراء ذلك أن يبعد الناشئة، وطالب العربية عن التعليلات والتقديرات، كحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط على الإضمار مثلا، وهذه التعليلات التي من شأنها أن تجعل النحو عسيرا في نظر الناشئة.

ويقدم عفيف دمشقية أمثلة على الخيارات التي تبيحها اللغة للمتكلم في حال وقوع جواب الشرط جملة اسمية مصدرة (بأن) أو غير مصدرة ، أو فعلا طلبيا ، منها :

- (من يفعل خيرا فالله يجزيه)، أو (من يفعل خيرا الله يجزيه)
- من يفعل خيرا فإن الله يجزيه) ، أو (من يفعل خيرا إن الله يجزيه) وكذلك إذا وقع الجواب فعلا طلبيا كما في : (إن شئت النجاح فاجتهد) ، أو (إن شئت النجاح اجتهد) .(إن شئت النجاح فلا تهمل) ، أو (إن شئت النجاح لا تهمل)

ويرى دمشقية في تخريج النحاة لبعض النصوص القرآنية حول جواب الشرط ،" أنه تمحل، ولا مسوغ له ، ما دامت تلك النصوص صريحة واضحة" [٢]، ويذكر دمشقية مثالا على ذلك رأي ابن هشام في حذف الفاء في قوله تعالى : (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلوَالِدَيْنِ)، (سورة البقرة آية ١٨٠) بأنه مردود ،وأن(الوصية) في الآية نائب عن فاعل (كتب) و(للوالدين) متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف أي (فليوص)" [٣].

وهذا التعليل الذي جاء به ابن هشام، وما فيه من تقدير لشيء محذوف ، وقد يزيد من حيرة الطالب ، في بيان،ماالذي سيقدره، ولماذا حذف ، ومتى يحذف ، ولكن من الأفضل أن يدرس كما قال دمشقية على أساس أن اللغة تبيح للمتكلم هذه الخيارات ، فلا يلجأ إلى كثرة التأويلات التي تكره الطلبة على القول بالحذف ، ولكن نجعل الطالب بالخيار أن يقرنها بالفاء أو لا يقرنها، لأن في ذلك أكثر تيسيرا على الناشئة؛ لأنه يبعده عن التأويلات والتقديرات التي لا حاجة لها.

---

(١)ينظر: دمشقية، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٧٨-٧٩.

(٢) دمشقية ، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣)ينظر،ابن هشام، مغني اللبيب،ج١،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي،(د،ت)،ص٦٥،وينظر: دمشقية ، المرجع السابق ، ص ٧٩، ٨٢.

فابن هشام لا يجيز حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية بل يجب اقترانه بالفاء ، حيث يقول :" وقد يكون الجواب جملة اسمية ، فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالفاء، أو (إذا) الفجائية" [١]،

وأعتقد أن هذا الشرط الذي وضعه ابن هشام ، أي وجوب الاقتران بالفاء ، هو الذي حمله على تقدير محذوف إذا لم يقترن الجواب بالفاء ، وبهذا يبقى محافظا على منهجه.

ويعلل دمشقية "سبب حذف الفاء في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (آل عمران آية ١٥٧)، لأن جواب الشرط (لمغفرة من الله خير) مصدر بلام التوكيد ، ودخول الفاء على لام التوكيد فيه ثقل،وقد استجابت لأختها (لئن) ووازنتها لغرض إيلاغي ، فكان في ذلك غناء عن الفاء". [٢]

إذاً يؤكد دمشقية أن اللغة هي التي تبيح للمتكلم أن يقرن الجواب بالفاء أولا يقرنه ، ففي الآية السابقة يرى دمشقية أن اللغة لا تبيح للمتكلم أن يقرن الجواب بالفاء ، لأن الجواب مصدر بلام التوكيد وهذا فيه ثقل.

الثالث عشر: رأيه في الاكتفاء بوجه واحد في إعراب (لات):

يرى دمشقية أن" الاكتفاء بوجه واحد في (لات) يظل أيسر من القول فيها بوجهين لم يخلص أي منهما من ضرورة (التقدير) لجزء محذوف من العبارة" [٣] .

أما سيبويه فيرى" أنها تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة ، مع شيوع حذف الاسم بعدها" [٤] .ولكن الأخفش له رأيان في ذلك :الأول : أنها تعمل عمل (إن)، وأن حين في قوله تعالى : (ولات حين مناص) ص،آية ٣)، هو اسمها ، أما خبرها فمقدر بـــ(لهم) ، أي (ولات حين مناص لهم) أو لات حين مناص حينهم) ،والثاني : أنها حرف غير عامل فإذا وليها مرفوع كان مبتدأ محذوف الخبر أي (لا حينُ مناص كائن لهم) ، وإذا وليها منصوب فتقدير

---

(١) ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦.

(٢) دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٣٠، ٣١.

(٣) دمشقية ، المرجع سابق ، ص ٢١.

(٤) السيوطي ، **همع الهوامع** ،ج١ ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.

فعل ، والتقدير عنده في الآية (لا أرى حين مناص) ".[١] فالأخفش اعتبر (لا) في هذا المثال بمعنى لات .

ومن الواضح أن الرأي الثاني للأخفش في اعتبار (لات) غير عاملة، والمنصوب بعدها بفعل مضمر، هو من تأثير فكرة العامل، وهذا ما لا يصلح للناشئة خاصة، لأن الطالب أو الدارس عندما يتعامل مع هذه الحروف على أنها عاملة أفضل، وأسهل من أن نعملها مرة ونترك إعمالها مرة أخرى.

ولعل ما جاء به سيبويه في إعمال لات عمل ليس مقبول للناشئة، مما يسهل عليهم كيفية التعامل مع لات ،أما في المراحل المتقدمة من التعليم فيتعلم الطلبة الوجوه المختلفة في إعمالها وعدم إعمالها كما ذكر الأخفش.

وقد أحسن مجمع اللغة العربية في القاهرة بالإبقاء على عمل هذه الأحرف في كتب التعليم المدرسي، ولم يأخذ برأي شوقي ضيف في حذفها؛ لأن الطالب عليه أن يتعرف على هذه الحروف التي قد تصادفه في أي كتاب من كتب الدراسة أو في كتابنا العظيم (القرآن الكريم)، وهو يقرأ آياته، فيقف منها موقف الحائر؛ لأنه لم يسمع بها، لذلك علينا أن نطلعهم عليها، كما رأى دمشقية الاكتفاء بوجه واحد في الإعراب.

ولعباس حسن رأي في (لات) العاملة عمل ليس، حيث يصف ما قاله النحاة في أصلها بأنه ملخص من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها، " لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ، لات) مستقلة ، لم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فمن الخير ترك الآراء المتشعبة ، و الاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها النفي ، وعملها هو عمل (كان)، وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها، ولا ضبط حروفها، ولا آداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه ، ولا سيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم" [٢].

إذن عباس حسن وضحّ أن (لا ، ولات) كلمتان مستقلتان، ولم يذكر أن أحدهما أصل للآخر، وأنها عملت عمل كان، وبهذا قد خالف الأخفش في اعتبار(لا) بمعنى (لات)، أو أنها

---

(١) ابن هشام ، **مغنى اللبيب**، ج١ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤.

(٢) عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج١ ، مرجع سابق ، ص ٥٤٠.

تأتي غير عاملة،وهذا مما يؤكد أن الاكتفاء بوجه واحد في (لات) أفضل من تعدد الوجوه والآراء، وأيسر للناشئة، بدلا من كثرة التأويلات.

الرابع عشر: رأيه في نصب الفعل المضارع المقترن بالواو أو الفاء:

يقول دمشقية في نصب الفعل المضارع المقترن بالواو والفاء ، أنه ينصب بعد استفهام أو نفي، أو طلب، أو نهي، أو تخصيص، وليس بأن مقدرة كما زعم بعض النحاة، حيث قال:" والحق أن كل هذه المعادلات المنطقية لم يكن لها من داع لو أن النحاة نظروا إلى الصيغة اللغوية نظرة موضوعية ، فقالوا بأن المضارع المقترن بالواو أو الفاء ينصب بعد استفهام أو نفي أو نهي أو طلب أو تخصيص، ووقفوا بإطار القاعدة العام عند هذه الحدود، ولم يتجاوزوها إلى التعليل والتأويل". (١)

وقد كان دمشقية مسبوقا بهذا الرأي بابن مضاء القرطبي،حيث يقول:"إن تقدير النحاة للناصب يفسد المعنى الذي أراده المتحدث عنهم ، فينصب الأفعال بعد هذه الحروف بأن". (٢)

أما ثعلب فيقول في سبب نصبها: "لأن تلك الحروف تدل على شرط فمعنى (هلّا تزورني فأكرمك) مثلا ، هو (إن تزرني أكرمك) ، فلما نابت عن الشرط ضارعت كي ، فلزمت المستقبل وعملت عملها" (٣) أي عمل كي .

أعتقد أن التأويل واضح في قول ثعلب ، فكيف هذه الحروف تدل على الشرط ونابت عنه ، وضارعت (كي) ثم عملت عملها ، وكيف يمكن لطالب العربية أن يفهم هذا الوجه من الإعراب دون أن يشعر بصعوبة النحو، وأحسب أن دمشقية في هذا الرأي كان أكثر تيسيرا لطالب العلم والناشئة ؛ لأنه ينظر إلى هذه الصيغ نظرة تنبع من روح اللغة ، ومما هو قريب إلى الفهم؛ لأن دمشقية وضع قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بالواو أو الفاء بأنه ينصب بعد الاستفهام ، أو النفي ، أو الطلب ، أو النهي ، أو التخصيص ، دون الحاجة إلى التعليل ، والتأويل الذي يعقد مادة النحو ، ويجعلها عسيرة الفهم على الطلبة.

---

(١) دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٧٤.

(٢) ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، ص ١١٥.

(٣) السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص ١٤.

الخامس عشر: رأيه في أثر القراءات القرآنية في تجديد النحو العربي:

لا أحد ينكر أن القرآن هو الينبوع الأعظم، والبرهان الأقوم في تقرير قواعد النحو، وتحرير مسائله، وقد أجمع النحاة على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة متواترها، وآحادها ، وشاذها، ومع ذلك فهناك الكثير من النحويين لا يميلون إلى اتخاذ النصوص القرآنية أساسا للتقعيد ،" بل قرروا بعض قواعدهم وحرروا بعض ضوابطهم ، قبل أن يستقروا القرآن الكريم ، ويستقصوا وجوه قراءاته كاملة ، وعندما يجدون قاعدة من قواعدهم هذه تقصر عن شمول بعض القراءات المعتبرة يعمدون إلى التأويل ، يقلبون وجوهه و ألوانه، كالذي فعلوه في قوله تعالى: (إن هذان لساحران) وقوله : (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) وقوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)" [١] .

وقد أدرك دمشقية أهمية القراءات القرآنية ودورها في تجديد النحو العربي، ولكنه لاحظ ما لحقها من التمحلات، وكثرة التعليلات، التي تصرف طالب العربية عن لغته ، ونحوها ، فعمد دمشقية إلى دراستها بصورة جديدة طلبا للتسهيل والتيسير على طلبة العربية حيث وضح أن" القصد من دراسته للقراءات القرآنية ليس التأريخ للقراءات القرآنية ، ولا التصدي لكل الدراسات التي قامت حولها ، ولا الغوص على ما حفلت به كتبها من مكنونات ، وإنما القصد كل القصد كان أن نتخذ من بعض معطياتها منطلقا لبيان تأثيرها في الدرس النحوي من ناحية، وتأثرها به من ناحية ثانية على أمل الوصول منه إلى معلم آخر من معالم تجديد النحو وتيسيره على أبناء العربية" [٢].

يذكر دمشقية بالمعطيات الأولية التي دفعته إلى مثل هذا البحث، والذي وصفه بالعسير قبل البدء بتقديم مقترحات التجديد، وتتمثل هذه المعطيات في الآتي:

أولا: أن القرآن الكريم مصدر من أهم المصادر التي تدور حولها الأبحاث اللغوية والنحوية .

ثانيا:أن المصحف العثماني برواية حفص يؤلف القراءة الرسمية الأولى في معظم أنحاء الوطن العربي .

ثالثا: أن دراسة القراءات القرآنية ووجوهها المختلفة ليس هدفا بحد ذاته وإنما هو منطلق لدراسة أجدى وأعود بالنفع على العربية ، ألا وهي: كيف السبيل إلى تيسير اللغة على أبنائها ؟

---

(١) طه الراوي ، "نظرة في النحو" ، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٢) دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص ١٩٨.

رابعا: أن الدرس النحوي – حتى الذي يدور منه حول الكتاب الكريم ووجوه القراءة فيه– ليس القصد منه عرض العضلات وبسط المعلومات والإدلال بالمعرفة الواسعة على الطلاب، بقدر ما هو منارة لهم في طريق الإصلاح من شأنهم في ضبط ألسنتهم باللغة التي بها يقرأون ويكتبون ، والتي هي الوعاء الأسمى لنتاجهم الفكري ، والوسيلة الوحيدة لإسهامهم في الحضارة الإنسانية .
خامسا: أنه لا يجوز أن يصال ويجال في ميدان (النحو) بمعزل عن غيره من ميادين اللغة المختلفة ، وإلا كان في ذلك تفكك لوحدة اللغة وتقطيع لأوصالها" [١] .

فهدف دمشقية من دراسة القراءات القرآنية أن يصل في نهاية الأمر إلى تجديد النحو وتيسيره على الطلبة، حيث قال: " وهذا يقودنا بالطبع إلى التشمير عن ساعد الجد لتقديم المقترحات التي نرى ضرورة الأخذ بها لتجديد النحو العربي وتيسير أمره على طلبته من أبناء الضاد ، راجين أن يحالفنا التوفيق والسداد ، غير طامحين إلى أن ما سنقوله يؤلف البلسم السحري الشافي الذي لا يترك مجالا لمستزيد" [٢].

ثم يبدأ دمشقية بذكر المقترحات التي وضعها لتجديد النحو العربي في ضوء القراءات القرآنية، حيث يقول:" وبعد ، فهذه مقترحات نتقدم بها بكل تواضع ، آملين أن تحظى برضى المقيمين على اللغة من باحثين ومعلمين ومربين ، راجين أن يكون فيها شيء من العون على الأخذ بيد الناشئة من أبناء العربية لامتلاك ناصية لغتهم الرائعة ، لا بالقهر والقسر ، وإنما بتنمية السلائق وتفتيح القرائح بشكل عفوي يستبعد كل تعمّل وكلّ افتعال:

١– إننا من المؤمنين بضرورة ، تلقين أطفالنا منذ نعومة أظفارهم آيات يسيرة من كتاب الله تعالى على يد معلمين بررة أكفياء ممن تتوافر فيهم الأمور التالية :

أ) فصاحة اللسان وامتلاك ناصية اللغة .

ب) حسن مخارج الحروف وإتقان أحكام التجويد.

ج) المعرفة بأصول التربية الحديثة وكيفية التعامل مع الناشئة.

---

(١)دمشقية ،المرجع سابق، ص ١٩٥–١٩٦.

(٢)دمشقية، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**،مرجع سابق، ص ١٩٥.

٢- الاستمرار في التلقين والقراءة في جميع سنوات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة شحذا للسلائق وإعدادا للقرائح لتقبل المفاهيم النحوية التي يقدمها المختصون من معلمي اللغة العربية في أثناء تدريسهم هذه اللغة على أساس الوحدة المتكاملة .

٣- أن تكون المادة القرآنية في المرحلة الثانوية ثم في المرحلة الجامعية عونا للطلاب على القيام بمختلف التدريبات اللغوية والنحوية والبلاغية .

٤- أن ينظر إلى قراءة حفص على أنها الأساس الأول ، بل المنطلق الأول للدراسة اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ؛ لأن تلك القراءة تكون قد اختزنتها حافظة الطلاب اللغوية ، وترسخت جذورها فيهم .

٥- أن تدرس الفروق القرائية في مرحلة التخصص الجامعي على ضوء (القراءة المشهورة)-أي رواية حفص - بشكل يتيح للطلاب وعي المشكلات اللغوية الناجمة عن تلك الفروق وعيا تلقائيا يسمح لهم بفهم ملابساتها المتعددة في مجال الوجوه والاحتمالات والتخريجات دون عنت .

٦- الاقتصار في القضايا النحوية بصورة خاصة على أيسر الوجوه في القراءات، وألطفها في التعليل، بحيث لا نرهق الطالب بكل ما رافق الدرس النحوي القديم من تناحر وتنافس وتعنت ، ولا نترك له مجالا للضجر من ألاعيب النحاة وتعدد الجوازات بأكثر مما ينبغي له .

٧- أن نسعى جاهدين لإعادة النظر في دراسة القراءات على ضوء معطيات جديدة نتمكن معها من استخراج قواعد جديدة نستطيع بها استبعاد القواعد التي لا نطمئن إلى صحتها لكونها مبنية على الاحتمال دون الاستعمال وعلى شواهد تبدو مختلفة ومصطنعة وعلى تأويلات وتخريجات لا يسوغها سوى إمكان الوجود في حدود الفلسفة والمنطق ، لا في عالم الاستعمال الخيّر.

٨- الحد ما أمكن من وجوه الاحتمال في القضية النحوية ، والاكتفاء فيها بوجه واحد معقول إذا كان ذلك متيسرا وإلا فبوجهين على الأكثر". (١)

وأحسب أن دمشقية وفق كل التوفيق في هذه المقترحات، وإنها لتصب في مجال التيسير والتسهيل على طلبة العلم ، وتعينهم في فهم لغتهم وتنمية قدراتهم في إعراب كلام الله ، وبخاصة

---

(١)دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص ١٩٦-١٩٧.

عندما اقترح الاكتفاء بوجه واحد من وجوه الاحتمال في القضية النحوية ، أو وجهين، لأن ذلك يبعد الطالب عن الإرباك والضجر من كثرة التعليلات والتأويلات .

وتعدّ هذه المقترحات التي وضعها من ميزات محاولة دمشقية في التجديد مقارنة مع محاولات غيره من المجددين ، كمصطفى إبراهيم، وشوقي، والمخزومي، والجواري، وغيرهم، لأنّ بعضهم اكتفى بالقول بالقراءات بشكل عام دون وضع قواعد تضبط هذه القراءات ، وحتى المحاولات الرسمية كمحاولة وزارة المعارف والمجامع العربية لم تفصل وتنظم مقترحات للقراءات القرآنية.

ومن حسنات المقترحات التي وضعها دمشقية في القراءات ، أنه أراد أن تصبح القراءات عونا للطلاب على القيام بمختلف التدريبات اللغوية والنحوية والبلاغية ؛ لأن الطالب عندما يصل إلى هذا المستوى ، فهذا يعني أن طالب العربية بخير، ولا يخشى عليه من الضياع والتلاشي.

ويبدو لي أن طلبة العلم في المرحلة الأساسية العليا وحتى الثانوية في مدارسنا في المملكة الأردنية الهاشمية لا يدركون فهم الكثير من الآيات الكريمة ، ومن ثمّ لم تكن هذه الآيات عونا لهم في فهم مختلف أنواع التدريبات ، وأصبح الكثير منهم ينفرون من التدريب الذي يعتمد على الآيات القرآنية، وهذا الأمر يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بقراءة القرآن منذ الطفولة.

ولعل هذا الأمر هو ما دعا دمشقية لوضع هذه المقترحات لأن التدرج في تعليم الطلبة وتدريبهم على القراءات القرآنية منذ الصغر ، وعرض المادة النحوية من خلال الآيات الكريمة وبألطف الوجوه وأيسرها في القراءات هو الذي يجعل الطلبة يقبلون على لغتهم ونحوها، لأن هذه القراءة اختزنت بحافظتهم وترسخت جذورها فيهم.

يقول دمشقية: إن النحاة وقفوا من القراءات موقف الحيطة والحذر بعد أن بدأ النحو يصبح علما على يد أساتذة سيبويه – ولاسيّما الخليل بن أحمد– فيعتبرون القراءات القرآنية (سنة) لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب ، ولكنها لم تكن تصلح في نظرهم لإقامة القواعد الكلية" [1].

ويرى دمشقية أن من أهم الأسباب التي دفعت النحاة السابقين إلى الابتعاد عن اتخاذ القراءات القرآنية منطلقا لإقامة قواعدهم هي:

---

(١) ينظر :دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٥٣، ٥٤.

أولا : أن وجوه القراءة كانت من التباين والكثرة بحيث يعزّ أن تنظم كل منها عدة ظواهر لغوية متقاربة ، وتسمح بقياس غيرها من الظواهر المشابهة لها عليها ، فإنه لم يكن في وسع أولئك النحاة في بادئ الأمر أن يجروا مسحا للقراءات المختلفة ويضعوا للكلمة الواحدة تقرأ بأوجه إعرابية مختلفة و قواعد متعددة لأن ذلك كان يؤدي بهم إلى متاهات ما بعدها متاهات .

ثانيا : كان لمبدأ (القياس) الذي اعتمدته مدرسة البصرة منذ بدء تمذهب النحو على يد روادها الأوائل من طبقة عيسى بن عمر الثقفي ، وأبي عمرو بن العلاء أثر هام في موقف البصريين من القراءات والاستشهاد بها ، فلقد طغى اشتغال أولئك الرواد بالنحو فأنساهم أحيانا دورهم كقراء، وجعلهم يأخذون بنوع من المنهجية كالذي أثر عن الثقفي من أنه كان ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب بحجة أن(النصب)أخف من غيره على ألسنة العرب وإليه يميلون" [١].

وبالرغم من وجود القراءات المشهورة لكثير من القضايا النحوية ، إلا أن الكثير من النحويين يلجأون إلى التأويلات، ومن أمثلة ذلك في سورة النحل آية(٤٠) قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، حيث قرىء بنصب الفعل المضارع (يكون) وحتى إن ابن عامر قرأ بنصب المضارع في جميع المواضع الأخرى التي ورد فيها هذا الحرف من القرآن الكريم ، باستثناء موضعين اثنين فقط". [٢]ومع وجود الكثرة الكاثرة من الآيات القرآنية المنصوبة إلا أن الكثير من النحويين لا يميلون إلى اتخاذ القراءات القرآنية أساسا للتقعيد ، مما يجعلهم يلجأون للتأويل وكثرة الوجوه الإعرابية .

وهذا يجعل طالب العربية في حيرة من أمره ، في أي وجه يختار ، وبما أن القضية النحوية وردت في أشهر القراءات في النصب – وفق الآية السابقة وغيرها من آيات القرآن الكريم – فلماذا نرهق طالب العربية بكثرة التأويل، فمن الأجدى والأنفع أن يقيم النحاة قواعدهم على القراءات المشهورة، التي نادى بها دمشقية، والاعتماد عليها ؛لأن فيها الفائدة العظيمة لطلاب العربية.

يذهب الأنصاري إلى ما ذهب إليه دمشقية من الاعتماد على القراءات المشهورة في إثبات القواعد النحوية،"ولكنه لا يرفض القراءات الشاذة بل يميل إليها ، ويعلل سبب ميله إلى

---

(١)دمشقية، المرجع السابق ، ص٥٤، ٥٧.

(٢) أحمد مكي الأنصاري ، **نظرية النحو القرآني ، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية** ،مرجع سابق، ص ٩٢، ٩٣.

الاعتماد على القراءات الشاذة هو أن بعض العلماء الأجلاء يرون أن القراءات بوجه عام أوثق من الشعر الجاهلي لأن الشعر الجاهلي دخله الانتحال" (١).

ولكن محمود أحمد الصغير يقول: " توحي المسائل النحوية الشاذة التي أثارتها بعض القراءات الشاذة، أن هناك صلة ما بين الشذوذ في القراءة و الشذوذ النحوي "([٢]).

وهذا القول يؤكد ما ذهب إليه دمشقية من الاعتماد على القراءات المشهورة؛ لكي لا يحصل الشذوذ النحوي كما ذكر الصغير.

أما أبو حيان فقد " أنكر على النحويين و المفسرين المفاضلة و الترجيح بين القراءات السبع، و هذا الترجيح الذي يذكره المفسرون و النحويون بين القراءات لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة، و مروية ثانية عن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة "([٣])

وأعتقد أن دمشقية أقرب إلى روح التيسير والتسهيل في قواعد النحو على الطلبة عندما اقترح الاعتماد على القراءات المشهورة، لأن المشهور منها تكون في مألوف الطلبة وهذا يزيد من إقبالهم على نحوهم، خاصة عندما نادى بالاعتماد على قراءة حفص وجعلها الأساس الأول، بل المنطلق الأول للدراسة اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ، لأن تلك القراءة تكون اختزنتها حافظة الطلاب اللغوية وترسخت جذورها فيهم، وتصبح من مألوفهم ، وهذا أنفع وأجدى من الاعتماد على قراءات متعددة ؛لأن ذلك يربك الطلبة ويجعلهم ينفرون من مادة النحو.([٤])

ولذلك رأى دمشقية" أن يعتمد على القراءات المشهورة ذات الوجه الواحد أو الوجهين فقط لكي تبقى في دائرة النحو بصورته البسيطة"[٥] لأن كثرة التعليلات والتخريجات والتعليقات ، وخاصة للقراءات التي فيها أكثر من ثلاثة وجوه تفتح الاجتهاد المنطقي في الدرس النحوي على مصراعيه، وهذا بدوره ينفر الطلبة من الدرس النحوي، بينما الأجدى والأنفع أن يقتصر في الأية على القراءة بالوجه المشهور فيها، وتتم دراستها الإعرابية ببساطة ويسر". [٦]

---

(١) ينظر الأنصاري : المرجع السابق ، ص ٧٣.

([٢]) محمود أحمد الصغير، **القراءات الشاذة و توجيهها النحوي**، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٦١.

([٣]) عبد الخالق عضيمة،" أبو حيان و بحره المحيط"، **مجلة كلية اللغة العربية**، عدد٧، ١٩٧٧، ص ٤١، ٤٢.

([٤])ينظر: دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

(٥) دمشقية، المرجع نفسه،ص ٩٠.

(٦) ينظر: دمشقية ، المرجع نفسه، ص ١٤٦.

ويضيف دمشقية قائلا " الاقتصار في أيامنا هذه على الوجه المشهور في القراءة (أي القراءات القرآنية) كما أعتقد أيسر السبل لتقنين القاعدة النحوية، وتعميمها على طلاب العربية بوجه عام، على أن تبقى الوجوه الأخرى مقصورة على الدراسات العليا الجامعية".[١]

وبعد ؛فإنّ دمشقية قد انطلق في دعوته إلى تيسير النحو وتجديده من المعنى الدال على التبسيط، والتجديد، بأساليب تسهل على متعلم اللغة والنحو، وتبسط أمامه السبل لامتلاك المهارات اللغوية التي تتماشى مع قواعد وأحكام لا صعوبات فيها تحول دون فهم قواعد اللغة وأحكامها، ذلك التجديد الذي يرتبط بالقديم أشدّ ارتباط، وينبع من روح القديم ويظهر ذلك عندما كان يعرض لكل مسألة نحوية قائمة على كثرة التعليلات، والتأويلات التي لا تمت للغة العربية بصلة، ثم يقدم أنماطا وصيغا تبيحها اللغة كما مرّ في باب التنازع وصيغة (كفى به) وغيرها.

وقد دعا دمشقية إلى التحرز في كثير من الآراء والأحكام وبخاصة التي تبعث على الخلاف، وإثارة الجدل الذي لا نفع فيه ولا فائدة، وغالبا ما كان يناقش الإعراب القائم على كثرة العلل مستندا إلى القاعدة النحوية ثم يحاول إعادة صياغتها بما يتناسب مع الاستعمال اللغوي باحثا في آراء جمهرة النحاة من الكوفيين والبصرين ليجري المقابلة بين الآراء، فيخرج بعدئذ برأي مقنع يسير سهل يتناسب مع مستويات الطلبة في مختلف مراحلهم؛ إذ كان يبدي رأيه ووجهة نظره تجاه الآراء المختلفة التي كان يناقشها، مثل رأيه في صيغة النداء، والتعجب، واسم لا النافية وغيرها، ثم يوجه كل الآراء بصورة تخدم مقترحات التجديد في النحو العربي وكانت أدلته معتمدة على ما ورد عند النحاة الأوائل.

لا بدّ من القول في المحصلة بأن دمشقية لم يتعصب لرأي، أو لحكم أحد من النحاة أو لفريق منهم على الآخر كالبصريين أو الكوفيين، بل كان يأخذ من آرائهم ما كان يخدم اللغة ونحوها، ويظهره بأبسط صورة، وأيسرها ويسعى إلى تخليص النحو من الشوائب ومواطن الضعف التي تجعله صعب الفهم وعسير التطبيق والتوظيف.

ويظهر أيضا من خلال الآراء التجديدية التي قدمها دمشقية رأيه " بأن لا نحمّل المسألة النحوية ما لا تحتمل، ثم نبني عليها الكثير من التعليلات والتأويلات التي تؤدي بالباحث إلى الانزلاق على طريق الزيف، وتسد عليه المآخذ إلى النهايات والنتائج السليمة"[٢] وأيضا أن نأخذ

---

(١) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

(٢) ينظر: دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٣٧.

بالمسألة النحوية التي تسمح بها اللغة، دون اللجوء إلى التعليلات، أما التي لا تسمح بهـا اللغـة فهي مرفوضة ما دام أن اللغة تسمح بما هو أيسر وأسهل منها، ومثال ذلك: رأي دمشقية فـي التنازع، حيث عرض دمشقية صيغا لصور التنازع افترضها النحاة، " ومن المستحيل أن تجري على لسان" [١].

لقد كان دمشقية خالص النية في تيسير النحو و تقديمه للطلبة، بعد تـصفيته " والإبقـاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد".[٢]

غير أنّه يمكن تسجيل المأخذ الآتي على محاولته: أنه لم يبرح التنظير، و لم يجاوزه إلى التطبيق.

---

(١) ينظر: دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٤٦.

(٢) دمشقية ، المرجع نفسه ، ص ٦.

الفصل الرابع

آراء دمشقية التي خالف فيها النحاة المتقدمين

يُعدّ عفيف دمشقية من المجددين في النحو العربي، حيث وضع آراءه التجديدية" منطلقا من مبدأ نخل التراث، والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد".[١] طلبا لتسهيل النحو على دارسيه.

لكن" النحاة القدامى جاءوا بقواعد وصيغ لم تجر على ألسنة العرب،وأغلب الظن أن هذه الصيغ وليدة عبقرية النحاة الذين فرض عليهم منطقهم قواعد معينة فرضوها بدورهم على اللغة والناطقين بها"([٢])، فجاءت بعض القواعد والصيغ مخالفة للاستعمال اللغوي، ولا ترتبط بواقع اللغة في أي شيء.

ولهذا خالف دمشقية النحاة المتقدمين في بعض القواعد والصيغ التي لا تعود بالنفع ولا بالفائدة على الطلبة من أبناء العربية ،لأن هذه الصيغ "لا يمكن أن يلجأ متكلم إلى مثلها،والعربية تبذل له من معينها الخيّر ما هو أسهل نطقا، وأقرب متناولا، وأبعد عن اللبس"([٣]). ومن هذه المخالفات:

أولا-خالف دمشقية النحاة المتقدمين بما سماه المنطلقات التأسيسية والفنية إلى دارسة النحو العربي.

يقول دمشقية :" ومما لا ريب فيه أن المنطلقات التي انطلق منها النحويون إلى تأسيس قواعدهم قد أثرت عكسا في هذه القواعد، وكان من نتائجها أن قادتهم إلى منطلقات أخرى تماثل

---

[١])ينظر :دمشقية،**خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**،مرجع سابق،ص٦.
[٢])دمشقية،**المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**،مرجع سابق،ص١٨٥.
[٣]) ينظر: دمشقية ،المرجع نفسه،ص ١٨٩.

تلك المنطلقات في البعد بالدرس النحوي عن الأقيسة المناسبة التي كان يجب أن يسير فيها وقد أطلقنا على هذه المنطلقات الأخرى اسم المنطلقات الفنية ". [١]

إذ قسم دمشقية " المنطلقات إلى نوعين : المنطلقات التأسيسية والمنطلقات الفنية ، فالتأسيسية تتعلق بمنهجية البحث ولهذا أطلق عليها دمشقية اسم (المنطلقات التأسيسية) لأن علم النحو اتخذ منها الأسس التي ارتكز عليها صرحه الذي تطاول شامخا على مدى عصوره الطويلة ،والفنية تتعلق بالوسائل التي استخدموها في أثناء درسهم وبحثهم لتطبيق منهجيتهم ". [٢]

وعدّ دمشقية دراسة هذه المنطلقات كما سماها من طرق التجديد في النحو العربي عندما لاحظ أن هذه المنطلقات أثرت عكسا في قواعد النحو العربي.

حيث دعا دمشقية إلى دراسة هذه المنطلقات التى انطلق منها النحاة القدامى لإقامة علم النحو؛" لأنها من أجدر المعالم على درب تاريخ النحو الطويل بالدرس والتدبر من قبل أي باحث طامح إلى إعادة النظر في هذا العلم الخطير الجليل ومحاولة تناوله بالتجديد والتيسير "[٣].

وقد خالف دمشقية النحاة المتقدمين في كثير من المنطلقات الفنية ، كتعليل الظواهر" حيث راحوا يفلسفون تلك الظواهر معللين كل واحدة منها تقريبا على حده فكان من جراء ذلك أن انحرف الدرس النحوي في أغلب الأحيان عن غايته في الأخذ بيد الناشئة من الأدباء ورجال الفكر للتعبير تعبيرا سليما عن آرائهم وخواطرهم "[٤] . حيث " فرضت الصبغة العقلانية على النحو منهج التعليل ومستلزماته ، فقد كان من نتائج ذلك كله أن وضع النحاة قواعدهم الكلية وفقا لتلك المستلزمات وبمعزل عن الاستعمال اللغوي الذي له حق الصدارة والتقدم وبعيدا عن منطلق الأشياء الذي يفرض أخذ الظواهر على علاتها بدلا من إخضاع اللغة إلى منطق آخر ليس من طبعها ولا من خصائصها "[٥] .

وبيّن دمشقية أن كل ذلك " أدى بالمشتغلين ، الأوائل في علم النحو بأن ينظروا إلى الظواهر النحوية ليس على أنها معطيات محسوسة عليهم درسها كما هي ماثلة للعيان ، بل راحوا يخوضون في أمور لا تمت بصلة إلى العلم بمعناه الوضعي ، ويغوصون في الغيبيات ،

---

(١) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

(٢) ينظر: دمشقية ، نفسه، ص ٥.

(٣) ينظر: دمشقية ، نفسه ، ص ٥.

(٤) ينظر: دمشقية ،نفسه ، ص ١٢٩.

(٥) دمشقية ، نفسه ، نفسه ، ص ١٣٩.

غير قانعين بما تبذله لهم اللغة من ذات نفسها وخصائصها وتراكيبها المستقرة في الأذهان السائرة على كل قلم ولسان" [١] .

وهذا يؤكد أن النحاة لم يكتفوا برصد الظواهر اللغوية كما هي ولكنهم أكثروا من التعليلات والتأويلات التي لا داعي لها ، مما أدى إلى تعقيد النحو لبعده عن روح اللغة والاستعمال الحقيقي لها .

ويضيف دمشقية قائلا :"لعل أسوأ منطلقات النحويين الفنية كانت دراستهم للجملة العربية ، فقد انطلقوا في دراستها من منطلقين اثنين،وسدوا الباب بإحكام أمام كل اجتهاد ممكن للانتقال بالدرس النحوي من دائرة الفلسفة إلى دائرة المنهجية الصحيحة التي كان يجب أن يخضع لها دون غيرها ،ألا وهي توظيف النحو في خدمة اللغة، والعودة به إلى هدفه الأساسي في تقويم الألسنة وضبط الأقلام"[٢] .

حيث عدّ النحاة المتقدمون وفق هذه المنطلقات أن كل جملة تبدأ باسم اسمية وكل جملة تبدأ بفعل فعلية ، حيث ترتب على ذلك كما يقول دمشقية " مجموعة من النتائج التي خالف بها دمشقية النحاة القدامى ، لأن ذلك كله يؤدي إلى تعقيد النحو ، بدل من الأخذ بأيسر الطرق لفهمه ومن هذه النتائج أن اعتبروا جملة مثل (زيد قام)جملة اسمية وأدى بهم الأمر لتقدير فاعل للفعل (هو) واعتبار الجملة الفعلية (قام هو) خبرا للمبتدأ (زيد)، مع أن منطق اللغة ومنطق الأمور يفرضان اعتبار (زيد) فاعل الفعل ، بدلا من تقدير ضمير يعود إليه لا لشيء إلا لأن النحاة سلطوا أضواء (نظرية العامل) على زيد ". [٣]

وبهذا خالف دمشقية نحاة البصرة في دراسة الجملة وتعريفها ورأى أن جملة مثل (زيد قام) فعلية وليست اسمية؛ لأن زيدا فاعل لقام، ومن نتائج تعريف النحاة لشبه الجملة " رفضوا اعتبار (فوق الشجرة) أو (على الغصن) خبرا للمبتدأ (العصفور) في مثل : (العصفور فوق الشجرة) أو(العصفور على الغصن)؛ لأن شبه الجملة لامحل لها من الإعراب في رأيهم، فأين الخبر ؟ إنه ولا شك (موجود بالقوة) ، إذن فلنقدر، وليكن التقدير (كائنا) أو (موجودا) أو(واقفا) أو غير ذلك ولنعلق الظرف أو الجار و المجرور به " [٤] .

---

(١)ينظر: دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٧١.

(٢)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ص ٢١٧.

(٣) دمشقية ، المرجع نفسه ، ص٢١٧،٢١٨.

(٤)ينظر: دمشقية ، المرجع نفسه ، ص ٢١٨.

وقد خالف دمشقية النحاة المتقدمين في هذا المنطلق ؛ لأنه رفض الإعراب المحلي ؛ لأنه عدّ شبه الجملة خبر ، دون اللجوء إلى تقدير الخبر، وتعليق الجار والمجرور أو الظرف به .

ومن نتائج هذه المنطلقات (أن كل جملة تبدأ بفعل فعلية) أدى إلى اعتبار بعض الصيغ ضمن الجملة الفعلية ، مع أنها لا تمت إلى هذه الجملة بصلة مثل صيغة النداء والتعجب وأسماء الأفعال والتي تحدث عنها في الفصل السابق عندما عرضت لآراء دمشقية التجديدية في النحو العربي .

ثانياً-خالف كثيرا من النحاة المتقدمين في قولهم إن المفعول له لا يكون منصوبا بالعامل الذي قبله، إنما يكون منصوبا على نزع الخافض.

رأى كثير من النحاة ومنهم سيبويه "أن المفعول له يكون منصوبا على نزع الخافض ، حيث يقدرون أن أصله جار ومجرور نزع منه الجار فنصب"([1]) كما في المثال الآتي :(شهدت بذلك إظهارا للحق) كان أصله كما يقولون (شهدت بذلك لإظهار الحق).

ويذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول :" وإنما أصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والغرض نحو (جئتك لتكرمني) ،(وسرت لأدخل المدينة)أي الغرض من مجيئي الإكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازما أو منتهيا في التعدي فعدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال :(فعلت ذاك حذار الشر) "([2]).

ويقول دمشقية عن هذا الرأي :" وفي اعتقادنا أن رأيهم هذا يبطل بالصيغ التي تسمح بها بنية اللغة في هذا المجال ، وهي :

- إظهارا للحق.
- لإظهار الحق.

([1]) سيبويه ،**الكتاب** ، ج١،مرجع سابق ،ص٣٦٩.
([2]) ابن يعيش ،**شرح المفصل** ، ج٢ مرجع سابق ، ص٥٣.

- إظهار الحق ".[١]

وبما أن هذه الصيغة تبيحها اللغة وتسمح بها كما يقول دمشقية فلماذا النحاة السابقون يلجأون إلى مثل هذه التعليلات ، ولهذا أعتقد أن دمشقية وفق فيما ذهب إليه ، لأن رأيه منطلق مما هو مسموح به ومباح في اللغة ، وهذا مما يجعل الطالب بالخيار من بين هذه الصيغ دون أن يفرض عليه آراء معينة ليس لها علاقة بواقع اللغة .

وبعد أن عرض دمشقية لهذه الصيغ التي تسمح بها اللغة يقول :" وهكذا يكون قول النحاة بأن المفعول له (منصوب على نزع الخافض) مجرد افتراض منهم لا مسوغ له مادامت بنية اللغة تجيزه "[٢] .

ويتفق دمشقية مع عباس حسن في مخالفته للمتقدمين في هذا الرأي ،حيث وضح عباس حسن سبب رفضه لهذا الرأي هو " لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائدة ولذلك لا داعي للأخذ برأيهم ورأى ضرورة التخفف من استعماله مجرورا باللام مع أنه قياسي وقليل التداول "[٣] .

ثالثا- خالف الأخفش بزيادة من في الكلام الموجب

حيث حملت على هذه الزيادة عدة آيات قرآنية منها : (﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (البقرة: الآية٥٧)، ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة:الآية٢٧١)، ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (الأحقاف: الآية٣١).

يؤكد دمشقية "أن الأخفش أذن بزيادة (من) في ذلك كله ، بينما سيبويه لا يجيز زيادة (من) إلا مع النفي ،ويرى أن في الكلام حذفا للموصوف ، واكتفاء بإقامة الصفة مقامه "[٤] ويضيف دمشقية قائلا : " ولا نظن أن أيا من الرأيين قد حل المشكلة إذا لم نقل أنه زادها تعقيدا فقد كان الأولى والأجدر حصر مثل هذه الظاهرة اللغوية في فئة خاصة والتقرير بأن القاعدة العامة تنص على فاعل صريح للفعل اللازم ، وعلى مفعول صريح للفعل المتعدي ، وأنه يحدث

---

(١) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ص ١٨٢.

(٢) دمشقية ، **نفسه**، ص ١٨٣.

(٣) ينظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج٢، مرجع سابق ، ص ٢٠٧.

(٤)ينظر :ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٨،مرجع سابق ،ص١٣٧، وينظر : دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

أحيانا في الاستعمال اللغوي أن يغيب الفاعل أو المفعول ويحل محلهما جار ومجرور لغـرض إبلاغي معين " [١] .

ويصف دمشقية عمل الأخفش في اعتبار(من) زائدة وغيره من النحاة " بأنه تمحل وتأويـل يؤديان إلى أمرين كليهما* مر :

١- إكراه المعرب على اعتبار (من) في مثل (ومن يعمـل مـن الـصالحات) زائـدة والصالحات اسما مجرور لفظا منصوبا محلا على أنه مفعول به (وهذا رأي الأخفـش).

٢- إكراهه على تقدير مفعول لـ(يعمل) وهذا مذهب سيبويه ، لا لشيء سـوى أنـه لا يعقل وقوع حدث (الفعل)على شيء ولا يتصور وجود عامل في غياب المعمول " [٢] .

رابعاً_خالف دمشقية سيبويه في عدم جواز حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) وما ذكر الأخفش من علل في هذه الإجازة .

أكد دمشقية على " أن حذف المتعجب منه جار في الاستعمال كما في قوله تعالى في سورة (الكهف آية ٢٦ ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ سورة مريم آية ٣٨ " [٣]

ويقول دمشقية: " وقد أجازه الأخفش إذا دل عليه دليل كما في الآيتين المذكورتين ، لكنـه لم يكتف – مع الأسف – بهذه الإجازة والقول بأن الاستعمال يؤكدها ، بل راح يعلل لأنه لا مفر من التعليل فوقع في شر مما وقع فيه سيبويه حين منع الإجازة " [٤] .

---

(١) دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي،مرجع سابق** ، ص ١٦٢.

* وردت كلاهما والصحيح كما بينت.

(٢) دمشقية، نفسه ، ص ١٦٣.

(٣)دمشقية ، نفسه، ص ١٦٣.

(٤) السيوطي ،**همع الهوامع** ،ج٥، مرجع سابق، ص٥٩، دمشقية ،نفسه، ص١٦٣.

وهذا التعليل الذي ذكره الأخفش يؤكد سيطرة نظرية العوامل والمعمولات على النحاة المتقدمين .

ثم يعلل دمشقية سبب " منع سيبويه- ومن قبله أساتذته- من إجازة حذف المتعجب منه في الصيغة المذكورة ، هو اعتبار (أفعل) فعلا ، وأنه لا بد للفعل من فاعل ، وأن الفاعل هو المتعجب منه، وأنه لا يجوز تقديره مستترا وإلا لكان برز في التثنية والجمع والتأنيث"[١].

أما تعليل الأخفش فكان أن الذي حذف هو الجار ، ويذكر دمشقية بأن الأخفش وغيره (يعربون حرف الجر زائدا والمجرور فاعلا) فاستتر بحذفه فاعل .

خامساً- خالف دمشقية البصريين في وجوب اقتران الجملة الماضية الحالية بـ(قد)

" أوجب جمهور البصريين اقتران الجملة الماضية الحالية بـ(قد) ، وأكرهوا المعرب على تقديرها في كل ما ورد به السماع غير مقترن بها على الرغم من كثرته "[٢]

وأكد دمشقية أن " الأخفش أجاز أن تأتي الجملة الحالية الماضية من غير تقدير ، اعتمادا على ما هو جار في الاستعمال ، كما في قوله تعالى في سورة النساء آية(٩٠) ، ﴿ **جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ** ﴾ بدليل قراءة الحسن البصري وغيره من القراء (حصرةً صدورهم) بالاسمية منصوبا على الحال ، وكما في سورة يوسف الآية (٦٥) ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ وقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك نُفضَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بللهُ القطرُ[٣]

و(بلله) حال للعصفور من الفعل انتفض غير المقترن ب (قد) وكذلك قياسا على قوله تعالى:﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ سورة

---

(١)ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ص ١٦٣.

(٢)ينظر : دمشقية ، نفسه ، ص١٦٨.

(٣) أبو صخر الهذلي،**ديوان الهذليين** ، شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة المدني ،القاهرة ، ١٩٦٥م ، وهذا البيت من شواهد الأغاني ،لأبي فرج الأصفهاني ، ج٥ ، ص١٦٩، ينظر: الأنباري، الإنصاف ج١ ،ص٢٥٣.

النساء آية (٩٠)الذي وقع فيه الفعل (حصرت) حالا من (واو الجماعة) في (جاءوكم) بدليل قراءة بعضهم (حصرةً صدورهم)". [١]

ويرى دمشقية أن ما ذهب إليه الأخفش " أقرب إلى روح اللغة مما نادى به النحاة بعده ، وما تأولوه في الآية من تمحلات لا طائل تحتها ". [٢]

ويورد دمشقية تخريج الأنباري للآية السابقة بقوله: " فقد ذهب الأنباري مثلا في تخريج الآية مذاهب مغرقة في التمحل فقال في (حصرت) أنه: صفة لـــ (قوم) المجرور في أول الآية (إلا الذين يصلون إلى قوم) وفي هذا التخريج تكلف ظاهر في تجاهل جملة (بينكم وبينهم ميثاق) وهي صالحة لأن تكون صفة لـــ (قوم) ، ثم جملة (جاءوكم) التي تفيد استثناء الذين لا يرغبون في مقاتلة المؤمنين ، صفة لـــ (قوم) مقدر والتقدير (أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم) والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا .ولا يخفى ما في هذا التخريخ من حيلة قانونية " [٣]، وغيرها من التأويلات .

وأراد دمشقية من مخالفته لآراء النحاة السابقين ، أن يصل بالنحو إلى أسهل السبل لكي يجعله محببا لدى الطلبة ويقبلون على الإعراب بلا مشقة وإرهاق ، ولا رهنا بمشيئة النحويين حيث قال واصفا كثرة التعليلات والتأويلات السابقة : " أمر شائك ومعنت ومنفر لطالب النحو ولعل الأحزم والأجدى أن يتمرس طلابنا باكتشاف الأغراض المعنوية في كل صيغة كلامية وإعراب أجزائها تبعا لتلك الأغراض ، فيدركوا أن الذين أخبرت الآية بمجيئهم إلى المسلمين كانوا في حالة ضيق وحرج (حصرت صدورهم) مردها أنهم لم يكونوا راغبين في مقاتلتهم ولا مقاتلة جماعتهم . وعندئذ فقط لا يعود الإعراب مشقة وإرهاقا ، ولا رهنا بمشيئة النحويين ، وإنما يبذل أسراره للطلاب بكثير من اليسر ، لأنه يغدو نابعا من مشيئتهم هم أنفسهم " [٤]

---

(١) ينظر : دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، مرجع سابق ، ص ١٦٨، ١٦٩ ، وينظر له : دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٦٤،٦٥.

(٢) دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٦٥.

(٣)دمشقية ، نفسه ، ص ٦٦.

(٤)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.

سادساً- خالف البصريين في بناء اسم (لا) النافية للجنس

ذهب دمشقية إلى أن اسم (لا) النافية للجنس معرب ، فهذا أفضل وأيسر بدلا من اللجوء إلى التقعر والتعقيد للقول ببنائه على الفتح وأضاف قائلا : " وبعد أليس من التعسف الذي لا مسوغ له الإصرار على بناء اسم (لا) النافية للجنس ، وإكراه المعرب على القول بأنه (مبني) في محل نصب ؟"[١].

وكان دمشقية مسبوقا في هذا الرأي من قبل الكوفيين " بأن اسم (لا) منصوب بها نحو (لا رجلَ في الدار) "[٢]،حيث أكد دمشقية " أسبقية الكوفيين في ذلك ، وموافقة السيرافي (المتوفى عام ٣٦٧هـ)، والزجاج (المتوفى عام ٣١١هـ) من البصريين ، لما جاء به الكوفيون فقالا : بأن اسم (لا) غير العامل معرب ، وإن ترك تنوينه للتخفيف". [٣]

وبهذا يكون دمشقية خالف جمهور البصريين الذين" أصروا على أن اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب بحجة أن أصل (لا رجلَ في الدار) هو (لا من رجلَ في الدار) ؛لأنه جواب من قال : (هل من رجلَ في الدار ؟) فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت اللفظة مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء (المقصود أن الاسم كان قبل معربا ولذا بني على حركة لا على السكون) وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات " [٤].

ذهب ابن هشام إلى أن اسم (لا) النافية للجنس منصوب، حيث قال :وهي" عاملة عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر"(٥).

يعلق دمشقية على حجج البصريين ويعدها نوعا "من الغيبيات ولا تستند إلى أي سند علمي، لأن لاشيء يثبت أن أصل (لا رجلَ في الدار) هو (لامن رجلَ في الدار ؟)،ولو كان

---

(١) دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ص ١٨٨.

(٢)الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ٥٣**، مرجع سابق ، ص ٣٦٧.

(٣)ينظر : دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٨٥.

(٤) ينظر : الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، المسألة ٥٣، مرجع سابق ،وينظر:دمشقية ، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٥) ابن هشام ،**شرح شذور الذهب**،مرجع سابق،ص١٩٥.

الأمر كذلك لأباحت اللغة كلا النمطين وكذلك لماذا تكون صيغة (لا رجلَ في الدار) جوابا لمن يسأل (هل من رجلٍ في الدار)أفلا يحق للمتكلم أن يبادر بنفسه إلى الإخبار عن عدم وجود (رجل) في الدار دون أن يكون قد سئل عن ذلك ؟".[١]

ويضيف دمشقية قائلا :" إنه من الأفضل والأيسر على المعرب – إن لم يكن من الإعراب التقليدي بد – أن يجاهر بنصب اسم (لا) النافية للجنس كيفما وقع ، بدلا من أن يلجأ إلى التقعر والتعقيد فيقول ببنائه على الفتح، أو على الياء (في حالة التثنية أو جمع المذكر السالم)، أو على الألف (في حال كونه من الأسماء الخمسة)، أو على الكسر بدلا من الفتح (في حالة كونه جمعا مؤنثا سالما) وبنصبه محلا لأن (لا) تعمل النصب كما تعمله (إن) "[٢]

ويؤكد دمشقية أن اسم (لا) معرب في نظر النحاة في الحالات التالية :"

- إذا وليه مضاف إليه : (لا صاحب جود ممقوت) .
- إذا كان اسم (لا) رافعا لما بعده : (لا حسنا فعله مذموم) .
- إذا كان اسم (لا) ناصبا لما بعده : (لا طالعا جبلا حاضرٌ) .
- إذا كان اسم(لا) شبيها بالمضاف : (لا خيرا من زيد عندنا)". [٣]

ويقدم دمشقية أكثر من دليل على (إعراب) اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا منها: "

- إذا وصف اسم (لا) فالمتكلم بالخيار في أن ينصب الصفة وينونها على الأصل– وهو الوجه – فيقول (لا رجل ظريفا عندك) أو لاينونها فيقول : (لا رجل ظريف عندك) .
- إذا عطف على اسم (لا) اسم دون تكرار (لا) نصب هذا الاسم، فتقول: (لا رجل وغلاما في الدار).
- إذا عطف على اسم (لا) اسم مع تكرار (لا)، كان المتكلم بالخيار في أن ينون المعطوف أو لا ينونه ، فيقول : (لا رجل ولا امرأة في الدار) ، أو (لا رجل ولا امرأة في الدار) "[٤]

---

(١) دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٣)دمشقية ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٤) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ص ١٨٧،١٨٨.

سابعا- خالف دمشقية سيبويه والنحاة المتقدمين في أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الفعل إلا في الشعر .

حيث يقول دمشقية :" والحق إننا لا ندري كيف سمح سيبويه لنفسه أن يطلق مثل هذا الحكم ، وقد رأى وأضرابه مجيئها في أفصح الكلام ، فقد جاء في سورة (التوبة) الآية ٦: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾ وفي سورة (النساء) آية ١٧٦: ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ وفي السورة نفسها آية (١٢٨)، ﴿ **وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً** ... ﴾ " [١].

ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم في الآيات السابقة "مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من (هلك)و(استجارك) ... فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعل فالاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر وذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم "([٢]).

فالفراء أجاز تقدم الاسم لكن على تقدير فعل مضمر يعمل في هذا الاسم ، ويؤكد ابن يعيش "أن الاسم لا يتقدم على فعل الجزاء إلا في ضرورة الشعر "([٣])

وقد علق دمشقية على ارتضاء النحاة المتقدمين هذه الصيغة في (إن) وحدها دون سائر الجوازم وهي : " حرف الجزاء + اسم مرفوع + فعل الشرط ماضيا أو مضارعا + جواب لشرط) بحجه أنها أقوى تلك الجوازم لأنها أصل الجزاء أو أمّه ، حيث قال " والحقيقة إننا لا ندري كيف أمكن الحكم على(إن) بأنها أم الجزاء وأصله ، لسبب بسيط أنهم قالوا إنها لا تستعمل إلا في الشرط ، بينما تستعمل سائر الجوازم الشرطية في غيره، فمن قال لهم بأن (من) الاستفهامية هي نفسها (من) الشرطية، وأن معنى (متى) الظرفية يطابق تمام المطابقة معنى (متى) الاستفهامية و(متى) الشرطية ؟ ثم ما قولهم في (إنما) وهي لا تتحول عن الجزاء ؟ وهل ينطبق عليها ما ينطبق على (إن) وهي في نظر سيبويه نفسه حرف بمنزلتها ؟) " [٤].

---

(١) ينظر:سيبويه،**الكتاب** ،ج٣،مرجع سابق،ص١١٠-١٢٥.وينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٥١.

([٢]) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،ج٩ ،مرجع سابق،ص١٠.

([٣]) ابن يعيش ،نفسه ،ج٩،ص٩٥.

(٤) ينظر: سيبويه،**الكتاب** ،ج٣،مرجع سابق،ص١١٥-١٣٠، وينظر:دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، ص١٥٢.

ويؤكد دمشقية أن هذه التعليلات التي وضعها سيبويه وغيره من النحاة المتقدمين ، دفعتهم إلى عدم قبولهم بأن يكون الاسم الواقع بعد (إن) مبتدأ وهذا كله كما يرى دمشقية ، نتيجة سيطرة نظرية العوامل والمعمولات عليهم ، وهي أن " المبتدأ مرفوع بعامل بالابتداء، وهو عامل معنوي يفترضون معه تعرية المبتدأ عن كل عامل لفظي ، وما دامت (إن) عاملا لفظيا ، وما دامت قد سبقت الاسم المرفوع ، فمعنى ذلك سقوط الاسم بعدها من خانة المبتدأ ، وما دام ذلك الاسم مرفوعا فلا بد له من عامل يعمل فيه الرفع ، وما دام ليس مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون كذلك ، فلا بدّ أنه فاعل ، وما دام عامل الرفع في الفاعل هو الفعل ، وما دام لا يجوز تقدم المعمول على العامل – أي تقدم الفاعل على الفعل – فلا بد من تقدير ذلك العامل – أي تقدير فعل – يكون الفعل الذي تلا الاسم المرفوع مفسرا له "[١] ،ويؤكد دمشقية أن كل ذلك لا دليل عليه " سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم بعد حروف الشرط يفسره الفعل المذكور "[٢].

مما تقدم يظهر سيطرة نظرية العامل على النحاة المتقدمين ، مما جعلهم يعللون بعض القضايا النحوية تعليلات بعيدة كل البعد عن واقع اللغة لذلك عندما خالف دمشقية سيبويه والنحاة المتقدمين في مثل هذه المسألة كان يهدف من وراء ذلك التسهيل على طلبة العلم بدلا من الانقياد وراء كثرة التعليلات والتأويلات التي تصرفهم عن فهم القواعد النحوية ، مما يؤدي إلى تشتيت أفكارهم وهذه من القضايا التي نادى بها دمشقية في تجديد قواعد النحو العربي وكما ذكرت في الفصل السابق .

ثامناً- خالف الكسائي في جواز الفصل بين الفعل المضارع والأداة الطارئة عليه لنفيه في المستقبل .

إن" العربية تنظر إلى العلاقة بين (المضارع) والأداة الطارئة عليه لنفيه في المستقبل على أنها علاقة تلازم عضوي وثيق ، بمعنى أنها لا تسمح بأن يفصل بينهما فاصل "[٣] ومع ذلك أجاز الكسائي الفصل بين المضارع والأداة في" أربع صيغ :

- الفصل بينهما بالقسم : (لن والله أزورك)

---

(١)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٥٢ ، ١٥٣.

(٢) دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٨٤ .

(٣)دمشقية ، نفسه ، ص١٤٢.

- الفصل بينهما بمعمول الفعل : (لن زيدا أكرم)
- الفصل بينما بـــ(الظن) (لن – أظن – أزورك)
- الفصل بينما بالشرط : (لن – إن تزرني – أزورك)، بنصب (أزور) وبجزمـــه على أنه جواب الشرط مع إلغاء عمل (لن) : (لن – إن تزرني أزرك)" [١].

يقول دمشقية إن" جميع الصيغ التي أجازها الكسائي تبدو متعملة للأسباب التالية :

أولا : لا تشكل (لن) بذاتها عنصرا معنويا تاما ، وإنما تهيء ذهن المخاطب إلـــى أن حدثا ما لن يتم في الزمن المستقبل وطبيعي جدا أن يرفض هذا المخاطب تلقي أي عنصر مـــن عناصر الكلام قبل تلقي ذلك الحدث الذي لن يتم ، وذلك بخلاف تقبله مثلا ما لا حصر له مـــن عناصر الكلام قبل تلقي خبر المبتدأ ، فما في (زيد والله شاعر) ، أو (زيد الذي تعرفت إليه، أمس شاعر) الخ ...

ثانيا : إن الفصل بين عنصرين متلازمين في الأصل من عناصر الجملة في بعض الصيغ – كما هي الحال المبتدأ و الخبر مثلا– بالقسم أو بـــ (الظن) داخل في نطاق ما نعرفه اليـــوم باسم اللغة الانفعالية ، ويقصد من ورائه في الحالة الأولى تقوية العبارة في حال مراودة المتكلم الشك في إمكان تصديقها لدى المخاطب ، وإحساسه الشخصي ببرودها أو بقلة حرارتها إذا هـــو بدأها بالقسم : (والله زيد شاعر) ، ويقصد به في الحالة الثانية – حالة الظـــن – إمـــا إشـــعار المخاطب بأن المتكلم ليس على يقين تام من الحكم الذي يصدره ، وإما إخفاء شيء من التواضع على العبارة يشعر معه المخاطب بأن المتكلم لا يريد أن يدعي لنفسه حكما لا يأتيه الباطل مـــن خلفه ولا من بين يديه وهو فصل في (أظن) بين المبتدأ وخبره : (زيد– أظن – شاعر) بدلا من تصدير العبارة بها : (أظن زيدا شاعرا)، أو (أظن أن زيدا شاعر)، فإنما فعل ليـــسبغ علـــى عبارته قدرا أكبر من الإبلاغية يتمثل في عنصر المفاجأة الذي يتيحه ذلك الفصل بين العنصرين المتلازمين في الأصل " [٢].

ويضيف دمشقية قائلا : " وليس في (لن والله أكرم زيدا) ، ولا في (لـــن – أظـــن – أزورك) شيء مما ذكرنا أعلاه ففي الصيغة الأولى لا يحتاج المتكلم إلى توكيد عبارته فعنصر التوكيد متضمن في (لن) ذاتها ، إذ هي تفيد الجزم بعدم حصول العمل .

---

(١) ينظر: السيوطي،**همع الهوامع** ،ج٢،ص١٤، دمشقية ، نفسه ، ص١٤٢-١٤٣.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٤-١٤٥

وما على المتكلم إذا ما أراد توكيد ذلك الجزم بشيء من الانفعالية إلا أن يستخدم الصيغة الطبيعية التي تسمح له اللغة بها ألا وهي البدء بالقسم الذي من شيمته لفت انتباه المخاطب وضمان المسحة الإبلاغية المرادة ، وأما الصيغة الثانية : (لن – أظن – أزورك) ففيها مغالطة معنوية ظاهرة إذ بينما يبدأ المتكلم نفي الحدث المتمثل في (لن) نراه يتراجع عنه ويضعضعه عن طريق التشكيك المتمثل في الظن، وهذا ما يأباه منطق اللغة ، وطبيعة الأشياء بعكس ما هو جار في الاستعمال من إباحة البدء بالظن الذي يضعف مضمون العبارة برمتها ويجعل احتمال حدوث الحدث موازيا لاحتمال حدوثه ، كما في (أظن أني لن أزورك)وهو المراد من (لن– أظن –أزورك) بعينه.

ثالثا : إن تقديم (معمول) الفعل عليه غايته إبرازه وجعل المخاطب يهتم به قبل اهتمامه بالحدث نفسه ، وما دام المتكلم قد بدأ بـــ(لن) التي رأينا أنها تهيئ ذهن المخاطب إلى أن أمرا ما لن يتم ، فقد بات من تحصيل الحاصل تقديم (معمول) الفعل عليه ؛ لأن المخاطب ليس مستعدا للاهتمام بأي عنصر من عناصر العبارة بعد أن شغله العنصر الأهم فيها .

رابعا : إن للجملة الشرطية هدفا إبلاغيا خاصا ، هو تعليق حـــصول حـــدث ،أو عـــدم حصوله ، على حصول آخر سابق عليه قليلا أو كثيرا في الزمن " [١].

ويقدم دمشقية الصيغة الطبيعية للجملة الشرطية مخالفا بذلك صيغ الكسائي وهي : "

- (إن تزرني أزرك)
- (أزورك إن زرتني)
- (إن تزرني فلن أزورك)
- (لن أزورك إن زرتني) أو(لن أزورك وإن زرتني) الخ ..." [٢].

ويبدو أن هذه الصيغ التي قدمها دمشقية أقرب إلى روح اللغـــة ؛لأن تلـــك الـــصيغ واضحة ومفهومة ،مما يجعل الطلبة يفهمون معناها بسهولة ويستخدمونها في مواقـــف تعليمية مختلفة.

يرفض دمشقية هذه الصيغة (لن أزورك إن تزرني) لعدة أسباب حيث يقول:" فليـــست واردة في الاستعمال لسبب بسيط وطبيعي هو أنه لا يمكن حصر أي من الحدثين في زمن سابق

---

(١)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٥-١٤٦.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٧.

على زمن الآخر ، وإذا كانت هذه الصيغة ساقطة من الاستعمال ، فكيف بشكلها المشوه الآخر : (لن – إن تزرني – أزورك ؟) "[١].

وأما إلغاء عمل (لن) النصب في (أزورك) وجزمه على جوابيه فيقول دمشقية إنه " أغرب من الأول بكثير ؛ لأن (لن) تعدو معه نافية ، لا لحدوث الفعل كما هو طبيعتها اللغوية ، وإنما للجملة الشرطية برمتها ، وهذا ما لا عهد للغة ولا لواضعها به " [٢].

ويظهر من خلال مخالفة دمشقية لآراء الكسائي أن دمشقية كانت آراؤه ترتبط بواقع الاستعمال اللغوي ، فلما رأى أن الكسائي يخالف منطق اللغة وطبيعتها وأن إجازاته تبدو متعملة للأسباب السابقة رفضها ولم يتفق معه بشيء منها .

تاسعاً- خالف سيبويه والأخفش في تعليل حركات الإعراب والبناء.

خالف دمشقية سيبويه "في تعليل حركات الإعراب وهي : النصب والرفع والجزم ، وعلامات البناء وهي : الفتح والضم والفكر والوقف ، حيث لم يكتف سيبويه ببيان أن الأسماء لا تجزم ، بل تبرع بذكر السبب في ذلك"([٣]) ، ثم يعلق دمشقية على تعليلات سيبويه ، حيث يقول دمشقية : " والحق أننا لا ندري ما الدافع إلى كل هذا التعقيد ، وقد كان الأهون والأجدى أن يقال بأن العربية تخص الأسماء من حركات الإعراب بالرفع والنصب والجر دون الجزم ، وقل الشيء نفسه في بيان السبب في عدم جر الأفعال – المضارعة طبعا – لأنها وحدها المعربة ، فبدلا من القول بأن حروف الجر لا تدخل على الأفعال ، وأن الأفعال لا يضاف إليها كالأسماء ، أو الاكتفاء ببيان أن اللغة تخص الأفعال المضارعة من علامات الإعراب بالرفع والنصب والجزم دون الجر " [٤]

لكن سيبويه ذهب بعيدا في تعليلاته للجر في الأسماء دون الأفعال وفي الجزم في الأفعال دون الأسماء ، هذا مما يعقد مادة النحو في نظر الناشئة .

وأعتقد أن ما جاء به دمشقية في غاية النفع والفائدة للطلبة ، لأنه يبعدهم عن كثرة التعليلات التي تشتت انتباههم وتصرفهم عن مادة النحو .

---

(١)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٧.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٤٧.

[٣]) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ،ج١،مرجع سابق،ص١٤-١٥.

(٤)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٠.

وخالف الأخفش الأوسط في تلك المسألة؛ لأن الأخفش ذكر أنه " لا يدخل الأفعال الجر، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، ولكنه لم يكتف بهذا القدر ، فأضاف : والمضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف ، كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ....." [١].

ويخلص دمشقية من خلال هذه التعليلات والمرافعات المنطقية إلى قول الآتي: " ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن كل هذه المرافعات المنطقية لا تعود بأي نفع على النحو ، وأنه كان الأجدى على اللغة أن يكتفي في مبحث الإعراب والبناء بتقرير الواقع اللغوي فيقال مثلا :

١- الأسماء في معظمها معربة رفعا ونصبا وجرا و لا يدخلها الجزم .
٢- شذ بعض الأسماء عن القاعدة العامة فلزم هيئة واحدة في جميع الأحوال ونطقت العرب به إما مضموم الآخر وإما مفتوح الآخر ، وإما مكسور الآخر ، وإما ساكن الآخر (حيث – كيف – أمس – من – الخ .....) .
٣- الماضي والأمر من الأفعال مبنيان والمضارع معرب رفعا ونصبا وجزما .
٤- الحروف جميعها مبنية " [٢].

وأعتقد أن الطالب إذا تعامل مع حركات الإعراب والبناء كما اقترح دمشقية دون تعليل، ستكون الفائدة أكثر بكثير مما جاء به النحاة القدامى من كثرة التعليلات ، التي لا تزيد إلا من إرباك الطالب ،وعدم فهمه لكثير من المسائل النحوية ، وهذا بدوره يبعد الطالب عن لغته ونحوها .

عاشراً- خالف الخليل وسيبويه في رفض العطف على معمولي عاملين مختلفين

ففي رأي الخليل وسيبويه أن لا يقال : " في الدار زيد والحجرة عمرو ولا إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، ولا زيد في الدار والقصر عمرو "[٣].

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ،ج١ ، مرجع سابق ، ص١٥.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٣١،١٣٢.

(٣) السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص١٣٩.

ويؤكد دمشقية أن الذي دفعهما إلى هذا الرفض " أن حرف العطف نائب عن العامل وأضعف منه فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما يتسلط ما أقيم مقامه أي العامل ، لذا لابد في كل ذلك من التأويل وتقدير عامل محذوف " (١).

لذلك يخالف دمشقية رأي الخليل وسيبويه؛ لأن الذي دفعهما إلى ذلك هو نظرية العامل التي توجب تقدير عامل محذوف ، فهو يرى في الأمثلة السابقة أن يقال : " بأن (القصر) في جملة (في الدار زيد والقصر عمرو) ، معطوف جرا بالواو على الدار ، وأن (عمرا) معطوف بالواو نفسها على المبتدأ المؤخر (زيد) ، دونما حاجة إلى تقدير (في) محذوفة بين الواو والقصر ، وإعادة إعراب جملة (في القصر عمرو) على غرار ما أعربت به جملة (في الدار زيد) وكأنها لا تمت إليها بصلة "(٢).

الحادية عشرة- خالف النحاة المتقدمين في إعراب صيغة التعجب كالأخفش وسيبويه .

يرى دمشقية أن النحاة المتقدمين جاءوا " باجتهادات كثيرة ، مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد، كالأخفش الأوسط الذي أراد أن يستبدل أصولا نحوية بأصول أخرى-فما كان منه والحالة هذه-إلا أن عمد إلى التقريع على تلك الأصول باجتهادات أرادها دعائم لمباشرة عملية ترميم وإصلاح في بناء النحو البصري، فما زادت على أن كانت في معظمها مداميك إضافية أثقلت البناء " (٣).

ومن هذه الاجتهادات التي جاء بها الأخفش " أن (ما) التعجبية في (ما أحسن زيداً) اسم موصول صلته (أحسن) وخبره محذوف تقديره شيء عظيم أو نحو ذلك ، ورأي آخر أنها نكرة موصوفة ، الجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها،والخبر محذوف ،أما سيبويه فذهب أن (ما)

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦٦.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٦٦،١٦٧.

(٣)دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٧.

نكرة تامة بمعنى (شيء) موضعها الرفع على الابتداء لتضمنها معنى التعجب، والجملة بعدها خبر فموضعه رفع " [١] .

ذهب الكسائي إلى ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال:" (إنها نكرة تامة) بمعنى شيء"([٢]).

ثم يعلق دمشقية على هذه الاجتهادات بقوله : " وإذا كنا نجهل السبب الذي حمل سيبويه على القول بأن (ما) نكرة تامة – وهو في اعتقادنا لا تختلف عن أية نكرة أخرى غير مفيدة – فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن رفض الأخفش الذهاب إلى أنها كذلك ولجوءه إلى القول بموصوليتها تارة وبكونها نكرة موصوفة طورا ، يظلان أقرب إلى المنطق الذي طبع الدرس النحوي فارضا عدم جواز الابتداء بنكره مالم تفد " [٣].

ولكن دمشقية يرى " أن تدرس هذه الصيغة التعجبية دراسة مستقلة بعيدا عن المنطق الرياضي الذي لم يخطر على ما يبدو للأخفش ، كما لم يخطر لأسلافه من قبله " [٤].

الثانية عشرة- خالف النحاة القدامى في صيغة (كفى به)

خالف دمشقية النحاة الأوائل ومنهم ابن هشام في ضم صيغة (كفى به) إلى صيغ التعجب ، حيث قدم دمشقية أدلة تثبت وتؤكد صحة ما وصل إليه منها:

١) حاجتها إلى منصوب ليتم معناها ، وإلا لكان تم بدونه :﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً ﴾ (النساء آية ٦) والأحزاب ٣٩ ﴿ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيراً ﴾ النساء آية ٥٥ .
٢) تبقي الفعل معها في حالة الإفراد بدليل : (مررت برجل كفاك به) و(مررت برجلين كفاك بهما) و(مررت برجال كفاك بهم) وهذا مثل : (أكرم به) و (أكرم بهما) و (أكرم بهم) .

ويضيف دمشقية مؤكدا صحة ما ذهب إليه ، ومعلقا على النحاة القدامى الذين اتخذوا بيت سحيم التالي دليلا على صراحة فاعل(كفى بـ) من غير زيادة الباء ،ومن ثم ليست كالتعجب.

---

(١) ينظر :الأشموني ، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ،ج٣،مرجع سابق،ص٣١، وينظر : دمشقية ، المرجع السابق، ص١٨.

[٢]) ينظر:السيوطي،**همع الهوامع**، ج٥،مرجع سابق،ص٥٦.

(٣)دمشقية ، نفسه ، ص١٨-١٩.

(٤)دمشقية ، المرجع السابق ، ص١٩، ٢٠.

أما قول سحيم فهو:

عُمَيرَةَ وَدّع إن تجهزتَ غاديا

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيَا "[١]

حيث يقول دمشقية : " فليس في رأينا كذلك ، وإنما هو من قبيل حض الشاعر نفسه عن الكف عن غزل النساء بسبب شيبه من ناحية ، ودخول الإسلام الذي ينهى المرء عن هذا من ناحية أخرى ، وهنا يكون المعنى أن الشاعر سمع صوت وجدانه يأمره بتوديع (عميرة) فتساءل ولم أودعها ، فأجابه الصوت بأن يكفيك سببا أن يكون الشيب والإسلام قد نهاك عن غشيانها"[٢]

أما ابن هشام فقد اتخذ من البيت السابق شاهدا " على أن هذه (الباء) ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل بخلاف دخولها على فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر، فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره " [٣] .

فابن هشام يرى أن الباء في فاعل (كفى) حرف جر زائد ،ولكنها في فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر ليست زائدة بل واجبة الاقتران .

ويتفق دمشقية مع الجواري من أن حرف الجر غير زائد ، حيث قال الجواري:" ولو أجازوا أن يكون الجار والمجرور فاعلا في مواضع بعينها لهان الأمر ، ولكنهم يتأولون ويتعسفون فيزعمون أن حرف الجر زائد في مثل : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُم ﴾ سورة الرعد أية ٤٣) "[٤].

---

(١) سحيم عبد بني الحسحاس ،وهو من شواهد ابن يعيش، **شرح المفصل**،ج٧،ص ٨٤ ، ٨٥، ٩٣،ينظر: محمد خير الحلواني،**سحيم بن الحسحاس**، دار الشرق، بيروت،ينظر:دمشقية ، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٥٥.

(٢)دمشقية ، المرجع السابق ، ص٥٥.

(٣) ابن هشام(ت٧٦١هـ) ، **أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك**، ج٣ ، المكتبة العصرية ،د.ت ، ص٢٥٤.

(٤)الجواري ، **نحو القرآن** ، مطبعة مجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٧٤، ص٢٩.

الثالثة عشرة: خالف النحاة المتقدمين في تعليل ورود مثل هذه الصيغة (إن هذان) (مررت بأخواك).

يرجع دمشقية ورود مثل هذه الصيغ إلى ظاهرة صوتية وليست إلى نحوية ، حيث يقول : " ربما سمع بعض العرب ينطقون بالباء والحرف الذي قبلها كما تنطق الألف الممالة ، فاستقر في روع السامع أنهم يقولون : (إن هذان) أو (مررت بأخواك)" [١].

وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى في سورة طه : " ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا ﴾ سورة طه آية (٦٣)، أما أبو عمرو فقد قرأها(إن هذين لساحران) " [٢].

ولكن الفراء رفض "الحجتين السابقتين وأكد هناك فريق ثالث قرأ (إن هذان لساحران) وهذه القراءات جميعها تدل على أن ليس هناك خطأ في القراءة وإنما لغة بني الحارث بن كعب أن يجعلوا الإثنين في رفعهما وخفضهما بالألف " [٣].

فالفراء يرجع الخلاف في القراءة إلى تنوع اللغة دون أن يورد أي تعليل لهذا التنوع سوى ما تناهى إليه من شعر ونثر.

وبهذا يكون دمشقية خالف القراء في تعليل مثل هذه الصيغة ، بالرغم من أن تعليل دمشقية أقرب إلى منطق الأشياء من حيث التعليل الصوتي لمثل هذه الظواهر.

وبهذا ينفي دمشقية أن تكون الصيغة السابقة وردت عند العرب كما قال الفراء ، بل يرى أن من سمعها ظن أن ذلك إمالة، أي عندما نطق القارئ الباء والحرف الذي قبلها كما تنطق الإمالة حيث بين دمشقية أن هذا الاعتدال بلغة بلحارث بن كعب لا يمكن الركون إليه، لأن هذه (اللغة) لا تعدوا أن تكون نمطا من الفوارق اللهجية الداخلة في (علم الصوتيات) ويكون أولئك القوم كانوا ينطقون في الاسم المثنى بحرف صائت (voyelle) هو ألف مد ممالة أشبه ما تكون بصوت حرف (a) باللغة الانجليزية ، بدلا من الياء الساكنة (وهي غير ياء المد

---

(١) دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢)الفراء ، معاني القرآن ،ج٢ ، مرجع سابق ، ص١٨٣.

(٣) ينظر: نفسه ، ص٣٣.

طبعا) نصف الصائتة (Diphtongue) ، فيتوهم من يسمعهم يقولون (مررت برجلـ a ن) أنهم نطقوها (رجلان) "[١].

ويقدم دمشقية دليلا مما نسب إلى هؤلاء القوم يثبت صحة ما ذهب إليه ويقول : " ولنا دليل على ما نقول في ما نسبوه إلى أولئك القوم بالذات من أنهم يقولون (ركبت علاه) ، ويقصدون(ركبت عليه) ، فحرف الجر (على) مضافا إلى الضمير لا يندرج في باب المثنى، ونطق كلمة (عليه) بشكلها الفصيح مشاكل للنطق بالمثنى المنصوب أو المجرور بالياء لأن هذه الياء الساكنة حرف (نصف صائت)" [٢].

ويتضح من تعليل دمشقية السابق أن دمشقية التزم بما ورد في الاستعمال عند العرب ، دون اللجوء إلى كثرة التعليلات ، لأن الصيغة السابقة تتنافى مع ما هو متعارف عليه من رفع المثنى بالألف ونصبه وخفضه بالياء ، لذلك لم يخرج دمشقية عن منطق الأشياء ، ولم يعتمد على لغات مهجورة أو قليلة الاستعمال وإن صح ورودها .

ولكن عبد المتعال الصعيدي من المحدثين ، ذهب بعيدا في تعليلاته ، واقتراحاته للتجديد في النحو العربي ، حتى انتهى الأمر به إلى تعسير النحو بدلا من تيسيره حيث قسم " المبتدأ إلى ثلاثة أقسام : مبتدأ مرفوع ، مبتدأ منصوب ، مبتدأ يرفع وينصب " [٣].

حيث اعتبر اسم (إن) منصوبا بالألف في مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ .

الرابعة عشرة : الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو

من المتداول المشهور أن النحاة الأوائل لم يكونوا يستشهدون بالأحاديث النبوية الشريفة، وحتى بعض المتأخرين من النحاة لم يجوزوا الاستشهاد بها بحجة أن المتقدمين لم يكونوا يعقلون ذلك ، مثل أبي حيان الأندلسي .

ويخالف دمشقية النحاة الأوائل في عدم استشهادهم بالأحاديث النبوية الشريفة في النحو ، ويرفض الأسباب التي جعلتهم لا يستشهدون بالأحاديث ، كعدم وثوقهم أن اللفظ نفس لفظ

---

(١) دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٢)دمشقية ، المرجع نفسه ، ص٢٣.

(٣)ينظر: عبد المتعال الصعيدي ، **النحو الجديد** ، دار الفكر، ١٩٤٧م، ص٥٤.

الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهذا مما أدى إلى النقل بالمعنى فقط ، ومن ثم وقوع اللحن فيما روي من الأحاديث لأن كثير من الرواة غير عرب .

ويؤكد دمشقية " أن نقل الحديث بالمعنى لا ينفي عنه الفصاحة و لا يسقط حجته لأن من نقله جماعة من الصحابة أو التابعين وثق بنقلهم في أكثر من مجال – ولا سيما في مجال القراءات – واعتبرت ألسنتهم فصيحة. وأيضا أن معظم علماء اللغة والنحو وأن أكثر مؤسسي المدرستين البصرية والكوفية كانوا من أصول أعجمية ." (١).

ويضيف دمشقية قائلا: "إن الأحاديث النبوية حظيت بعناية كبرى لأنها الطريق إلى معرفة القرآن والاطلاع على أسراره ، وكان من المنطقي أن يستشهد بكل حديث صح سنده وثبت عدل رجاله ، ولئن صح أن المتقدمين لم يكونوا يستشهدون بالحديث " (٢).

ولكن أبا حيان رفض الاستشهاد بالحديث في النحو ،فقد أنكر على ابن مالك استشهاده بالأحاديث ، حيث قال : " قد لهج هذا المصنف في تصانيفه في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وسيبويه لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم " (٣).

وبين أبو حيان سبب رفضه للاستشهاد من أن النحاة الأوائل لم يستشهدوا به مثل سيبويه، ولكن عفيف دمشقية يؤكد أن سيبويه استشهد بالأحاديث ولكن دون أن يذكر ذلك حيث يقول دمشقية :" فان المرء ليدهش وهو يرى سيبويه يورد في كتابه حديثين دون أن يشير في الأول ، وهو" (ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)، (إلى أنه حديث) ، وأن يكتفي في الثاني ، وهو (كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما

---

(١) ينظر: دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٠- ١١٢.

(٢) دمشقية ، نفسه ، ص١١٢.

(٣) خديجة الحديثي ، **أبو حيان النحوي** ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٤٣.

اللذان يهودانه أو ينصرانه) ([1])، بالقول: (وأما قولهم) ، مع العلم بأن ذلك القول حديث نبوي رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر ، ورواه مسلم في كتاب القدر " [٢].

ويؤكد دمشقية أن هناك من وقف موقف المدافع عن الحديث الشريف كالشاطبي ، حيث يقول: " وإذا كان علم كبير كسيبويه لم يشر حين أورد حديثين في كتابه إلى أنهما حديثان نبويان ، وإن كان بعض العلماء قد وقف من الاحتجاج بالحديث النبوي موقف الرافض، فلقد قيضّ للحديث من يقف موقف المدافع عنه ، الرافض لرفض أولئك العلماء ، وإن كان ذلك قد تم في عصور متأخرة ويا للأسف . فهذا الشاطبي يقول :" لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياته وألفاظه"[٣].

ويقول طه الراوي :" أن أول من أقدم على الاستشهاد بالحديث هو ابن خروف ثم ابن هشام " [٤] فابن هشام " استشهد بتسعة وسبعين حديثا في المعنى " [٥] ، وهذا يؤكد أن النحاة السابقين لم يكونوا جميعا رافضين ،بل حتى الرافضين منهم كانوا يستشهدون بذلك دون أن يشيروا إليها كسيبويه " إمام النحاة الذي استشهد بسبعة أحاديث في كتابه كما أحصاها عبد السلام هارون " [٦].وحتى أبو حيان النحوي الذي أعلن رفضه بالاستشهاد بأحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – في النحو " يستشهد بها في النحو كجواز الوصف ب (أيّ) الاستفهامية أو الشرطية أن كانت مضافة إلى معنى الموصوف لا للفظه ، وهذا ما توصلت إليها سهير خليفة من خلال استقرائها لبعض كتب أبي حيان " [٧].

---

[1]) سيبويه، **الكتاب**،ج٢،مرجع سابق،ص٣٢، ٣٩٣.

(٢)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١١٠ ، ١١١.

(٣)دمشقية ، المرجع نفسه ، ص١١٢.

(٤)طه الراوي ، **نظرة في النحو** ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥.

(٥)ينظر: سهير محمد خليفة ، **قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني** ، ط١ ، مصر ، ١٤٠٢- ١٩٨٢م، ص ١١٩.

(٦)سهير محمد خليفة، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٧) ينظر : سهير محمد خليفة ، نفسه ، ص ١٠٠ ،١٠١.

إن عرض القاعدة النحوية من خلال الأحاديث الشريفة فيه الكثير من التيسير والتسهيل على الطالب ، لأنه فهم أحاديث رسول الله الكريم ، بل حفظ الكثير من الأحاديث مما يسهل عليهم القواعد النحوية والتطبيق عليها ، ولعل هذا ما أراده دمشقية .

الخامسة عشرة:خالف النحاة بما يسمى بالضرورة الشعرية

خالف دمشقية النحاة القدامى بما يسمى بالضرورة الشعرية أو الضرائر ، ورأى أنها نوع من القياس ، حيث قال : " وما قضية (الضرورة الشعرية) ، في رأينا سوى بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعما لما قعدوه من قواعد وفرضوه على اللغة من أصول "[١].

ويرى دمشقية أن سبب ظهور هذه الضرورات أو الضرائر هو تمييز النحاة المتقدمين بين الشعر والكلام النثري عند استشهادهم بالشعر ، حيث قال : " وإنما ميزوا بين الشعر والنثر – أو بالأحرى بين الشعر والتعبير النثري عن الخاطرة – بأنهم لم يجيزوا في التعبير النثري ما أجازوه ، ولكن على (ضعف) ، أو (قبح) في الشعر،وكان من نتائج هذا التمييز أن قادهم إلى ما عرف من تاريخ اللغة والنحو باسم (الضرائر) أو الضرورات الشعرية "[٢].

ويؤكد دمشقية أن الضرورات الشعرية جاءت مرافقة للقياس النحوي ، حيث قال : " ولعلنا لا نجانب الصواب إذا نحن قلنا بأن قضية الضرائر نشأت أول ما نشأت مرافقة لما في بدايات النحو باسم (القياس) "[٣].

ثم يذكر دمشقية مواقف متعددة حول مرافقة الضرائر للقياس منها مواقف ابن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق الشاعر ، ويقدم أيضا أمثلة كثيرة تؤكد أن النحاة " إذا ورد عليهم شيء من الشعر مخالف لقياسهم ، كدوا أذهانهم لتخريجه حتى إذا استعصى التخريج حلّوا المعضلة بقولهم : وإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر ، فأنه لا يجوز في اختيار الكلام "[٤].

---

(١)دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، مرجع سابق ، ص١٦٦.

(٢)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٩٧.

(٣)دمشقية ، **نفسه** ، ص٩٧.

(٤)دمشقية ، نفسه ، ص٩٨.

ويعلق دمشقية على قول سيبويه في اعتبار تنوين كلمة (مطر) ضرورة شعرية في بيت الأحوص ونفى سيبويه رواية عيسى بن عمر بنصب (مطرا)؛ لأنه لم يسمع عربيا يقوله. أما بيت الأحوص فهو :

سَلامُ اللهِ يا مَطرٌ عليها وليسَ عليكَ يا مَطرُ السلامُ [١].

حيث يقول دمشقية : " قرر سيبويه أن الأحوص نون (مطر) وهو منادى مبني على الضم لا ينصرف ولا ينون على قياس تنوين الممنوع من الصرف اضطرارا (أي في الشعر) وهو تخريج يبقى على القاعدة القائلة بأن المنادى إذا كان نكرة مقصودة بني على ما يرفع به لكن سيبويه يأبى أن يكون (مطر) هنا منصوبا (على أساس أنه نكرة غير مقصودة بالنداء) وأغلب الظن أن الذي دفعه إلى ذلك مجيء (مطر) في الشطر الثاني مبنيا على الضم ، إذ لا يعقل أن يكون المنادى الواحد غير مقصود تارة ومقصودا تارة أخرى ، وهو منطق صحيح كل الصحة " [٢] ،ويرد على قول سيبويه انه لم يسمع من عربي (أي النصب) بقوله : " وإذا كان النصب لم يسمع من عربي فكيف قال به عيسى بن عمر وهو من أوائل المشتغلين بالنحو، ومن أساتذة سيبويه ؟ وهل يكون عيسى قد قال به لأن القياس يبيحه ؟) [٣]

يؤكد دمشقية من خلال الأمثلة الكثيرة التي قدمها ، وما ورد فيها من أمثلة لكثير من القضايا المخالفة لقياسهم ، أن كل ذلك ما هو إلا لإثبات قضية الضرورة الشعرية .

ثم يقول دمشقية : "ولابد في ختام مبحث (الضرورة الشعرية) من إبداء ما يلي :

١- إن الشاعر الذي يستحق هذه التسمية يستحيل أن تلجئه الضرورة إلى خرق المألوف في الاستعمال اللغوي ، ولا يعجزه موقف أو معنى أن يعبر عنه بأصغر ما تسمح به بنية اللغة ونظام تركيبها .

٢- إن ما اعتبره النحويون ضرورات غير مستقبحة كصرف بعض أنواع الممنوع من الصرف ، وقصر الجمع الممدود ، لا يعد من هذا القبيل إلا

---

(١) عمرو بن الأحوص الأنصاري،**ديوان الأحوص**، قدم له وشرحه مجيد طراد،دار الكتاب العربي،بيروت، ١٤١٥هـ _١٩٩٤ ، ص ١٤٧، سيبويه ، **الكتاب** ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢، وأيضا ، دمشقية **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص٩٩ .

(٢) دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٠ .

(٣)دمشقية ، نفسه ، ص١٠١.

في نظر (القياس) الذي وضعه النحاة ، إذا أدخلنا في حسابنا أن من العرب من كانوا يصرفون بعض ما قال النحاة ، بمنعه الصرف ، وذلك في غير الشعر ، وأن قصر الجمع الممدود ليس إلا من قبيل حذف الهمزة للتسهيل ، وهو أمر سائغ في العربية .

٣- جاء في الاستعمال اللغوي أمور كثيرة تخالف قياس اللغويين والنحاة في غير ضرورة الشعر كقول العرب : أن الفكاهة (مقودة) إلى الأذى (بدلا من مقادة) وهذا طريق (مهيع) بدلا من (مهاع) ..... الخ.

٤- وردت في كتب اللغة أبيات في باب (الضرائر) لا يخلو بعضها من ملامح الوضع والنحل ونظر إلى بعضها الآخر بغير ما كان الواجب أن ينظر إليه " [١]

ويقدم دمشقية أمثلة تثبت صحة ما وصل إليه من نتائج ، ومن ذلك ما أورده حول النقطة الرابعة من النظر لبعض القضايا بغير ما كان الواجب أن ينظر إليه منها :

تَخَيَّرَهُ ولم يَعدِلِ سِواهُ فنِعمَ المرءُ مِن رَجُلٍ تَهامِي[٢]

حيث يقول دمشقية : " فإنهم اعتبروا دخول (من) على الممدوح بعد (نعم) من قبيل الضرورة الشعرية . ويغلب على ظننا أن (رجل) هنا تميز دخلت عليه(من) كما دخلت في قولهم : (لله دره من فارس) بدلا من (لله دره فارسا)، لكنهم أبوا ذلك لأنهم لم يجيزوا الجمع بين التميز والفاعل الظاهر لـ(نعم) وحين طالعهم قول جرير :

والتغلبيون نِعمَ الفحلُ فحلُهُمُ فحلا ، وأُمُّهم زلاّء منطيقُ

قالوا أن(فحلا) حال مؤكدة لا تمييز "[٣].

إذا يعدّ دمشقية موضوع الضرورات الشعرية من موضوعات اللغة والنحو الهامة منذ القدم، وقد تناوله الكثير من العلماء ، ولكن يؤكد محمد زغلول سلام " أن أول من تناوله في

---

(١)دمشقية ، المرجع السابق،ص١٠٣ ،١٠٤.

(٢) يقول دمشقية: إن هذا البيت ينسب إلى أبي بكر بن الأسود الليثي ، أو إلى بحيرة بن عبد الله بن سلمة ينظر:**المنطلقات التأسيسية** ص١٠٥،وهو من شواهد ابن يعيش ،ج٧، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٣) **ديوان جرير**،شرح ديوان جرير،ط٢، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، , ١٤١٢هـ – ١٩٩٢،ص٢٩٧،ينظر:دمشقية،**المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ١٠٥،١٠٦

بحث مستقل هو المبرد (توفي سنة ٢٨٦ه) في كتاب سماه (ضرورة الشعر) ذكره ابن النديم في الفهرست ، وينسب إلى ابن جني (ت ٣٩٢ ه) مجموع صغير بعنوان (ضرورة الشعر)، ثم جاء القزاز وألفّ كتابه (ضرائر الشعر) وغيرها الكثير من المؤلفات" [١].

وقد قسم بعض النحاة الضرورات أو الضرائر إلى أنواع ، ومن هؤلاء القزاز حيث قسم الضرائر إلى ما يلي :

١- ضرورات متصلة بموضوع الكلمة من الإعراب ، كأن تكون فاعلا أو مفعولا أو اسما أو خيرا لكان أو إن أو مضافا أو مضافا إليه .

٢- ضرورات تتصل ببناء اللفظ من حيث إلحاق الضمائر به أو حذفها أو إظهارها أو إخفاؤها أو استخدام صيغة مكان أخرى . الخ " [٢]

ويورد القزاز مثالا على الضرورة الشعرية ، حيث يقول : " فينظر الشاعر إلى التصرف فيها بعض التصرف كقوله :

فأقبلتُ زحفا على الرُّكبتَين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرُ

برفع ثوب وتعرية(أجر) من العامل، كأنه يريد نسبته وأجره ، وكان الطبيعي أن ينصب ثوبا " [٣] .

وكذلك حازم القرطاجني من الذين يؤمنون بما يسمى الضرورات الشعرية حيث بين " حدود هذه الضرورات في الشعر منها : الاستساغة أي إن ما يلجأ إليه الشاعر لابد أن يستساغ وتقبله الأسماع ، والعرف والذوق الشعري وأن يجري مع الحسن " [٤] .

---

(١) ينظر : أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ، **كتاب ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة ، المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص٨.

(٢) القزاز القيرواني ، نفسه ، ص١٩.

(٣) امرؤ القيس ،**ديوان امرؤالقيس**،ط٣ ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،وزارة المعارف، القاهرة، ص ١٥٩ ،ينظر:القزاز القيرواني ، مرجع سابق ، ص١٩.

(٤)القزاز القيرواني ، مرجع سابق ، ص٢٤.

وأعتقد أن سبب رفض دمشقية ما يسمى بالضرورات ، ومخالفته للنحاة المتقدمين الذين كانوا يؤمنون بها ، هو أن هذه الضرورات ما هي إلا نوع من التمحلات والتعليلات التي جاءت بسبب مخالفتها لقياسهم ، وهذا مما أكده دمشقية كما ذكرت سابقا .

لعل دمشقية يريد من وراء ذلك التسهيل على الطلبة ، وزيادة الثقة بكلام العرب ولغتهم الجملة ؛لأنه يؤكد إذا كانت بنية اللغة ونظام تركيبها يسمح بذلك فلماذا يلجأ النحاة إلى هذه الضرورة ، حيث قال : " إن الشاعر الذي يستحق هذه التسمية يستحيل أن تلجئه الضرورة إلى خرق المألوف في الاستعمال اللغوي ، ولا يعجزه موقف أو معنى أن يعبر عنه بأقصى ما تسمح به بنية اللغة ونظام تركيبها " [١]

لقد وجد دمشقية من خلال الآراء النحوية التي عرضها للنحاة المتقدمين، والتي خالفهم بها أنها كانت تقوم على تعليلات وتأويلات لا فائدة ترجى منها ، ويظهر التعامل الواضح في كثير من المسائل النحوية،ولعل هذا ما جعل دمشقية يسير في التعامل مع كثير من القضايا النحوية، إن لم تكن كلها ، حيث يرى دمشقية " أن يقال في كثير من الأمور اللغوية (هكذا خلقت) هذا إن لم تطالبهم بأن يجعلوا اللغة كلها على هذا المنهج القويم ؛ نظرا لأن اللغة – أية لغة – لا تخضع كل الخضوع ولا في جميع الأحوال لمنطق معين ، وحبذا لو أدرك نحاتنا الأوائل ذلك، وعلموا أن كثرة التعليل لابد مفضية إلى شيء من الإفراط يكون بدوره سببا في افتراض فروض مسبقة تتزلق بالباحث على طريق الزيف ، وتسد عليه المنافذ إلى النهايات السليمة" [٢] .

ويظهر لي من خلال مخالفات دمشقية لآراء كثير من النحاة المتقدمين أن هذه المخالفات كانت تتم من خلال تفحص دقيق للتأويلات والتعليلات التي أصدرها النحاة للوصول من خلالها إلى إثبات أقيستهم و قواعدهم التي انطلقوا لإثباتها حتى لو خالفت الاستعمال اللغوي ، وبعد هذا التفحص الدقيق لما سبق من آراء ينظر دمشقية في هذه الآراء ليبين العسير منها ، بغية وضع البديل اليسير محله ، ومثال ذلك عندما تحدث عن المفعول له وخالف النحاة في قولهم إنه منصوب على نزع الخافض ، ثم قدم صيغا تبطل رأيهم السابق ، وهذه الصيغ تسمح بها بنية اللغة .

---

(١)دمشقية ، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٠.

(٢)دمشقية ،المرجع السابق، ص ٣٧.

وبدا لي أن دمشقية يطالب بعدم تحميل المسألة النحوية ما لا تحتمل وأن لا يبنى على المسائل النحوية الكثير من التأويلات والتعليلات التي تؤدي بالباحث إلى الانزلاق على طريق الزيف، وتسدّ عليه المنافذ دون الوصول إلى نتائج سليمة،وهذا كله يؤدي إلى عسر النحو وتعقيده .

ويركز دمشقية على الاستعمال الذي يتفق مع روح اللغة فالمسألة التي تسمح بها اللغة نأخذ بها ،دون اللجوء إلى التعليلات والتأويلات .أما التي لا تسمح بها اللغة فهي مرفوضة ما دام أن اللغة تسمح بما هو أيسر وأسهل منها .وذلك عندما رفض دمشقية هذه الصيغة عند الكسائي (لن أزورك إن تزرني) لعدة أسباب منها " أنها ليست واردة في الاستعمال "([1])، وأيضا مثل إعراب اسم (لا) النافية للجنس حيث قدم أدلة تثبت ورود اسم (لا) معربا عند النحاة الأوائل وغيرها الكثير من الآراء التي خالفهم بها.

([1]) ينظر :دمشقية،**خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي** ،مرجع سابق ، ص١٤٧ .

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

يعدُّ عفيفُ دمشقية من الأعلام البارزينَ في علوم العربيّةِ، وقدْ وصفَهُ الكثيرونَ بأنَّهُ ابنُ العربيَّةِ البارُّ، المعبرُ عن آمالِها والمدافعُ عن تراثِها وحضارتِها.

وقد تركَ دمشقيةُ مجموعة من المؤلفاتِ في اللغةِ و النحو العربيِّ، تعدُّ من الإسهاماتِ العظيمةِ خدمة للغةِ العربيّةِ التي حاولَ منْ خلالِها تبسيط مادة النحو على طلبةِ العلم.

كانتْ مؤلفاتُ دمشقية النحويةُ تصبُّ جميعُها في مجال تيسير علم النحو العربيِّ وتجديده، إذْ توصَّلَ في تفكيرِهِ النحويِّ، وبعدَ دراستِهِ للنحو العربيِّ، ومعرفةِ آراءِ البصريينَ والكوفيينَ إلى ضرورةِ تيسير النحو العربيِّ وتجديدِهِ وتبسيطِهِ خدمة لطلبةِ العلم منْ أبناءِ العربيّةِ.

ظهرتْ محاولاتُ التجديدِ في النحو العربيِّ تحملُ أسماءً شتّى، منها: تجديدُ النحو، تيسيرُ النحو، تبسيطُ النحو ،إحياءُ النحو وغيرُها، وهذهِ المصطلحات لا تعني أنَّ النحوَ قد ماتَ، لكنَّها كلها تطالبُ بإزالةِ ما علقَ بالنحو العربيِّ منْ شوائبَ عقدتْهُ، والعودةِ به إلى منابعِهِ الأولى الصافيةِ، لكي يبقى حياً في نفوس أبناءِ العربيّةِ.

لمْ تكنْ محاولاتُ التجديدِ في النحو العربيِّ عندَ المحدثينَ دونَ المتقدمين بلْ عانى المتقدمون منْ تلكَ الصعوبةِ؛ حيثُ لجأوا إلى التبسيطِ والتسهيلِ في مادةِ النحو، فهذهِ المشكلةُ قديمةٌ حديثةٌ.

توصّلتْ الدراسةُ إلى أنَّ نظرية العاملِ كانتْ مدارَ كلِّ المحاولاتِ التجديديةِ في النحوِ العربيِّ ،وهيَ التي دفعتْ النحاةَ إلى أنْ يقدِّروا ويضمروا ويحذِفوا ويفترضوا الكثيرَ مِن الفروضِ التي لا فائدَةَ تُرْجا منها، وهذِهِ الفروض دفعتْهُم لإيجادِ عللٍ وأقيسةٍ لا تمتُّ للواقعِ اللغويِّ بأيِّ صلةٍ، ممّا زادَ في تعقيدِ النحوِ على الطلبةِ.

بيَّنتْ الدراسةُ أنَّ معظمَ المجددينَ الذينَ نادوا بإلغاءِ نظريةِ العاملِ انطلقوا مِنْ أنَّ هذِهِ النظرية في رأيهم عقَّدتْ النحوَ بكثرةِ االتعليلاتِ والتأويلاتِ، ولمْ يكنْ الأمرُ كذلك؛ لأنَّهم لمْ يلغوا نظرية العاملِ بلْ استبدلوها بعواملَ أخرى مما ساهَمَ في زيادةِ الصعوبةِ في النحوِ العربيِّ ،وهذا يؤكدُ أنَّ العاملَ ليسَ السببُ الكامنَ وراءَ صعوبةِ النحوِ العربيِّ دائماً، فكثيرٌ من القضايا النحويةِ لا تحلها إلا نظريةُ العامل.

إنَّ معظمَ محاولاتِ التجديدِ عندَ المحدثينَ لمْ يُكتبْ في تقديري لها النجاحُ، حيثُ إنهم بنوا محاولاتِهم على ما هو مهجورٌ وقليلُ الاستعمالِ أوعلى الشواذ وغيرها من الأمورِ التي عقَّدتْ النحوَ، ولم تُبنَ على منهجيةٍ علميةٍ واضحةٍ.

جاءتْ جهودُ عفيفُ دمشقية النحويةُ متنوعة ومتعددةً؛ إذْ انصبّتْ على التحليلِ والتفسيرِ والتساؤلِ والمناقشةِ ليضفيَ على بحثِهِ في المسألةِ النحويةِ طابعاً يتطابقُ مَع روحِ اللغةِ وطبيعتِها، فتصبح قابلة للتبسيطِ والتيسير.

وقدْ بيّنتْ الدراسةُ أنَّ الجهودَ النحوية التي قدمَها دمشقية كشفتْ عنْ دراستِهِ المعمّقةِ للنحوِ العربيِّ، كما كشفتْ عمّ لديهِ مِن الآراءِ والأفكارِ النحويةِ في التجديدِ، والتي ليسَ فيها من التأويلِ شيءٌ إلا أنّها انبثقتْ من التحليلِ والمناقشةِ وموافقةِ روحِ اللغةِ.

وتوصّلتْ الدراسةُ إلى استنادِهِ في آرائِهِ وأحكامِهِ النحويةِ إلى آراءِ النحاةِ المتقدمين، دون التعصبِ لفريقٍ على الآخرِ ولا على أحكامِهم سواء أكانوا فيها على اتفاقٍ أمْ كانوا على خلاف؛

إذْ كانَ في آرائِهِ النحويةِ إمّا مؤيداً وإمّا معارضاً، وإمّا مستغرباً، وإمّا مستحسناً للرأي وللحكم، وإمّا مبدياً رأياً يرى فيهِ تجديداً وتيسيراً للنحو.

كانتْ مخالفةُ دمشقية لآراءِ كثيرٍ منَ النحاةِ المتقدمين تتمُّ مِن التفحُّصِ الدقيقِ للآراءِ النحويةِ وما فيها منْ التأويلاتِ والتعليلاتِ التي أصدرَها النُّحاةُ لإثباتِ أقيستِهم وقواعدِهم التي انطلقوا منها حتّى لو كانتْ هذهِ التعليلاتُ مخالفة للاستعمالِ اللغويِّ، ثمَّ بعد هذا التفحُّص الدقيق لآراءِ المتقدمين، ينظرُ دمشقيةُ في هذهِ الآراءِ ليبيّنَ العسيرَ منها فيبعده، ويضع السهلَ اليسيرَ محلَّهُ ويقرّبه.

لمْ تكنْ دعوةُ عفيف دمشقية إلى تجديدِ النحو العربيِّ دعوةً آتيةً منْ فراغٍ؛ وإنَّما كانتْ دعوةً لها أسبابُها ودوافعُها وغاياتُها، ولهذا كانت محاولتُهُ تختلفُ عمَّ سبقهُ مِنْ محاولاتٍ في قضايا نحويةٍ متعددةٍ، وكانتْ أقربُ إلى روحِ اللغةِ وما هو مألوفٌ وكانت نابعة من غيرتِهِ على لغتِهِ العربيةِ التي أحبّها ولكن دعوته هذه وبالرغم من ذلكَ لم تأتِ بجديدٍ يصل بالنحوِ العربيِّ إلى ما هو مطلوبٌ في أيامِنا هذهِ؛ وإنما كانتْ وراءَ هذهِ المحاولةِ غيرتُه على اللغةِ العربيّةِ وحبُّهُ العظيمُ لها.

ومع ذلك تبقى إسهاماته سراجا ينير درب الباحثين ،ومشعلا يهتدي بضوئه التائهين.

وعليهِ فقدْ اتضحَ لي الأثرُ الذي تركَهُ عفيف دمشقية، وتركَتْهُ مؤلفاتُه في الدراساتِ النحويةِ، وما قدَّمَ فيها من آراءٍ في مجالِ تجديدِ النحو العربيِّ وتيسيرهِ للطلبةِ منْ أبناءِ العربيّةِ وتبسيطِهِ لهُمْ.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** ، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٥.

-إبراهيم زبيدة ، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية**، ، ط١، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، ليبيا ، ٢٠٠٤.

- إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ،ط٣،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٩٨٣.
- إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو**،مطبعة كتب التأليف والترجمة،القاهرة، ١٩٣٧.
- أحمد برانق ،**النحو المنهجي** ،ط٢ ،مطبعة لجنة البيان العربي ،مصر،١٩٥٩.
- أحمد بن الحسين المتنبي،**ديوان المتنبي**،شرح العلامة أبي البقاء عبد الله العكبري البغدادي
-أحمد بن عبدالرحمن اللخمي ابن مضاء القرطبي(٥١٣- ٥٩٢ هـ) **الرد على النحاة** ، تحقيق شوقي ضيف،ط٢،دار المعارف،مصر ١٩٨٢.

- أحمد عبد الستار الجواري، **نحو القرآن**، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد،١٩٧٤

- --------- **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، ، مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد،١٩٨٤.
- أحمد مكي الأنصاري، **نظرية النحو القرآني، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، دار** القبلة للثقافة الإسلامية.

- امرؤ القيس ،**ديوان امرؤالقيس**،ط٣ ،تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ،وزارة المعارف، القاهرة.

- أمين الخولي ، **مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والآداب** ،ط١،دار المعرفة،١٩٦١.

- أمين عبد الله سالم،**تجديد النحو ونظرة سواء**،ط١،مطبعة الأمانة، مصر،١٩٨٦ .

- بهاء الدين عبد الله بن عقيل(٧٦٩هـ) ، **شرح ابن عقيل** ، جـ١ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**،ط٣،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

- جرير، **شرح ديوان جرير**،ط٢، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢.

- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،**الاقتراح في علم أصول النحو**، ط١،تحقيق أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة،القاهرة،١٣٩٦-١٩٧٦

- --------- همع **الهوامع في شرح جمع الجوامع**،تحقيق عبد العال سالم مكرم،دار **البحوث العلمية،١٩٧٩.**

----------،**الأشباه والنظائر**، ط١،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١٤٠٥-١٩٨٤.

- جلال شمس الدين ، **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين دراسة امبستومولوجية** ، ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤.

- جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**،دار صادر ، بيروت،١٩٩٠.

- جمال الدين بن يوسف بن هشام ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ،دار الكتاب العربي،(د،ت).

- ---------، **شرح شذور الذهب** ،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- --------- **أوضح المسالك الي ألفية ابن مالك** ،المكتبة العصرية،د ت.

- --------- شرح جمل الزجاجي، ط ٢ ،تحقيق علي محمد عيسى ، عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

- جميل علوش ، **من جدل النحو والإعراب** ،ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٢.

- حنا بن جميل حداد،**شذرات من النحو واللغة والتراجم**،دار حمادة للنشر والتوزيع ،إربد ،٢٠٠٦.

- خديجة الحديثي ، **أبو حيان النحوي** ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٦.

- خلف الأحمر،(في نحو ١٨٠هـ)، **مقدمة في النحو**، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م.

- خليل عمايرة، **في التحليل اللغوي**،ط١،مكتبة المنار،الزرقاء ،الأردن ،١٤٠٧-١٩٨٧.

- ركن الدين الحسن بن محمد الأسترأبادي، **الوافية في شرح الكافية** ،تحقيق عبد الحفيظ شلبي،١٩٨٣.

- **سهير محمد خليفة ، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني** ، ط١ ، مصر ، ١٤٠٢، ١٩٨٢م.

- السيد أحمد علي محمد ،**تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي** ،ط١ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م .

- شوقي ضيف ، **تجديد النحو**، ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢

- عباس حسن ، **اللغة العربية والنحو بين القديم والحديث** ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ،١٩٧١.

---------- ، **النحو الوافي** ، ج١ ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥.

- عبد الجبار القزاز ، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين** ، جامعة بغداد ،١٩٧٩.

- عبد الرحمن أيوب ، **دراسات نقدية في النحو العربي** ،ج١ ،ط ١ ، القاهرة ، ١٩٥٧م.

- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق علي عبد الوافي واحد،لجنة البيان العربي،١٩٦٠.

- عبد الفتاح الحموز،الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر،الشركة الجديدة،عمان.

- عبد المتعال الصعيدي ، **النحو الجديد** ، دار الفكر ، القاهرة، ١٩٤٨م.

- عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبي البقاء العكبري(٥٣٨-٦١٦هـ)، **إملاء ما منّ به الرحمن** ، ج١ ، المطبعة اليمنية ، مصر ، ١٣٠٦هـ

-

-عبد الوارث مبروك سعيد ، **في إصلاح النحو العربي**، دار الفكر،القاهرة،١٩٤٨م.

- عثمان بن جني(٣٩٢هـ) ، **الخصائص** ، ج١ ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ١٩٥٢.

---------، **سر صناعة الإعراب**،تحقيق أحمد فريد ،ج١،المكتبة التوفيقية.

- عفيف دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ،ط١ ،معهد الانماء العربي،لبنان ،١٩٧٦م

- ------ **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، ط١ ،معهد الإنماء العربي،لبنان، ،١٩٧٨ ..

---------- **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٧٨،

-------- **خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون)** ، ،ط٢، دار العلم للملايين ، بيروت،١٩٨٢.

. – علي نور الدين محمدالأشموني(٩٩٢هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،ج٢، ،ط١،تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد،المكتبة الأزهرية للتراث

– عمرو بن الأحوص الأنصاري،**ديوان الأحوص**، قدم له وشرحه مجيد طراد،دار الكتاب العربي،بيروت، ١٤١٥هـ _١٩٩٤.

– عمرو بن قنبر سيبويه،(ت ١٨٠ هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون،ط٣،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٨٨

– أبو القاسم محمود بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد،ط٤،مؤسسة الرسالة،بيروت،١٤٠٨ ه –١٩٨٨م.

– -------- **الإيضاح في علل النحو**، ط٤، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م.

– كامل جميل ولويل ، **عودة للنحو العربي الأصيل، النحو والمعنى**، ، دار الكرمل للنشر ،عمان ،١٤١٤هـ – ١٩٩٤.

– كمال الدين أبو البركات الأنباري(٥٧٧ هـ) ، **أسرار العربية** ، تحقيق محمد البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٥٧م.

----------، **الانصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١،الطلائع ،القاهرة،٢٠٠٥.

– مجمع اللغة العربية ،**المعجم الوسيط**، ،قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى،وأحمد حسن الزيات وآخرون.

- محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ، **كتاب ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة ، المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

- محمد حسين الصغير، **نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري**، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٩٠م.

- محمد خير الحلواني،**سحيم عبد بني الحسحاس**، دار الشرق، بيروت،(د،ت).

- محمد بن سهل بن سراج(ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، ط١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت ، ١٩٨٥.

-محمد عرفة، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، مطبعة السعادة، مصر.

- محمد القضاة،**الواضح في أحكام التجويد**، دار النفائس، الأردن.

- محمد االكسار ، **المفتاح لتعريب النحو** ، المكتب العربي للإعلان ، دمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م.

- محمد بن يزيد المبرد(ت٥٢٨هـ) ، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢،عالم الكتب ،بيروت.

- محمود أحمد الصغير، **القراءات الشاذة و توجيهها النحوي**، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩

- محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ،**المفصل في علم العربية**، ،ط٣،دار الجيل،بيروت

- مصطفى جواد ، **المباحث اللغوية في العراق** ، **مشكلة العربية** ، ،ط٢، مطبعة العاني ، بغداد.

- مصطفى الغلاييني،**جامع الدروس العربية**، ج٣،ط٨،المكتبة العصرية ،بيروت، ١٩٨٦.

- مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،١٩٥٨.

---------- ، **في النحو العربي قواعده وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦.

---------- ،**قضايا نحوية**،ط١،المجمع الثقافي،أبو ظبي،٢٠٠٢.

- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٨٦هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

- نعمة العزاوي،**في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، ،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ١٩٩٥.

- ياسين أبو الهيجاء ، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة** ، ط١، عالم الكتب الحديث ، إربد ، عمان ، ٢٠٠٣

الرسائل الجامعية

- إلهام عبد الرحيم الجدوع،**جهود عباس حسن النحوية دراسة وتحليل** ،رسالة ماجستير ، غير منشورة، الجامعة الأردنية،عمان ، ٢٠٠٦م.

- رياض يونس السواد ، **مهدي المخزومي وجهوده النحوية**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الكوفة ،١٩٩٥ م

- عبير محمود داود،"**دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي**" ،رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت،٢٠٠٢م .

- عمار إلياس البوالصة ،" **المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دراسة وصفيّة تحليلية** |، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ٢٠٠٧.

- فيصل أحمد فؤاد ،"**الاتجاهات النحوية الحديثة**" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،١٩٧٦م.

- يوسف شاهين ،"**محاولات التجديد في النحو العربي اتجاهات وتفسير ونتائج**",رسالة ماجستير,جامعة اليرموك,إربد،الأردن.

الدوريات:

- إبراهيم الشمسان، **المزيني وموت النحويين**، مجلة الجزيرة، عـدد٢٤،٢٦٣ذو الحجـة ١٤٢٩.

- أحمد خطاب العمر،" يسروا النحو للمعربين"مجلة العربي,عدد٢٩٩.

- أحمد مطلوب،" **نحو التيسير**" ، مجلة المعلم الجديد ، الجزءان الأول والثاني ، مطبعة العارف ، بغداد ، كانون ثاني، حزيران،١٩٦٢.

- اسكندر داغر،" **عفيف دمشقية:الهم الأول عافية اللغة العربية**"،الأسبوع العربي ،لبنان،١٩٩٦.

- حمزة بن قبلان المزيني ، **موت النحو**، جريدة الرياض ، الرياض ،١١/٨ /١٤١٩هـ.

- شاكر جودي،"**مقترحات في تيسير النحو**"،المعلم الجديد،ج٢، السنة التاسعة،١٩٤٥.

- طه حسين ،" **يسروا النحو و الكتابة**" ، مجلة الآداب ، السنة الرابعة ، عدد ١١، ١٩٥٦م.

مجلة أحوال المعرفة، عدد ٥٣ ، ٢٠٠٨.

عبد الخالق عضيمة، **أبو حيان و بحره المحيط**، مجلة كلية اللغة العربية، عدد٧، ١٩٧٧.

- عبد الفتاح الزين ، **من حديث الذاكرة**،ثمرات المقاصد عدد٢٦١، بيروت ١٩٩٧.

- فيصل المطر ،" **دمعة وفاء**" ، ثمرات المقاصد ، عدد٢٦١، بيروت ١٩٩٧

- لجنة وزارة المعارف في القاهرة، **مجمع فؤاد الأول**، مجلد٦، المطبعة الأميرية، القاهرة،١٩٥١

-محمد أبو لبن ، **عفيف دمشقية يؤنس القلوب والعقول** ، ثمرات المقاصد،عدد٢٦١، بيروت ١٩٩٧.

-محمد عبدالمطلب،**دعوات التجديد والتيسير في اللغة العربية**،إسلام أون لايت،١٢ يوليو٢٠٠٤.

-منيف موسى،**في سبيل النحو العربي**، مجلة الفكر العربي،عدد ٧٥ ، ١٩٩٤.

- مهدي ا لمخزومي ،" **ملاحظات على كتاب نحو الفعل**" ، مجلة الرابطة، عدد ٢ ،١٩٧٥

- وجيه فانوس ، "**عفيف دمشقية عاشق الاثنين اللغة العربية والحياة**" ، ثمرات المقاصد،بيروت،١٩٩٧.

- وفيق غريزي،**عفيف دمشقية ونظرياته حول اللغة**،مجلة الجيش،عدد٢٤١، ٢٠٠٥ .

الصحف:-

-السفير،لبنان،الأربعاء٣٠/١٠/١٩٩٦.
-النهار، لبنان،الأربعاء ١٦/١٠/١٩٩٦٤

ABSTRACT

This study aimed to reveal the syntactic efforts made by Dr. Afif Demashqia in the area of Arabic syntax within the context of the movement to revive Arabic syntax, through looking at his views in the growth of Arabic syntax and getting rid of the ambiguity that surrounding this origin .

Therefore, the search of his opinions to renew Arabic syntax and how he addressed the syntactic issues that he had talked about and he looked for as an analysts.

In addition, how he took of the old syntax scholars' views without any partiality for a certain group. Moreover, how he violated some of them to keep what is useful in order to facilitate syntax for Arab students.

This study depended on the extrapolation for Demashqia's opinions through returning to his books, in which he explained his views for renewing Arabic syntax, then discussing and analyzing these opinions.

So far, the study consisted of an introduction, a pave, four chapters and a conclusion. As for the pave, at the first part, it looked for Afif Demashqia's scientific and practical life and his books, whereas the second part looked for the movement of reviving Arabic syntax. Then, the first chapter looked for the beginning, the reasons, and the trends of the movement of renewing Arabic syntax .The second chapter talked about the most famous persons in reviving at modern time.

The third chapter talked about Demashqia's opinions at reviving Arabic syntax and the last chapter, the fourth one, talked about his opinions that he violated others in , then the conclusion that I had put the results of this study in .

The study concluded that Afif Demashqia was a scientific and practical character who loved his Arabic Language even the ears which led him to interest at its syntax , whereas he found the need to facilitate and simplify syntax as a service to Arab students.

Therefore, the study found that the attempts of innovation, with its different denominations, of Arabic syntax were not at the modern syntax scholars only, but also at the old. Nevertheless, more than one of the old noted the difficulty of

syntax and tried to simplify and renewal it.

However, most of modern attempts at renovation have not been successful because it did not originate from a systematic and clear vision.

The study showed that the efforts which presented by Demashqia revealed the depth study of Arabic syntax in addition to his opinions and ideas in the renovation of syntax .The study, also showed that he adopted the views and opinions of the provisions of the old syntax scholars without prejudice for a team to another.

In addition, the study showed that Afif Demashqia's attempt differs from the previous attempts in multiple syntactic cases and his attempt was closer to the spirit of language and stems from his jealousy for his Arabic Language, which he loved.